اللجوء إلي التقاضي الإداري والدستوري
بشأن التغيرات المناخية
"دراسة تحليلية في ضوء مستجدات العصر الحديث
ورؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠"

د. إسلام محمد عثمان دسوقي

مدرس القانون العام- كلية الحقوق- جامعة بني سويف

(ISSN: 2537- 0758)

اللجوء إلي التقاضي الإداري والدستوري بشأن التغيرات المناخية "دراسة تحليلية في ضوء مستجدات العصر الحديث ورؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠"

د. إسلام محمد عثمان دسوقي

ملخص البحث:

إن التغيرات المناخية التي يشهدها العالم حاليا باتت تشكل مشكلة كبيرة في كل مجالات الحياة وأصبحت تهدد حياة جميع البشر وتؤثر علي البيئة التي تحيط بجميع الكائنات الحية نظرا لما تحدثه من أثار ضارة تهدد البيئة والصحة العامة للبشر، وليست تهدد حياة الإنسان فقط بل تهدد حياة جميع الكائنات الحية وتصل بالضرر إلي الحيوان والنبات، وهذه التغيرات تعمل علي التأثير علي حياة الإنسان في المقام الأول وتهدد أمنه وإستقراره وتلحق به العديد من المشكلات الصحية والإقتصادية والإجتماعية، لذا كان من الضروري التفكير في العديد من الحلول لمواجهة مثل هذه التغيرات، فتارة تم اللجوء في العديد من الأحيان إلي عقد الندوات والمؤتمرات لتوعية البشر بذلك وتوجيههم نحو الطرق التي يمكن من خلالها الحد من هذه التغيرات وتارة أخري تم اللجوء إلي المعاهدات الدولية لوضع أسس وضوابط يجب إتباعها من الدول للحد من تلك التغيرات والأثار الضارة التي تترتب عليها إلا أن كل ذلك لم يفلح ولم يأتي بالنتائج المرجوة ولم يواجه هذه التغيرات ولا الحد منها، ومن هذا المنطلق ظهر إلي النور طريقة مستحدثة تسمي بالتقاضي المناخي الهدف منها هو الحد من الأثار الضارة التي تلحق بالبيئة وتضر بصحة الإنسان جراء هذه التغيرات، وذلك عن طريق مقاضاة الدول أو الأشخاص أو المؤسسات من أجل الدفاع عن البيئة لمواجهة التغيرات المناخية التي تحدث وتسبب الأضرار البيئية، وكان السبب في ظهور هذا النوع من التقاضي أن الوسائل الأخري المتبعة لم تجدي نفعا وظلت الأضرار المترتبة علي تلك التغيرات كما هي بل إزداد الأمر سوءا مع التقدم الهائل في الصناعة في معظم دول العالم، وهذا النوع من التقاضي كان له عظيم الأثر للحد من التغيرات المناخية المتكررة والتي تزداد يوما بعد يوم وظهر ذلك جليا في العديد من البلدان التي ظهر فيها هذا النوع من التقاضي وتم رفع دعاوي بالفعل أمام المحاكم تتعلق بالمناخ– وسوف نوضح ذلك في لاحقا ونسرد القضايا المرفوعة بشأن المناخ في معظم دول العالم– فكان للتقاضي

المناخي الإداري والدستوري أثارا هامة للحد من التغيرات المناخية التي تحدث أضرار بالبيئة، وسوف نوضح في بحثنا هذا العديد من النقاط الهامة التي تتعلق بالتقاضي المناخي الإداري والدستوري في مواجهة التغيرات المناخية.

الكلمات المفتاحية: المناخ– القضاء الإداري– المحكمة الإدارية العليا– التقاضي المناخي– المحكمة الدستورية العليا– التغيرات المناخية– التنمية المستدامة.

Resorting to administrative and constitutional litigation Regarding climate changes. An analytical study in the light of the deVelopments of the modern era And Egypt's Vision for sustainable deVelopment 2030

Abstract:

The climatic changes that the world is currently witnessing have become a major problem in all areas of life and threaten the lives of all human beings and affect the environment that surrounds all living organisms due to the harmful effects that threaten the environment and general health of human beings, and not only threatens human life but threatens the lives of all beings The serpent and reach the harm to the animal and the plant, and these changes work to influence the human life in the first place and threaten its security and stability and inflict many health, economic and social problems, so it was necessary to think about many solutions to confront such changes At times, we have often resorted to holding seminars and conferences to make people aware of this and direct them towards ways in which these changes can be reduced.

At other times, we have resorted to international treaties to establish foundations and controls that must be followed by countries to limit these changes and the harmful effects that result from them. All of this did not succeed, did not produce the desired results, and did not confront or limit these changes. From this standpoint, a new method called climate litigation came to light, the goal of which is to limit the harmful effects on the environment and harm human health as a result of these changes, by suing countries.

(ISSN: 2537- 0758)

Or people or institutions in order to defend the environment to confront climate changes that occur and cause environmental damageThe reason for the emergence of this type of litigation was that the other methods used did not work and the damages resulting from those changes remained the same. Rather, the matter got worse with the tremendous progress in industry in most countries of the world. This type of litigation had a great impact on reducing recurring climate changes.

Which is increasing day after day, and this has become clear in many countries in which this type of litigation has appeared, and lawsuits have already been filed before the courts related to climate- we will explain this later and list the cases filed regarding climate in most countries of the world- so administrative and constitutional climate litigation has had important effects. To reduce climate change that causes damage to the environment, we will clarify in our research many important points related to administrative and constitutional climate litigation in the face of climate change.

Keywords: Climate- Administrative Judiciary- Supreme Administrative Court- Climate Litigation- Supreme Constitutional Court- Climate Change- Sustainable Developmens.

مقدمة

إن تغير المناخ يعد أكبر تهديدٍ صحيٍ يواجه البشرية نظرا لما يترتب عليه من أثار سلبية تضر بالصحة العامة للأفراد، فهذه التغيرات يترتب عليها حدوث بعض الظواهر الجوية الشديدة وإرتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات وهلاك الغابات إلخ.. كل هذا يؤدي إلي العديد من الأثار الضارة التي تؤثر علي البيئة التي يعيش فيها الإنسان فتؤدي إلي زيادة الجوع وسوء التغذية في الأماكن التي لا يستطيع الناس فيها زراعة المحاصيل أو العثور على غذاءٍ كافٍ بسبب هذه التغيرات المناخية، وهذه الأخيرة تعد مشكلة عالمية طويلة الأجل تؤثر علي كل دول العالم، وتلك التغيرات لا تقتصر أثارها علي الضرر الواقع علي البيئة فقط وانما تمتد هذا التغيرات لتلحق بالمجال الإقتصادي والإجتماعي والقانوني وتؤثر علي كل مجالات الحياة لدي البشر.

وإزاء هذه التغيرات التي تحدث في كل دول العالم أدركت هذه الدول أجمع الخطر المترتب علي هذه الظاهرة موحدين الجهود في إزالة هذه الأخطار والأثار السلبية التي

تحدث بمختلف الطرق تمهيدا للحفاظ علي البيئة ومن ثم الحفاظ علي حياة البشرية جمعاء، واصبحت الحاجة ملحة وضرورية لإتخاذ إجراءات وقائية للحد من أثار هذه التغيرات التي تمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم، حيث نجد أن إرتفاع درجات الحرارة بسبب تلك التغيرات يؤدي إلي زوبان الجليد وإرتفاع مستوي البحار وزيادة الفيضانات والعواصف الشديدة التي تؤثر علي البيئة كما يؤثر ذلك سلبيا علي الزراعة فيؤدي إلي قلة المحاصيل الزراعية وبالتالي قلة الإنتاج الزراعي كما تؤثر تلك التغيرات المناخية علي المياه الصالحة للشرب وتؤثر أيضا علي السياحة بسبب الكوارث الطبيعية التي تحدث وأيضا يؤدي ذلك إلي زيادة الأمراض في البيئة المحيطة بالإنسان، كل هذايؤدي إلي الإضرار بالبيئة وبالصحة العامة للإنسان ولجميع الكائنات الحية.

وترتيبا علي ذلك بات من الضروري توحيد جهود جميع دول العالم للحد من التغيرات المناخية التي تسبب هذه الأضرار، فلجأت بعض الدول منذ ثلاثة أو أربع عقود الي اللجوء الي عقد المؤتمرات التوعوية للحد من هذه التغيرات بالإضافة إلي اللجوء الي المعاهدات الدولية بين الدول من أجل حماية البيئة للأجيال الحالية والأجيال القادمة، إلا أن هذه المؤتمرات والمعاهدات لم تكن كافية إلي الحد المتوقع ولم تؤتي ثمارها بصورة كافية، فكان من اللازم إيجاد سبل أخري للحد من هذه الأثار الضارة الناتجة عن التغيرات المناخية التي تضر بحياة البشر أجمعين، ومن هنا ظهر التقاضي المناخي كوسيلة أخري يتم من خلالها الحد من الأثار الضارة المترتبة علي هذه التغيرات وعن طريقها يتم معالجة التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية، وتعد هذه الوسيلة– اللجوء إلي التقاضي المناخي– أداة قانونية جديدة يتم من خلالها مساءلة حكومات الدول عن مدي مساهمتها في التغيرات المناخية التي حدثت ومدي فعاليتها في إتخاذ إجراءات وقائية للحد من الأثار الناتجة عنها وكذلك مساءلتها عن التقاعس عن دورها الفعال في التصدي لمثل هذه التغيرات التي تحدث إضرارا بالبيئة، وعلي ذلك أصبح للتقاضي المناخي أهمية كبيرة ودور فعال في مواجهة مثل هذه التغيرات عن طريق مساءلة الدول وإجبارها علي التراجع عن السياسات المناخية الضارة التي تتبعها في العديد من الأنشطة التي تقوم بها في مختلف القطاعات وخاصة القطاع الصناعي الذي يؤدي إلي زيادة نسبة إنبعاثات الكربون والإفراط في إستخدام الوقود الأحفوري الذي يسبب الهلاك للإنسان والحيوان والنبات.

(ISSN: 2537- 0758)

وهذا الأسلوب الحديث– التقاضي المناخي– يهدف إلي البحث عن إيجاد أشخاص أو مؤسسات مسئولين عن الأضرار التي تحدث بسبب تقاعسهم عن مواجهة تلك التغيرات وتحميلهم مسئولية ذلك وقيامهم بتعويض المتضررين من الأضرار التي حدثت لهم جراء هذه الأثار الضارة المترتبة علي تلك التغيرات، بيد أن هذا النوع من أنواع التقاضي يعتبر حديثا وفي طور النمو ويظهر بصورة أكثر إنتشارا في الدول الأوروبية وهو يحد بصورة مباشرة من الأثار الضارة بالبيئة التي تترتب علي التغيرات المناخية التي تحدث، لذا كان من الواجب علينا التطرق إلي توضيح التقاضي المناخي بشئ من التفصيل لتوضيح أنواعه وكيفية اللجوء أليه ومدي فعاليته والشروط الواجب توافرها في الدعاوي التي ترفع بشأن المناخ والإشكاليات التي ثتار بشأن هذا النوع من الدعاوي– مقتصرين في الحديث عن نوعين فقط وهما التقاضي الإداري والدستوري بشأن المناخ، سائلين المولي عز وجل أن يوفقنا في هذا العمل لتوضيح العديد من النقاط الهامة فيه علي قدر المستطاع...

إشكالية البحث:

إن إشكالية بحثنا هذا تظهر في حداثة النشأة لهذا النوع من الدعاوي سواء فيما يخص التقاضي الإداري المناخي أو التقاضي الدستوري المناخي وعدم وجود سوابق قضائية بالصورة الكاملة في هذا الشأن وهذا بدوره يجعل اللجوء إلي مثل هذه الدعاوي يكون بصورة ضئيلة ومحدودة النطاق، فاللجوء لتلك الدعاوي تثير العديد من الإشكاليات لدي الأفراد والمؤسسات والحكومات فيما إذا كانت تلك التغيرات تشكل إنتهاكات دستورية من عدمه، وهل يمكن اللجوء للقضاء الإداري لرفع دعوي بسبب تلك التغيرات المناخية وإلغاء القرارات الإدارية التي تساعد في إنتشار مثل هذه التغيرات أم لا، وهل اللجوء إلي التقاضي المناخي بشأن تلك التغيرات يمكن معه صدور أحكام قضائية يمكن تنفيذها أم تكون هناك عقبات وصعوبات تحول دون التنفيذ، وكيف يمكن إثبات التدهور البيئي الناتج عن تلك التغيرات واللجوء للتقاضي الإدراي والدستوري لمواجهته، كل هذا يأخذنا للبحث في تلك المسالة ألا وهي اللجوء إلي التقاضي الإداري والدستوري بشأن التغيرات المناخية وتوضيح كل ما يتعلق بمثل هذه الدعاوي.

أهمية البحث وأهدافه:

هذا البحث يهدف إلي تحقيق عدة أهداف تبين أهميته وتظهرها، وهذه الأهداف تتمثل في الأتي:

= التطرق لهذا النوع من الدعاوي يسلط الضوء علي أهمية الحفاظ علي البيئة ومواجهة التغيرات المناخية حتي ولو كان الطريق هو اللجوء إلي القضاء لمواجهة تلك التغيرات.

= إرساء بعض القواعد القانونية والسوابق القضائية في هذا الشأن التي يمكن الإسترشاد بها فيما يستجد في هذا الشأن نظرا لحداثة هذا النوع من الدعاوي.

= تقديم بعض الحلول والمقترحات للمساعدة علي حماية حقوق الأفراد وخاصة حقوق الأجيال القادمة كما نص عليها الدستور المصري الصادر في ٢٠١٤.

= تعزيز وتفعيل نصوص الدستور المصري الحالي بشأن المحافظة علي البيئة وتقديم بعض الحلول والمقترحات القانونية من أجل الحفاظ علي البيئة والوصول الي أعلي معدل لتحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٢٣٠.

منهج البحث:

إتبعنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي المقارن بين العديد من الدول التي ثارت فيها نزاعات فيه هذا الشأن من أجل وصف الظاهرة المناخية وتحليل آثارها، وتم تدعيم هذا البحث بالعديد من السوابق القضائية حتي يتم الوصول إلي التطبيق الصحيح لمثل هذا الدعاوي ومراعاة بعض الشروط المتعلقة بها نظرا لخصوصية مثل هذه الدعاوي وحداثتها.

خطة الدراسة:

تنقسم خطة الدراسة في هذا البحث إلي فصلين وينقسم كل منهما إلي مبحثين ثم بعد ذلك خاتمة الدراسة والتوصيات:

الفصل الأول: التغيرات المناخية والمشكلات القانونية التي تثيرها

المبحث الأول: التغيرات المناخية والأثار المترتبة عليها.

المبحث الثاني: الدعاوى القانونية المتعلقة بالمناخ.

الفصل الثاني: التقاضي الإداري والدستوري بشأن التغيرات الخاصة بالمناخ للحد من الآثار الضارة

المبحث الأول: التقاضي الإداري بشأن الدعاوي المتعلقة بالمناخ

المبحث الثاني: التقاضي الدستوري بشأن الدعاوي المتعلقة بالمناخ

(ISSN: 2537- 0758)

الفصل الأول
التغيرات المناخية والمشكلات القانونية التي تثيرها

إن التغيرات المناخية التي تحدث في العالم بأسره أصبحت تشكل أزمة كبيرة لدى كثير من الدول لأنها في المقام الأول تهدد بقاء الإنسان، لذا أصبحت قضية المناخ تشكل إهتمام العديد من الدول يستوى في ذلك الدول المتقدمة والدول النامية فكلاهما متضرر من تلك التغيرات التي تحدث وأصبحت معالجة تلك التغيرات ووضع الحلول لها من أهم ما تفكر فيه الدول ويعتبر واحداً من أهم التحديات التي تواجه دول العالم أجمع حتى يتم معالجة مشكلة التغيرات المناخية والعمل على إيجاد حلول لها من أجل بقاء البشرية أجمع.

وتلك التغيرات المناخية تثير العديد من المشكلات في جميع جوانب حياة الإنسان فهى تؤثر على الصحة وتؤثر على البيئة المحيطة بالإنسان وتؤثر على النباتات وتؤثر على الكائنات الحية سواء على مستوى البر أو في البحر فمشكلة تغير المناخ باتت تؤثر على الحياة بأسرها، مع العلم أن تلك المشكلات لم تكن مثارة فى أواخر القرن التاسع عشر وإنما ظهرت وأصبح جميع بلدان العالم منشغل بها في تلك الآونة الحالية التي تشهد تطورا في شتي مجالات الحياة، لأنها تثير العديد من المشكلات الصحية والإجتماعية والإقتصادية والقانونية ويتأثر بها جميع البشر وتنتقص من حق الإنسان في مسألة توفير مناخ مناسب له، هذا الأخير الذي يؤثر بدوره على كل حقوق الإنسان لأن قضايا المناخ تمس بالأخص حقوق الأجيال القادمة.

وإزاء كل تلك المشكلات التى تحدثها التغيرات المناخية في شتي مجالات الحياة أصبحت الحاجة ملحة إلى معالجتها بكافة الطرق الممكنة- وفى بحثنا هذا- نتطرق إلى إيجاد بعض الحلول من خلال الحديث عن مسألة مقاضاة الدول والمؤسسات المسئولة عن إحداث هذه التغيرات المناخية الضارة بالبشر عموماً، فتطرقنا إلى الحديث عن المشكلات القانونية التي تثيرها التغيرات المناخية وكيفية وضع الحلول لها والحديث عن الجهود الدولية والوطنية للحد من هذه الظاهرة وهل يمكن مقاضاة الدول والمؤسسات عن طريق دعاوى المناخ مع توضيح الإشكاليات التى تثيرها تلك الدعاوى.

لذا في هي الفصل- الأول- سوف نتحدث فيه عن العديد من النقاط الخاصة بالتغيرات المناخية ومشكلاتها القانونية في عدة مباحث:-

المبحث الأول: التغيرات المناخية والأثار المترتبة عليها.

المبحث الثاني: الدعاوى القانونية المتعلقة بالمناخ.

وسوف نقوم بشرح كل نقطة من هذه النقاط بشئ من التفصيل:-

المبحث الأول

التغيرات المناخية والآثار المترتبة عليها

إن مشكلة التغير المناخى قد حظيت بإهتمام العديد من الدول بل أصبحت مسألة عالقة في أذهان المجتمع الدولي بأكمله وذلك للحد من الآثار والتداعيات السلبية التي تنتج عن تلك التغيرات وإيجاد الحلول والآليات من أجل مواجهتها وكيفية التخلص منها حتى تتحقق حياة آمنة للأفراد وتتحقق التنمية المستدامة التي تهدف إليها جميع دول العالم، وتماشياً مع التوجه الدولى بصفة عامة من أجل بيئة عادلة وصالحة للإنسان والتوجه الوطني بصفة خاصة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ أصبح من الضرورى العمل على تذليل العقبات التي تواجه وضع الحلول لمشكلات التغيرات المناخية وأضحى من بينها العمل على إيجاد حلول للقضايا المناخية المثارة فأصبح للتقاضى المناخي دوراً هاماً وأساسياً في معالجة هذه المشكلة والآثار المترتبة عليها على الصعيدين الدولي والوطنى.

لذا في هذا المبحث سوف نتحدث عن العديد من النقاط حتى تأخذنا إلى المسألة محل بحثنا وهى "التقاضى الدستوري والإداري بشأن التغيرات المناخية".

وهذا المبحث قسمناه إلى عدة مطالب؛ على النحو التالي:-

المطلب الأول:- مفهوم التغير المناخى وأسبابه.

المطلب الثاني:- أهمية المناخ والمشكلات التي يثيرها.

المطلب الثالث:- الإتفاقيات والمؤتمرات الدولية لمواجهة التغيرات المناخية.

المطالب الرابع:- اللجوء إلى التقاضي المناخي.

المطلب الأول

مفهوم التغير المناخى وأسبابه

إن التغير المناخى يحدث عندما يكون هناك تغييرات في مناخ الأرض بصورة كاملة أو عرضية سواء حدثت تلك التغيرات لفترة طويلة أو لفترة زمنية قصيرة حيث يتأثر المناخ بسبب الأنشطة البشرية التي تؤدى إلى حدوث ظواهر عديدة تؤثر في إستقرار

(ISSN: 2537- 0758)

المناخ، فما نشهده اليوم وخلال هذه الآونة من موجات شديدة البرودة أو شديدة الحرارة وما يليها من حرائق في الغابات وموت العديد من الكائنات الحية والكائنات البحرية ليس إلا صورة واحدة من صور التغير المناخي الذي يحدث وسوف تزيد قوة وشدة هذه العوامل التي تسبب العديد من الأضرار وذلك حسب ما قررته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (iPCC)[١].

والتغير المناخى فى الأرض وآثاره الضارة يعد من أهم ما يشغل البشرية جمعاء بسبب القلق الشديد من التأثيرات السلبية التي تسببها التغيرات المناخية، فظاهرة تغير المناخ تعد من الظواهر الطبيعية التي تحدث كل آلاف السنين بسبب الأنشطة البشرية المتزايدة التي تحدث وتؤثر فى البيئة، وتقول إتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في عام ١٩٩٢ بأن "تغير المناخ يكون السبب فيه نشاط الإنسان سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأنه يؤدى في النهاية إلى حدوث تغييرات في الغلاف الجوى ويؤدى إلى حدوث تقلبات مناخية على مرور الزمن مما يؤثر على كل نشاطات الإنسان في جميع المجالات بصورة سلبية.

ويعرف البعض التغير المناخى بأنه "تغيرات فى الخصائص المناخية للكرة الأرضية بسبب الزيادات فى نسبة الغازات المتولدة عن عمليات الإحتراق في الغلاف الجوى بسبب أنشطة الإنسان التى يقوم بها وتؤدى إلى إرتفاع حرارة الجو وهذه الغازات عديدة وأبرزها "غاز الميثان واكسيد النيتروجين وثاني اكسيد الكربون وغيرهم[٢]، وكان السبب في بداية إهتمام كل دول العالم بشأن التغيرات المناخية وعواقبها ما قام به رئيس وزراء المملكة المتحدة ٢٠٠٤ "السير نيكولاس إستيرن" بسبب دعوته لعقد مؤتمر لمواجهة مخاطر التغير المناخي في عام ٢٠٠٥ وقد خلص المؤتمر إلى تبنى تقرير اللجنة

---

[١]– ipcc– الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية وهي هيئة ومنظمة دولية تتبع الأمم المتحدة، تأسست عام ١٩٨٨ لتقييم كافة الأحداث ذات الصلة بالتغيرات المناخية، وبلغ عدد الدول الأعضاء في هذه المنظمة ما يقرب من ١٩٥ دولة حالياً، وتتألف تلك الهيئة أو المنظمة من حوالي ما يقرب من ٣ آلاف عالما من علماء المناخ وتعتبر هي الجهة العلمية النافذة في مجال دراسة الإحتباس الحراري وتأثيراته على المناخ.

[٢]– د. خالد السيد حسن– التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة. ط أولى– ٢٠٢١– القاهرة مكتبة الجزيرة– ص ١٣.

الحكومية لتغير المناخ في عام ٢٠٠١ ومنذ صدور هذا التقرير قامت العديد من الدول بعمل أنشطة عديدة ومبادرات ومؤتمرات لوضع تصورات عديدة المواجهة ظاهرة التغيرات المناخية.

وبسبب خطورة الآثار المترتبة على تلك التغيرات المناخية فقد أطلق عليها اسم "الكارثة الزاحفة"[٣] بسبب الآثار السلبية الخطيرة التي تقع على البشرية جمعاء من وراء تلك التغيرات؛ لذا تعد لتغيرات المناخية في مفهوم آخر أوسع وأشمل بأنها " تلك التغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية أو الحيوية من جراء تغير المناخ ويكون لها العديد من الآثار الضارة الكبيرة على تكوين ومرونة النظم الأيكلوجية الطبيعية والمسيرة على عمل النظم الإجتماعية والإقتصادية وعلى صحة الإنسان ومقدراته[٤].

فالتغير المناخى أيضاً هو أى تغير مؤثر وطويل المدى في حالة الطقس ويحدث فى منطقة معينة وهذه التغيرات تحدث بسبب العمليات الديناميكية للأرض مثل البراكين أو تغير في شدة الأشعة الشمسية وسقوط النيازك الكبيرة ومؤخراً بسبب أفعال الإنسان[٥] لذا من خلال تلك التعريفات نجد أن ظاهرة التغير المناخي تعد من أهم المشكلات التي يجب مواجهتها وعدم تجاهلها لأنها تشكل خطرا يهدد الإنسانية وتكون مواجهتها عن طريق العديد من الطرق، ولكن نحن يهمنا في هذا البحث كيفية مواجهتها من النواحي القانونية– للحد منها على الصعيد الدولي والوطنى– لأن هذا هو مجالنا الخصب فنبحث من خلاله عن الحد من تلك الظاهرة الخطيرة التي تحيط بالعالم أجمع.

أسباب التغير المناخى:-

إن التغيرات المناخية تؤدى بشكل عام إلى إرتفاع في درجات الحرارة وتغيرات في هطول الأمطار سواء بالزيادة أو النقصان وما يتبعها من آثار كإرتفاع مستوى سطح

---

[٣]– د. كولن سمر هايس– معهد سكوت للبحوث القطبية في ج كامبريدج– "قواعد القانون الدولى الحماية البيئة"– ٢٠١٤.

[٤]– اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ– ١٩٩٢– المادة (١) التعاريف الأغراض هذه الإتفاقية.

[٥]– معلومات عن تغير المناخ على موقع:–

-SF-ency Clo Pedia.Com 7/3/2019

-National Academies Press 2010, D.C:- AdVanCing the Science of Climate Change, Americ's Climate Choise

(ISSN: 2537- 0758)

البحر وذوبان للجليد القطبي وتلك التأثيرات تكون على مستوى العالم وليس دول فحسب، فالتأثيرات المناخية تؤثر على البشرية جمعاء ليس هناك فرق بين دول متقدمة أو دول نامية لأنها تكون بفعل الطبيعة وبفعل نشاط الإنسان، مع العلم أن فعل الطبيعة كان هو السبب الرئيسي في حدوث التغيرات المناخية إلا أنه فى منتصف القرن العشرين أصبح نشاط الإنسان يساهم بقدر كبير فى تفاقم هذه الظاهرة وما يستتبعه من تأثيرات سلبية.

لذا تنقسم أسباب تغير المناخ إلى أسباب طبيعية وأسباب لتدخل النشاط البشرى:-

١) الأسباب الطبيعية: إن من أهم الأسباب الطبيعية التي تؤدى إلى التغير المناخى؛ أولاً: الإشعاع الشمسي فالطاقة المتغيرة من الشمس تؤثر على درجة حرارة الأرض فهذه الإشعاعات تتسبب في إحترار الطبقة السفلية للغلاف الجوي للأرض مع العلم أن مثل هذه الإشعاعات غير كافية لتعد هي السبب في تلك التغيرات المناخية التي تحدث، ثانياً: إنفجارات البراكين فهذه الأخيرة تنتج بعض من الغازات مثل غاز ثاني أكسيد الكربون ولكن هناك إحصائيات تقول بأن كمية هذا الغاز الناتج عن إنفجار البراكين كميته أقل بخمسين مرة من الكمية التي تنتج إزاء تدخل النشاط البشرى في بعض الحالات والجزئيات التي تنتجها البراكين من الغازات تؤدى إلى تبريد الأرض وتؤثر على إستقرار المناخ العام. ثالثاً: التذبذب الجنوبى وهذه الظاهرة تحدث بسبب تغير درجة حرارة المياه فى المحيط الهادى وتؤثر في إرتفاع درجة حرارة البحر أو إنخفاضها وهذا يؤثر على المناخ[٦]. ومن أهم الغازات التي تؤثر فى تغير المناخ "ثاني اكسيد الكربون، غاز الميثان، غاز أكسيد النيتروجين،.

٢) الأسباب البشرية: إن من أهم أسباب تغير المناخ هو تدخل النشاط البشرى في العديد من العمليات التي تؤثر على إستقرار المناخ وتؤدى إلى العديد من الآثار السلبية والتي تلحق بالبشرية كلها، ومن أهم هذه الأسباب؛ أولاً: إزالة الأشجار والغابات وهذا التصرف يؤدى إلى إضرار كبير بالمناخ لأن قطع الأشجار يقلل من إستهلاك غاز ثاني اكسيد الكربون المنتشر فى الهواء فيؤدى إلى تأثيرات سلبية تؤثر بصورة كبيرة وشديدة

---

[٦]- مقال منشور على النت على موقع:
the Causes of Climate Change www.Climate.Nasa.gov. Retrieved 7-8-2020 edited.

الخطورة على المناخ فإزالة الغابات يؤدى بشكل مباشر لإمتصاص سطح الكرة الأرضية للحرارة وهو ما يؤدى إلى ظاهرة الإحتباس الحرارى وهي ظاهرة شديدة الخطورة. ثانياً: الزراعة وما يقوم به الإنسان من إستخدام الممارسات الزراعية الحديثة كاللجوء إلى الأسمدة الصناعية وإستخدام العديد من الآلات التي تؤدى إلى تكثيف الإنتاج الزراعي والذي يؤدى بشكل كبير في زيادة إنبعاثات الغازات الدفيئة ومن ثم يحدث إحتباس حراري يؤثر على المناخ. ثالثاً: الصناعة والثورة الصناعية التى نراها حاليا في العالم وما يستتبعها من إستخدام الآلات الحديثة في المصانع التي تستخدم الوقود وتخرج إنبعاثات مباشرة وغازات ضارة بالمناخ وتؤدى إلى حدوث التلوث فى البيئة ويؤدى إلى حدوث الإحتباس الحراري، حيث تعد عمليات حرق الوقود الأحفوري الفحم والنفط والغاز هى اكثر الأنشطة البشرية التي تؤدى إلى زيادة الإحتباس الحرارى وتؤثر بصورة سلبية كبيرة على حياة البشر فالغازات الدفيئة التى نتجت عن حرق الوقود الأحفوري وصلت إلى مستويات لم تحدث من قبل حيث فاقت في عام ٢٠٢٠ مستويات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٤٨% من مستويات ما قبل ظهور الثورة الصناعية[٧] فالإحتباس الحراري من الممكن أن يستمر على الأقل حتى عام ٢٠٥٠ بسبب تدخل النشاط البشرى والقيام بالأنشطة التى تضر بالمناخ، وتقول المنظمة الدولية المعنية بالمناخ "ipcc" أنه لن تستقر درجات الحرارة العالمية إلا عندما نتوقف عن إضافة المزيد من غاز ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوى.

مما سبق يتضح لنا أن الأسباب التى تؤدى إلى حدوث التغيرات المناخية بعضها يرجع إلى الظواهر الطبيعية والبعض الآخر– وهو الأكثر– يرجع إلى تدخل العنصر البشري لذا من الواجب على كل دولة أن تحد من التدخلات البشرية الضارة بالمناخ بل وتمنعها بكافة الطرق والوسائل الملائمة، لذا أخترنا الحديث في هذا البحث عن مسألة التقاضى الدستورى والإداري للحد من التغيرات المناخية ومنعها من أجل مناخ أفضل ومستقر واستقرار للبشرية جمعاء من هذا الخطر الذي يلاحقها.

---

[٧]– الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالمناخ iPCC:– تغير المناخ ٢٠٢١– أغسطس رفيقه حامدى– المعهد الملكي للأرصاد الجوية– بلجيكا.

(ISSN: 2537- 0758)

المطلب الثاني
أهمية المناخ والمشكلات التي يثيرها

إن المناخ يعد من أهم الظواهر الطبيعية التي يجب الإهتمام بها لأنها تؤثر بالإيجاب أو السلب على حياة الإنسان فى كافة نواحيها سواء الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية بل وحتى من النواحي القانونية فالمناخ يتعلق بجميع الكائنات الموجودة على سطح الأرض وهو مهم للبيئة بأكملها وتؤثر عليها تأثيراً مباشراً فمن مصلحة الإنسان على وجه الأرض أن يكون المناخ مستقراً حتى يضمن حياة مستقرة وهادئة فدراسة المناخ وإتباع كل الوسائل والطرق الممكنة للحد من تغيراته السلبية تجنبنا حدوث الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية الخطرة التي تؤثر على الحياة بأكملها، فدراسة المناخ والحد من تأثيراته له العديد من الفوائد الإقتصادية والإجتماعية التي تؤدى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يسعى إليها العالم أجمع من أجل مستقبل أفضل.

بيد أن الإهتمام بالمناخ ودراسته من قبل المختصين به لا تكفى للحد من آثاره السلبية والمشكلات التى يثيرها على المستوى الدولي والوطنى بل وعلى مستوى الفرد نفسه فالمشكلات التي تنتج عن التغيرات المناخية التى تحدث لا تقف عند حد الدولة فقط بل تصل إلى الأفراد وتؤثر عليهم تأثيراً مباشراً من النواحي الإقتصادية والإجتماعية خصوصا، فهى تؤثر على الأطفال وعلى مستقبلهم الذي ينبئ ما إذا كان مستقبلاً مشرقاً أم مستقبلاً ملئ بالعقبات والمشكلات، فمشكلة التغيرات المناخية أصبحت محل أنظار جميع الدول في عصرنا هذا، وإزاء المشكلات الكثيرة التي تثيرها التغيرات المناخية سوف نكتفى بالحديث عن المشكلات القانونية التي تتسبب فيها مثل هذه التغيرات سواء على مستوى الدول جميعها أو على مستوى دولتنا الغالية مصر أو على مستوى الأفراد.

إن قضية تغير المناخ أصبحت حقيقة ومحل أنظار كل دول العالم ونظرا لخطورة الظاهرة المسماة بالتغيرات المناخية فقد اهتم المجتمع الدولي بأسره بمحاولة معالجة هذه الظاهرة بكافة الطرق سواء عن طريق الإلتزامات الدولية أو عن طريق اللجوء إلى القضاء فى محاولة منهم لمعالجة هذه الظاهرة المنتشرة والتى تسبب الأذى والضرر لجميع البشر حول العالم.

وإزاء الحديث عن المشكلات التي تنتج عن تلك الظاهرة فقد إزدادت القوانين البيئية إزدياداً كبيراً خلال العقود الثلاثة الماضية فوفقا للإحصائيات قد تم سن القوانين الخاصة

بالمحافظة على البيئة في ١٧٦ دولة حول العالم، ونصت دساتير ١٥٠ دولة على حماية البيئة و الحق في بيئة نظيفته ضمن مواد الدستور وهذا كله حتى عام ٢٠١٧، ومثل هذه القوانين تساعد في حماية البيئة والحد من السلبيات التي تنتج نتيجة تدهور الأوضاع البيئية داخل المجتمعات نتيجة التغيرات المناخية التي تحدث، وبعد ذلك ولمواجهة التحديات المناخية تم إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ من أجل التأكيد على تنفيذ القوانين التي تحمى البيئة[٨].

وتجدر الإشارة هنا إلى القول بأن التغيرات المناخية التي تحدث تهدد الأمن العالمي والسلم الدولى وهو أمر لا يمكن تجاهله أو نسيانه لأن تلك الظاهرة يترتب عليها العديد من المشكلات من كافة النواحي، إلا أننا هنا سنبحث المشكلات التي تنتج عن تلك الظاهرة على كافة المستويات وكيفية مواجهتها من وجهة نظر قانونية سواء على مستوى الدولة داخليا أم على الصعيد الدولى.

فظاهرة التغيرات المناخية ينتج عنها العديد من المشكلات وهذه الأخيرة ليست على وتيرة واحدة فهى تختلف بحسب ما إذا كانت تلعق بالأفراد أم تلحق بالدولة أم تلحق بدول الجوار أم بالمجتمع الدولى بأسره.

أ- المشكلات التي تلحق بالأفراد:-

في البداية يجب التنويه إلى أن المشكلات التي تنتج عن التغيرات المناخية والتي تلحق أضراراً بالأفراد لا يكون لها صدى على المستوى الداخلي فقط داخل دولتنا وإنما تلحق بجميع الأفراد على مستوى العالم بأسره، ففى داخل الدولة المصرية يلحق بالأفراد العديد من المشكلات الناتجة عند تلك الظاهرة الأمر الذى أدى إلى إطلاق "الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ وتتضمن تلك الإستراتيجية الجهود التي تم إعدادها من أجل التغير المناخي والتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

فالأشخاص يلحق بهم العديد من المشكلات على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والثقافي نتيجة تلك التغيرات المناخية الأمر الذي يؤدي بهم إلى اللجوء إلى التقاضى

---

[٨]- مقال منشور على النت على موقع
www.un.org/et/Chronicle/article/20039

لـ "ريتشارد فيلى Recheld felly- الظروف الحالية والمتغيرات المستقبلية في علم المناخ- علم دراسة المحيطات- المجلد ٢٢- العدد رقم ٤- ديسمبر ٢٠٠٩ ص ٤٣، ٤٤.

(ISSN: 2537- 0758)

المناخي من أجل وضع حد لهذه المشكلات التي تضر بهم علي كافة المستويات، ويلجأون إلى ذلك عند طريق التقاضي الإدارى والدستورى– والذي سوف نقوم بتوضيحه على شئ من التفصيل على مدار صفحات البحث– والمشكلات أو الصعوبات التي تلحق بالأفراد نتيجة لإنتشار هذه الظاهرة عديدة ومتنوعة لا تقف عند حد المشكلات الاقتصادية فقط، بل تشمل كافة جوانب الحياة عند الأفراد.

فعلى المستوى الاجتماعى والصحى: تؤدى التغيرات المناخية إلى زيادة إرتفاع معدلات الجوع والفقر وسوء التغذية لدى الأفراد حيث يؤدى تغير المناخ إلى قلة المياه وبالتالي نقل الأراضى الزراعية الصالحة لزراعة المواد الغذائية مما يؤدى إلى نقص فى المواد الغذائية ويؤثر ذلك أيضاً على نقص في الثروة الحيوانية، كما أن تلك التغيرات التي يحدثها المناخ تمثل أكبر تهديد صحى يواجه البشرية كلها على مستوى العالم ككل وليس على مستوى دولة بعينها حيث يؤدي إلى تلوث الهواء والماء ويؤدى ذلك إلى إنتشار الأمراض الأمر الذي يحدث معه خلل فى المنظومة الصحية وبالتالي يهدد بقاء البشر، وإزاء الحديث عن الأضرار الإجتماعية والصحية في هذا الشأن نجد أن هناك ما يقرب من ٢٣.٢ مليون شخص ينزحون كل عام من بلد لآخر مما يؤدى إلى إزدياد عوامل الفقر والجوع وكل هذا يؤثر على بقاء البشرية.

وعلى المستوى الإقتصادي والثقافي: تعمل التغيرات المناخية على إنهيار إقتصاد الدول بشكل مستمر نظراً لما تحدثه من عقبات تؤثر على صحة الإنسان والبيئة الصحية داخل الدولة الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة الإقتصاد القومى لكل دولة على مواجهة التحديات والأزمات المالية إلى أن يصل الأمر إلى حد التدهور المستمر فى الإقتصاد ويؤدى إلى إنهيار كل القطاعات داخل الدولة وبالتالي يؤثر على الأفراد وعلى بقاءهم على قيد الحياة، وهذه التغيرات تؤدى إلى الإضرار بالثقافة المتبعة داخل كل دولة بسبب الفقر والجوع ونزوح الأفراد من دولتهم إلى دول أخرى وبالتالى يؤدي إلى فقدانهم هويتهم الثقافية داخل دولتهم الأصلية، ويتأثرون بثقافة دولة أخرى وهي التي نزحوا إليها[٩].

[٩]– انظر فى نفس هذا المضمون– مقال منشور على النت على موقع:
www.worldbank.org/news/feature/2015/11/08l rapid .

وتقول منظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "مكتب المفوض السامى" بأن تغير المناخ يؤثر على البشرية جمعاء فهو يؤثر على الحق في الحياة وحق تقرير المصير والتنمية والصحة والغذاء والمياه والصرف الصحى والسكن اللائق وفي طائفة من الحقوق الثقافية(١٠).

وإزاء كل المشكلات- السابق ذكرها- التي تلحق بالأفراد، كان من الواجب على هؤلاء الأفراد مواجهة هذه المشكلات سواء على المستوعي الدولى أو على المستوى المحلى من خلال مقاضاة الدول عن تقصيرها في خلق مناخ ملائم للأفراد، حيث يعد التقاضي المناخي من أهم الأدوات التي يمكن التمسك بها لمعالجة هذه المشكلات التي تلحق بالأفراد وتسبب لهم العديد من الأضرار على كافة المستويات فكان لزاماً على الأفراد في تلك الأحوال اللجوء إلى التقاضى الإداري والدستوري بشأن الأضرار التي تلحق بهم إزاء تلك التغيرات المناخية، ولا شك أن اللجوء إلى التقاضى المناخي أمراً مستحدثاً وفي مراحل نموه، إلا أنه من الواجب التمسك به حتى تهتم الدول جميعها بشأن هذه المسألة الهامة ألا وهى التغيرات المناخية وآثارها.

ب- المشكلات التي تلحق بالدولة:-

إن العمل على حل المشكلات المتعلقة بالمناخ واحداً من أهم أهداف التنمية المستدامة لدى جميع الدول في وقتنا الحالي، والتنمية المستدامة لها العديد من الأهداف فالمشكلات المتعلقة بالتغيرات المناخية تؤثر وبصورة شديدة على تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة التي أقرته منظمة الأمم المتحدة الا وهو القضاء على الجوع، وهذا الأخير قد انتشر بصورة كبيرة لدى العديد من الدول بسبب التغيرات المناخية السيئة والتي بدورها قضت على العديد من النباتات والحاصلات الزراعية وأدت إلى إصابة الكائنات الحية الصالحة لغذاء الإنسان بالعديد من الآفات الضارة التي تؤدى إلى موتها أو إصابتها بالمواد المسرطنة، فكل دولة تتأثر بالتغيرات المناخية على حسب موقعها الجغرافي وعلى حسب ما تحظى به من موارد تتأثر بتلك التغيرات من عدمه، فهناك دول تتأثر فيها الحاصلات الزراعية بصورة أكبر ودول أخرى تتأثر فيها المناطق

البنك الدولى- التحرك لمنع تغير المناخ من الدفع بـ ١٠٠ مليون شخص من الموضوع في خط الفقر بحلول ٢٠٣٠.

(١٠)- قرار مجلس حقوق الإنسان ٤١/٢١ الفقرة الرابعة عشر من الديباجة.

(ISSN: 2537- 0758)

الساحلية بصورة أكبر من غيرها وهذا كله حسب موقع الدولة والموارد التي تتمتع بها، ولكن هذا لا ينفى أن جميع الدول تتأثر سلبيا بشأن التغيرات المناخية التي تحدث حول العالم.

فنجد على سبيل المثال– وليس الحصر– أن منسوب أسطح البحار والمحيطات قد ارتفع بمعدل ١٩ سم خلال القرن الماضي بسبب تمدد المياه وذوبان الجليد وقد أدى ذلك إلى أن هناك ٣٢ دولة صغيرة يبلغ مجموع سكانها ٦٥ مليون نسمة تواجه أقسى الكوارث الطبيعية بسبب هذه التغيرات المناخية، ولذا قامت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلي القول بأنه يجب بحلول عام ٢٠٣٠ أن تنخفض إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري حتى يتجنب الوصول إلى الإرتفاع في متوسط درجه حرارة الأرض(١١).

وبالنسبة لمصر– بشأن المشكلات التي تلحق بها يسبب التغيرات المناخية– فنجد أنها تتأثر بتلك التغيرات المناخية شأنها شأن باقي الدول حيث أن إرتفاع منسوب مستوى سطح البحر يؤثر على المناطق الساحلية وخاصة المناطق المنخفضة على السواحل الشمالية لمصر، وتزيد معدلات تصحر الأرض نتيجة للتغيرات المناخية التى تؤثر بشدة على نقص المياه حيث تمثل المساحة الزراعية من مصر ٤% فقط، ومن أهم المشكلات التي تواجهها مصر نتيجة للتغيرات المناخية نقص الحاصلات الزراعية وندرة بعضها بصورة شديدة، مما يؤدى إلى تدهور الصحة العامة للمواطنين وتعتبر مصر مهددة بإنتشار الأمراض الحشرية مثل الملاريا والغدد الليمفاوية بسبب إرتفاع درجات الحرارة عن معدلاتها الطبيعية.

وكل ما سبق ذكره ليس سوى أمثلة على بعض الدول التي تضررت من التغيرات المناخية، وإزاء كل هذه المشكلات كان من الضروري على كل دولة أن تواجه مثل هذه الآثار السلبية بشكل دوري و على وجه من السرعة سواء من خلال عقد المؤتمرات والندوات التوعوية بمخاطر التغيرات المناخية وطرق مواجهتها، أو من خلال مقاضاة الدول الأخرى التي تتسبب في هذه التغيرات التي تؤدى إلى الكوارث التى تؤثر على البشر أو من خلال مقاضاة الأفراد داخل الدولة الذين يقومون بأنشطة تؤثر سلباً على

(١١)– صاير عثمان– تأثير التغيرات المناخية على مصر وآليات المواجهة– دورية الملف المصرى الإلكترونية– العدد ٩٩– نوفمبر ٢٠٢٢– مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

المناخ، فمن حق كل دولة أن تواجه التغيرات المناخية حتى ولو عن طريق التقاضى سواء للدول أو المؤسسات أو الأشخاص- وسوف نسرد لاحقاً كيفية التقاضي بشأن التغيرات المناخية والإشكاليات التي تثيرها تلك الدعاوى.

ج- المشكلات التي تلحق بدول الجوار، والمجتمع الدولي بأسره:-

إن تغير المناخ يلقى بظلاله على مختلف نواحي الحياة داخل أي دولة سواء الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية بل وينعكس ذلك على المجتمع الدولي ككل، فالتغيرات المناخية تؤثر بصورة سلبية على الحياة داخل أى دولة ولا يتوقف الأمر عند الدولة ذاتها بل يمتد ذلك ليلحق أضراراً بدول الجوار وقد يمتد الأمر إلى المجتمع الدولى بأسره، فالدول المجاورة للدول التى يطرأ عليها تغيرات مناخية تؤثر بالسلب على الحياة يكون لها نصيب من تلك المظاهر السلبية التي طرأت على الدول التي حدثت بها تغيرات مناخية، فلا يصح القول أن باقي الدول التي لم يحدث بها تغيرات من هذا القبيل تكون بمأمن من تلك المظاهر السلبية بل يكون لها نصيب من ذلك وبالخصوص دول الجوار للدولة- الأصلية التي يحدث بها تلك التغيرات.

فالتغيرات المناخية وما يتبعها من آثار تؤثر بالسلب على الدول المجاورة فمثلا نجد أن الدول التي يحدث بها تغيرات مناخية ضارة يقوم سكانها بالهجرة إلى الدول المجاورة لها تفاديا للآثار السلبية التي يحدثها مثل هذه التغيرات وبالتالي يزيد عدد السكان مما يؤدى إلى نقص الموارد الأساسية لمثل هذه الدول ويتأثر سكانها الأصليين بسبب هجرة العديد من مواطنين الدولة التي تتعرض للتغيرات المناخية، لذا نجد أن ظاهرة الهجرة هي من أخطر أثار التغيرات المناخية فيضطر العديد من السكان إلي النزوح بسبب الجفاف ونقص الموارد والحاصلات الزراعية.

وبحسب التقارير التي قدمتها بعض الجهات المختصة في هذا الشأن[١٢] أن عدد المهاجرين بسبب تغيرات المناخ سوف يصل إلى ٢١٦ مليون مهاجر بحلول عام ٢٠٥٠ وبالأخص دول إفريقيا والشرق الأوسط، وتفيد أن حوالي ٩٠ في المائة من اللاجئين يأتون من مناطق تتعرض لتغيرات مناخية شديدة والتقديرات العلمية تشير إلى

[١٢]- المفوضية المسامية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين- تم إنشاءها عام ١٩٥٠ أعقاب الحرب العالمية الثانية لمساعدة الفارين من ديارهم والمفقودين لتوفير الحماية لهم- وقد حصلت المفوضية على جائزة نوبل للسلام مرتين عام ١٩٠٤، ١٩٨١.

(ISSN: 2537- 0758)

أن أعداد المهاجرين بسبب المناخ سوف يتتجاوز حاجز المليار ونصف في غضون عقود قليلة قادمة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشكلات المترتبة على تغير المناخ لا تقف عند حد دول الجوار فقط بل يصل هذا التأثير مداه إلى كل دول العالم فيزيد من العقبات والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي بأسره فتكون هناك تحديات سياسية لكل دول العالم من أجل مواجهة هذه الظاهرة وتتمثل هذه التحديات فى كيفية مواجهة ضعف القدرات المؤسسية للدول وكيفية الإتحاد حول رؤى واحدة للتخلص من مصادر تلوث المناخ، ويمتد الأمر إلى التحديات الإقتصادية وهي الأهم والأكبر لدى جميع الدول فتشمل كيفيه مواجهة نقص الموارد المالية للدول وكيفية مواجهة نقص المواد المائية بسبب قلة المياه، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد لتشمل التحديات الأمنية لكل الدول، فنجد أن بعض الدول التي بها تغيرات مناخية بها العديد من أعمال العنف والأعمال الإرهابية ويمتد ذلك ليصل أثره إلى دول الجوار ودول العالم أجمع، وهذه التحديات التي تواجه الدول وتؤثر عليها تجعلها تبحث عن العديد من الحلول لمواجهة هذه الآثار وذلك عن طريق العديد من الطرق والأدوات ومن أهمها هي مواجهة تلك التغيرات عن طريق التقاضى المناخى للدول ومحاولة العمل على عدم وجود إغفال تشريعي لدى كل دولة يحث على مواجهة تلك التغيرات، وهذا ما سوف نسرده في بحثنا هذا لاحقا.

المطلب الثالث

الإتفاقيات والمؤتمرات الدولية لمواجهة التغيرات المناخية

إن التغيرات المناخية تعد قضية هامة وتهدد مصالح دول العالم مجتمعة وإزاء هذه الأخطار فقد حاولت الأمم المتحدة جاهدة لإيجاد حلول لمثل هذه التغيرات التي تضر بحياة البشر أجمعين من أجل الوصول إلى أفضل الحلول للتقليل من الأخطار التى تسببها ظاهرة الإحتباس الحراري والإنبعاثات الغازية التي تسبب في حدوث هذه التغيرات، فقد تم عقد العديد من الإتفاقيات بين الدول للحد من هذه التغيرات حيث تعد هذه الإتفاقيات إحدى المصادر الرئيسية للقانون الدولي المعنى بالحفاظ على البيئة وبعض المبادئ التي أقرتها الأمم المتحدة[١٣]، ولم يقف الأمر على مثل هذه الإتفاقيات

[١٣]– مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية– الإتفاقيات العالمية لمواجهة التغير المناخي وحدود فعاليتها– العدد رقم (٩٢) دورية الملف المصرى الإلكترونية مارس ٢٠٢٢.

فقط بل قامت العديد من الدول بعقد المؤتمرات الهامة والخاصة بالتغير المناخى من أجل الحد من آثاره وأيضاً لإلزام العديد من الدول للحد من الأفعال التي تؤدى إلى حدوث مثل هذه التغيرات كالحد من ظاهرة إستخدام الوقود الأحفوري مثلا.

لذا باتت الإتفاقيات الدولية والمؤتمرات التي تعقدها الدول أحد أهم الحلول التي تؤدى إلى الحد من ظاهرة التغير المناخي وما يستتبعه من آثار سلبية، إضافة إلى وسيلة هامة وفعالة ظهرت مؤخراً وهي تسمى بالتقاضى المناخي الإدارى والدستورى- وهذا هو أهم نقطة في بحثنا وسوف نخوض فيها بالتفصيل.

أولاً:- الإتفاقيات الدولية لمواجهة التغيرات المناخية:-

إن الجهود الدولية التى سعى إليها المجتمع الدولي لمواجهة آثار التغيرات المناخية قد أسفرت عن العديد من الإتفاقيات والبروتوكولات الهامة في هذا الشأن؛ ومن أهم هذه البروتوكولات والإتفاقيات ما يلي:-

١- بروتوكول مونتريال عام ١٩٨٧:

في عام ١٩٨٧ قامت العديد من الدول- عددهم حوالي ٢٠٠ دولة- بالتوقيع على بروتوكول مونتريال الشهير والذي فيه تتعهد جميع الدول بخفض إنتاج المواد التي تقوم بإستنفاذ طبقة الأوزون والتي تسمى بمركبات الكربون الكلورفلورية؛ فعلى حسب قول العلماء المتخصصين في هذا الشأن أنه لو تركت المواد الكيميائية التي تدمر الأوزون دون العمل على الحد منها فإن إستخدامها المستمر والمتزايد كان سيساهم بنسبة كبيرة في إرتفاع متوسط درجات حرارة الهواء بمقدار ٢.٥ درجة مئوية إضافية مع نهاية هذا القرن(١٤).

مع العلم أن هذا البروتوكول لم يكن معنى في الأساس بالتعامل مع أزمة المناخ ومؤثراتها السلبية إلا أنه كان بمثابة إتفاق نموذجي بشأن مواجهة أزمة طبقة أوزون الأرض ونجح في القضاء على ما يقرب من ٩٥% من هذه المواد التى تستنفذ الأوزون، فذهب البعض من العلماء إلى القول بأنه من دون بروتوكول مونتريال ١٩٨٧- والذي ألزم الدول بحظر المواد الكيميائية المستنفذة لطبقة الأوزون- كان العالم سيواجه حقيقة الأرض المحروقة.

---

(١٤)- مقال منشور على النت باللغة الإنجليزية- بعنوان " كيف جنت بروتوكول مونتريال حماية طبقة أوزون الأرض من سيناريو كارثي للإحترار العالمي- على لينك .httPS://www.ajnet.me/Scienle/2021/8/28

(ISSN: 2537- 0758)

ويعد بروتوكول مونتريال أحد أهم قصص نجاح التعاون الدولي بين الدول فقد حقق نجاحاً يعكس مدي نجاح التعاون العالمي في مجال السياسات المناخية[١٥]، وكان بروتوكول مونتريال هو أول بروتوكول يهدف إلى التعاون الدولي بين الدول بشأن المحافظة على سلامة الأرض إزاء التغيرات المناخية التي تحدث وتسبب أضراراً فى طبقة أوزون الأرض وما يستتبعها من آثار سلبية تؤثر على حياة البشرية جمعاء.

٢- إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ١٩٩٢:-

إن هذه الإتفاقية تعد أول معاهدة عالمية تتعامل مع ظاهرة التغيرات المناخية، حيث تم التصديق على هذه الإتفاقية من قبل ١٩٧ دولة وكانت هذه الإتفاقية من أهم أهدافها مواجهة الآثار السلبية التي تطرأ بسبب التغيرات المناخية التي تحدث، وقامت هذه الإتفاقية بإنشاء منتدى يعقد سنوياً يسمى "كوب **Cop**"، أو مؤتمر الأطراف من أجل وضع الحلول المواجهة الآثار الناتجة عن التغيرات المناخية.

فالغرض الذي من أجله أنشأت هذه الإتفاقية هو تسخير التعاون الدولي بين جميع الدول للحد من آثار التغيرات المناخية وهذه الإتفاقية تعد هي المعاهدة الأم والأساس لإتفاق كيوتو ومن بعده إتفاق باريس مواجهة التغيرات المناخية، حيث تمثل هذه الإتفاقية بين الدول الأعضاء بداية الإلزام لمواجهة آثار التغيرات المناخية وكان لهذه الإتفاقية صدى كبير في العالم حول الغرض الذي أنشئت من أجله وهو مواجهة التغيرات المناخية في العالم والآثار الناتجة عنها، وتنص المادة الثانية من هذه الإتفاقية على أن "الهدف النهائي لهذه الإتفاقية هو الوصول وفقا لأحكام الإتفاقية إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوى عند مستوى يحول دون تدخل خطر من جانب الإنسان في النظام المناخي".

٣- إتفاق باريس لمواجهة التغير المناخى العالمي ٢٠١٥:

إزاء التغيرات المناخية والآثار السلبية التي تنتج عنها أصبحت دول العالم في تأهب دائم لمواجهة هذه التغيرات وهو ما نتج عنه إبرام إتفاق باريس للمناخ في عام ٢٠١٥ وتعد أهم الاتفاقيات الدولية لمواجهة التغير المناخى حتى الآن، وهذه الإتفاقية تلزم الدول الأعضاء بها إلى متابعة الجهود للحد من ارتفاع درجات الحرارة وتهدف أيضاً إلى الحياد الكربونى والوصول إلى صافى صفر إنبعاثات للغازات الدفيئة- وقد وقعت على

[١٥]- معهد الفريد فاجنر للبحوث القطبية والبحرية -Dr-marcos Rixe-Germany

هذا الإتفاق عدد ١٩٧ دولة في مؤتمر الأطراف المنعقد في ديسمبر ٢٠١٥ وتعتبر هذه الإتفاقية أمراً ضرورياً وتحولاً هاماً نحو عالم منخفض الكربون ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتخفيف من حدة التغيرات المناخية.

ثانياً:- المؤتمرات الدولية للحد من التغيرات المناخية:-

إن الأمر لم يقف عند حد الإتفاقيات الدولية والزامها للدول الأعضاء بها فقط لمعالجة الآثار الناتجة عن التغيرات المناخية، بل الأمر امتد أيضاً إلى لجوء العديد من الدول إلى عقد العديد من المؤتمرات والتي تخص مواجهة أخطار التغيرات المناخية التي تحدث حول العالم كوسائل وحلول للخروج من هذه الأزمة التي تهدد البشرية، ولم يقف الأمر عند الإتفاقيات الدولية والمؤتمرات فقط بل هناك أمراً هاماً ويؤتى ثماره في هذا الشأن وهو ما يسمى "بالتقاضى المناخي" وهذا هو ما سوف نقوم بتوضيحه في بحثنا هذا- وهي أزمة التغيرات المناخية حول العالم؛ لذا كان هناك العديد من المؤتمرات الدولية التي انعقدت في الأونة الأخيرة وكان لها العديد من الأهداف لمواجهة هذه الأخطار المناخية.

١- مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ ٢٠٢٢ بمدينة شرم الشيخ المصرية:-

في ظل الأحداث المناخية السيئة التي حدثت في كل دول العالم بسبب أزمة الطاقة التي تسببت فيها الحرب الروسية الأوكرانية في عام ٢٠٢٢، كان لزاماً أن يتم عقد مؤتمر مناخي تناقش فيه المشكلات التي تسببت في إثارة أزمات المناخ ويكون مؤتمر دولى بحضور أغلب دول العالم حتى يكون هناك حلولاً لحل تلك الأزمة التي تؤثر على الحياة بأكملها، فتمت الدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ ٢٠٢٢- بمدينة شرم الشيخ- المدينة الساحرة- بجمهورية مصر العربية- من أجل وضع المقترحات للخروج بالعديد من الحلول لمواجهة هذه الأزمة التي تؤثر على حياة البشر في المقام الأول ومن هنا تم قبول العديد من الدول للدعوة وتم عقد هذا المؤتمر بمدينة شرم الشيخ المصرية في نوفمبر من العام ٢٠٢٢.

ويعتبر هذا المؤتمر جزءاً من إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخى، وهذا المؤتمر يعد هو المؤتمر السابع والعشرون منذ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ في عام ١٩٩٤.

ومن أهم أهداف هذا المؤتمر الإتفاق بين الدول على زيادة نسبة تخفيض معدلات إنبعاثات الغازات الدفيئة وثاني أكسيد الكربون بما يتماشى مع تقليل معدل زيادة درجة

(ISSN: 2537- 0758)

حرارة الكوكب إلى أقل من ١.٥ درجة مئوية، وقال الأمين العام للأمم المتحدة بأن الوقت قد حان للإنتقال من حالة الطوارئ وإنهاء دعم الوقود الأحفوري والتخلص التدريجي من الفحم وتحديد سعر الكربون وحماية المجتمعات الضعيفة والوفاء بإلتزام تمويل المناخ بقيمة ١٠٠مليار دولار حيث يجب على العديد من الدول المتقدمة الوفاء بتعهدها بتقديم نحو ١٠٠ مليار دولار سنوياً لمساعدة البلدان النامية في التأقلم مع التغيرات المناخية حيث أن هذه البلدان النامية تعد أكثر عرضة للآثار الضارة للتغير المناخى(١٦).

٢- مؤتمر الإمارات نوفمبر ٢٠٢٣ بشأن المناخ "CoP.28":-

وهذا المؤتمر تمت الدعوة إليه بسبب تفاقم الأخطار الكارثية التي تسببها التغيرات المناخية وتم الإتفاق على عقد هذا المؤتمر في دولة الإمارات العربية المتحدة بمدينة دبى فى ٢٠٢٣ بسبب الوقوف على بعض الأخطار التي تتسبب فيها التغيرات المناخية، لاسيما وأن دولة الإمارات تعد من بين أكبر عشر دول منتجة للنفط في العالم وهي تعارض التخلص من الوقود الأحفوري لأن صناعة هذا الأخير يُدر أموالاً طائلة لها وهو ما يتسبب فى العديد من الأضرار التي تؤثر على المناخ وتشكل أخطاراً كبيرة، وقد تمت الدعوة لهذا المؤتمر من أجل تسليط الضوء على سجل الإمارات في مجال حقوق الإنسان بسبب التغيرات المناخية التي تحدث فيها بسبب الوقود الأحفوري الذي يتم إنتاجه في الإمارات من قبل الشركات العاملة في مجال البترول.

وقد خرج المؤتمر بالعديد من الأهداف وأهمها زيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة ومضاعفة كفاءة الطاقة عالمياً وإلزام الدول الغنية بتمويل الدول النامية لمواجهة آثار التغيرات المناخية مع العمل على مراعاة المساواة بين الجنسين في التحولات الداعمة للعمل المناخى مع إلتزام كافة الدول وعلى رأسهم الدول المنتجة للنفط بخفض إنبعاثات قطاع النفط والغاز مع العمل على تخفيض إنبعاثات الهيدروجين ومشتقاته، وقد ركز هذا المؤتمر على دعم الغذاء والزراعة والمياه وسد الفجوات حتى عام ٢٠٣٠ في سياق التغير المناخي(١٧).

---

(١٦)- مقال منشور على الإنترنت بعنوان "مؤتمر المناخ" قمة شرم الشيخ ٢٠٢٢.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-63089960

(١٧)- مقال منشور على الإنترنت بعنوان الإمارات COP28، منشور على موقع

ولم تقف المؤتمرات التي تحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية عند هذا الحد بل هناك العديد من المؤتمرات التي عقدت في هذا الشأن وقد ذكرنا موجزاً منها، لأنها عديدة وتخرجنا عن سياق موضوعنا الأساسي وهو التقاضى بشأن التغيرات المناخية، لأن الأمر لم يقف عند حد عقد المؤتمرات والإتفاقيات فحسب بل تطور الأمر وأصبحت هناك وسيلة– مستحدثة– فعالة لمواجهة الآثار السلبية التي تحدث بسبب التغيرات المناخية، هذه الوسيلة هى اللجوء إلى التقاضى الإدارى والدستوري لمواجهة التغيرات المناخية سواء بمقاضاة الدول أو المؤسسات أو الأفراد أو تسد النقص التشريعي في هذا الشأن، وهذا هو عنوان يحثنا "التقاضي الدستوري والإداري بشأن التغيرات المناخية" دراسة تحليلية فى ضوء مستجدات العصر الحديث" وسوف نستفيض في شرح هذا الموضوع لبيان كيفية اللجوء إلى التقاضي المناحي وطبيعية مثل هذه الدعاوى وشروط قبول مثل هذه الدعاوى والإشكاليات التي تثيرها.

المطلب الرابع
اللجوء إلى التقاضى المناخي

إن التغيرات المناخية التي تحدث في مختلف الدول تسبب العديد من الآثار السلبية كإرتفاع درجات الحرارة المتزايد والأضرار التي تلحق بالأفرا د فضلا عند الأضرار التي تلحق بالمياه والصحة والزراعة والإضرار بالأشجار المتواجدة بالغابات، فكان لهذه الأضرار آثاراً سلبية تتزايد بشكل ملحوظ واستمرار للكوارث التي تحدث للبشرية في شتى المجالات الأمر الذي دفع المجتمع القانوني والقانونيين للسعى إلى وجود بعض الحلول من الجوانب القانونية لمواجهة هذه التغيرات التي تضر بكافة الأفراد على المستوى المحلى والمستوى الدولي من أجل حماية حقوق الأفراد ومصالحهم، ومن هنا ومن أجل حماية حقوق الأفراد ومصالحهم نشأت ظاهرة التقاضي المناخي من أجل مواجهة التغيرات المناخية الضارة بالأفراد والدول من خلال مساءلة الأفراد والدول والحكومات المتسببة في إنتشار ظاهرة التغيرات المناخية الضارة "وذلك باللجوء إلى ما يسمى التقاضي المناخي".

والتقاضى المناخي يشمل العديد من الأنواع للدعاوى القانونية الخاصة بمثل هذه التغيرات؛ فيشمل على "التقاضي الإداري المناخي وفيه يتم الطعن فى العديد من

http://www.CoP 28. Com fat. united Nation.

(ISSN: 2537- 0758)

القرارات التي تصدر لصالح الشركات والمؤسسات التي تساعد في إنتشار التغيرات المناخية الضارة فضلاً عن إمكانية مساءلة حكومات الدول عن المشاركة في مثل هذه التغيرات الضارة، أيضا التقاضي المناخي يشمل التقاضي الدستورى المناخي وفيه يتم اللجوء إلى الدعاوي الدستورية لسد النقص أو الفراغ التشريعي فيما يخص موضوع التغيرات المناحية، وهناك التقاضي المناخي في المسائل الخاصة بحقوق الإنسان بشأن التغيرات المناخية الضارة التي تضر بحقوق الإنسان وتمثل انتهاكا لها، وهناك العديد من الدعاوى الخاصة بالتغيرات المناخية، ولكن ما يهمنا وهو الذي سوف نقوم بشرحه والإستفاضة فيه هما التقاضي الإدارى والدستورى بشأن التغيرات المناخية.

- **مفهوم التقاضى المناخي:-**

يقصد بالتقاضى المناخي تلك الدعاوى التي يمكن إقامتها من قبل الأفراد أو المؤسسات أمام المحاكم من أجل مطالبة الدولة بإتخاذ العديد من الإجراءات أهمها إلزام سلطاتها بإتخاذ التدابير الضرورية واللازمة من أجل حماية المناخ من الأضرار التي تسببها التغيرات المناخية[١٨] فاللجوء إلى التقاضي المناخي يهدف إلى إتخاذ العديد من التدابير الهامة في مواجهة التغيرات المناخية الضارة، فاللجوء إلى التقاضى المناخي واستخدام القانون في مواجهة مثل هذه التغيرات الضارة يعد هو الحل الأمثل في هذه الآونة لمواجهة مثل هذه التغيرات الضارة بالبشرية جمعاء.

فالتقاضي المناخي يعد وسيلة من الوسائل المستحدثة لمقاضاة الدول والمؤسسات المسئولة لعدم كفاية الإجراءات الأخرى التي تتخذ في سبيل المحافظة على إستقرار المناخ، وتعتبر الدعاوى الدستورية والإدارية بشأن المناخ وتغيراته من المستجدات في هذا العصر، وتعد من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها مواجهة الدول والمؤسسات التي تتسبب في إنتشار التغيرات المناخية الضارة، ومعظم دساتير دول العالم كفلت حماية الإنسان وحقوقه من العبث بها وبناء عليه فكل ما يمس الإنسان يخضع لرقابة القضاء ويمكن مواجهته عن طريق الدعاوى التي تصلح لذلك[١٩].

---

(18)- Christel Cournil: les droit fondament aux au service de l'emergence d'un Contentieux Climatique Contre L'etat. quel droit Pout Les changements Climatiques,2018, P.287 .

[١٩]- انظر في نفس هذا المعنى- د. نور الدين هنداوي- الحماية الجنائية للبيئة دراسة مقارنة- دار النهضة العربية- ٢٠٠٤ ص٢٧.

ومصطلح التقاضي المناخي يشير إلى إستخدام النظام القانوني أمام المحاكم للتأثير على سياسات البيئة والمناخ؛ فهو يسعى لتطبيق القوانين التي تتعلق بالمحافظة على البيئة والإقلال من الإنبعاثات التي تضر بالمناخ من خلال القيام برفع الدعاوى القانونية ضد الحكومات والشركات التي تساهم في إزدياد التغيرات المناخية التي تضر بالبيئة، فمطالبة الحكومات بإتخاذ إجراءات أكثر صرامة لتقليل الإنبعاثات الكربونية يعد من قبل التقاضي المناخي وأيضا مقاضاة الشركات التي تقوم بالإضرار بالبيئة بشكل غير قانوني يعد أيضا من قبل التقاضي المناخى، ويعد هذا الأخير من قبل الأدوات الهامة التي تؤثر على السياسات البيئية والمناخية من أجل الحفاظ على البيئة وتقليل تأثيرات تغير المناخ.

ويعتبر اللجوء إلى التقاضى المناخي خطوة أخيرة للفرد والمجتمع عندما يشعرون بأن حكومات الدول أو الشركات الكبرى لا تقوم بإتخاذ الإجراءات الصارمة من أجل الحفاظ على البيئة بمواجهة التغيرات المناخية؛ وهنا يقوم الأفراد والمؤسسات باللجوء إلى المحاكم لإجبار العديد من الجهات بالإلتزام بالتشريعات البيئية والمناخية ومن أجل المطالبة بالتعويض عن الأضرار التى تتسبب فيها الحكومات أو الشركات، ويشكل اللجوء إلى التقاضى المناخي أهمية كبيرة من أجل تسليط الضوء على القضايا البيئية والتغيرات المناخية للتصدى له[٢٠].

وبناء على ذلك نجد أن التقاضى المناخي يعمل على معالجة الآثار السلبية التي تهدد المناخ من خلال تحميل المتسببين– عن ذلك– المسئولية عن أعمالهم الضارة التي أدت إلى حدوث تغيرات مناخية ضارة ومن هنا نجد أن التقاضى المناخى يعد من أهم الأدوات التي تقوم بمعالجة الآثار السلبية للتغيرات المناخية التي تحدث وخاصة في الدول النامية من خلال القيام بتنفيذ السياسات واتخاذ التدابير اللازمة والإجراءات الصارمة للتصدى لتغير المناخ.

(20)- Global Climate Litigation Report-2020 Status review-united Nations environment Programme Sebin Center for Climate Change Law-Columbia Law School-P.42

(ISSN: 2537- 0758)

المبحث الثاني
الدعاوى القانونية المتعلقة بالمناخ

هذا المبحث سوف نتحدث فيه عن الدعاوى القانونية التي تتعلق بالمناخ حيث تشمل العديد من القضايا والدعاوى المتنوعة وتتعلق بتغير المناخ وتأثيراته على البيئة والمجتمع، وهذه الدعاوى عديدة– كما سبق وأن أوضحنا– ولكن ما يهمنا في هذا المقام هي الدعاوى الإدارية والدستورية التي تتعلق بالمناخ وتغيراته؛ فسوف نتطرق إلى الحديث عن نشأة التقاضى المناخي والطبيعة القانونية لتلك الدعاوي والمصادر الخاصة بقانون المناخ وأخيرا نتحدث عن الإشكاليات التي تثيرها الدعاوى المتعلقة بالمناخ– ذلك كل في مطلب مستقل.

- **المطلب الأول:– نشأة وتطور التقاضي المناخي**
- **المطلب الثاني:– الطبيعة القانونية لدعاوى المناخ.**

المطلب الأول
نشأة وتطور التقاضى المناخي

إن التقاضي المناخي يعني إستخدام ساحات القضاء والمحاكم من أجل الدفاع عن البيئة ولمكافحة التغييرات المناخية الضارة بالبيئة عن طريق ما يسمى بالتقاضي المناخي، وهذا المصطلح الأخير حديث النشأة لم يكن يسمح به أحد من قبل– على عكس الدعاوى العادية بالأفراد فهى موجودة منذ مئات السنين– فهو مصطلح حديث النشأة ظهر فى العصر الحديث وخاصة فيما بعد عام ٢٠٠٧ وذلك من أجل حماية البيئة ومنع تفاقم الأخطار المترتبة التي تترتب على التغيرات المناخية وذلك لعدم كفاية الإجراءات التنظيمية والدبلوماسية التى تتبعها الدول في هذا الشأن، ومن هنا ظهرت الدعوة وبشدة إلى ضرورة التقاضي المناخي من أجل مقاضاة الدول والمؤسسات التي تتسبب فى الإضرار بالمناخ العالمي ومن أجل العمل على سد الفراغ أو النقص التشريعي داخل كل دولة لا تعطى إهتماماً لسن القوانين أو التشريعات الخاصة بالمحافظة على البيئة والمناخ وظهرت هذه الدعاوى– دعاوى المناخ– في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين وكان العديد من الأفراد في الدول يطالبون بها فى العقد الأخير من القرن العشرين[٢١].

[21]- Jacqueline Peel, Hatim os of sky-Climate Chenge Litigation, Annual Retiew of law and social scienle 2020-P-37.

والسبب في نشأة التقاضى المناخي لم يكن العامل الأول فيها هو اللجوء إلى المحاكم للحفاظ على البيئة- حيث كان ذلك هو السبيل الوحيد والمخرج الآمن لدى الأفراد والدول بسبب عدم فعالية العوامل الأخرى التي تساعد في الحد من التغيرات المناخية الضارة بالبيئة؛ لذا يمكن إرجاع السبب في اللجوء إلى التقاضى المنافي لعدة عوامل:-

أ- تطور الوعى الاجتماعي والبيئي:-

كانت الدول والأفراد في العصور القديمة لم يتطرقوا لموضوع تغيرات المناخ الضارة ولم يكن في حسبانهم أن مثل هذه الأمور قد تسبب أضراراً كثيرة للأفراد على مستوى العالم فكان سابقا كل ما يشغلهم هو توفير الغذاء للأفراد والمحافظة على الإقتصاد القومي داخل الدولة، الا أنه في العصر الحديث ومع زيادة الوعي لدى الأفراد والدول بالتأثيرات الضارة التي يمكن أن تحدث لهم جراء التغيرات المناخية أصبح الأفراد والدول والمنظمات أكثر وعياً بمخاطر هذه التغيرات ومن ثم أصبح اللجوء للقضاء من بين السبل التي يمكن اللجوء لمحاسبة المتسبب في مثل هذه الأضرار.

ب- التقدم التكنولوجي وتطور التشريعات البيئية:-

في العصر الحديث وخصوصاً بعد ظهور الإنترنت وإستخدامه بشكل يومى أصبح من السهل سواء للدول أو الأفراد أو المهتمين بعلم البيئة الوصول للمعلومات التى توضح أسباب الإضرار بالبيئة وأيضا أصبح متاح للعلماء كيفية الحصول على بيئة نظيفة خالية من التلوث التي تحدثها التغيرات المناخية وهذا يعد من أهم الدفوع التي يمكن الإستناد إليها أمام المحاكم المثارة أمامها أى نزاع خاص بالتقاضي المناخي، وأيضاً قامت العديد من الدول- ويعد ذلك من الأمور الجيدة والهامة- بوضع تشريعات بيئية شديدة الصرامة من أجل المحافظة على البيئة والحد من التأثيرات السلبية لتغير المناخ وفى هذه التشريعات يسمح أيضا بتقديم الدعاوي القضائية أمام المحاكم لمواجهة التغيرات المناخية[٢٢]، ونجد أيضا أنه من أجل تعزيز التوعية لدى المواطنين بالبيئة وأهميتها وضرورة حمايتها أن هناك العديد من كليات الحقوق يدرس الطلاب بها مادة

[٢٢]- د. محمد عادل عسكر- القانون الدولي للبيئة. تغير المناخ القريات والمواجهة دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتكول كيوتو- دار الجامعة الجديدة- الإسكندرية- ٢٠١٣- ص ٦٨.

(ISSN: 2537- 0758)

تسمى " تشريعات حماية البيئة " وذلك من أجل التوعية بالبيئة وضرورة المحافظة عليها من المخاطر التي تسببها التغيرات المناخية الضارة.

ج- عدم جدوى قواعد القانون الدولى والتزام الدول بها:-

إن المعاهدات الدولية والإتفاقيات الدولية المعنية بالتغيرات المناخية وضرورة العمل على الحد منها لا تؤتي ثمارها بالشكل المطلوب وذلك بسبب عدم وجود قواعد دولية صارمة تلزم الدول بضرورة العمل على الحد من التغيرات البيئية الضارة- بل تأخذ شكل توصيات- الناتجة عن التغيرات المناخية، واذا كانت هناك عقوبات دولية تصدر عن المحاكم الدولية بشأن عدة دول فقد تكون الدولة الصادر ضدها حكم من الدول التي تتمتع بحق الفيتو في مجلس الأمن ومن المعروف أن تنفيذ أية أحكام صادرة عن المحاكم الدولية يتطلب بالضرورة موافقة مجلس الأمن وهذا ما يصعب تحقيقه في مثل هذه الحالة التى تكون فيها الدولة الصادر ضدها عقوبة من الدول التي تتمتع بحق الفيتو ويكون لها الحق في الإعتراض[٢٣]، هذا أيضا كان من أحد الأسباب الهامة التي أدت إلي فكرة اللجوء إلى التقاضى المناخي أمام المحاكم للوصول إلى حل ملزم الدولة التى تتسبب في الإضرار بمواطنيها سواء كان ذلك من قبل الدولة ذاتها ومؤسسات أو من قبل شركات الأفراد.

كل ما سبق ذكره كان من الأسباب الهامة التي أدت إلى نشأة ظاهرة التقاضي المناخي وانتشارها من أجل الحفاظ على بيئة نظيفة خالية من الأضرار على قدر المستطاع؛ وقد ظهر إلى النور العديد من القضايا التي تخص المناخ بالفعل فى العديد من الدول الأجنبية ومن الأمثلة التي تم فيها اللجوء إلى التقاضي المناخي.

- القضية الهولندية بشأن تغير المناخ، وهي القضية المعروفة بشكل شائع باسم قضية المناخ الهولندية وهي تعد واحدة من القضايا التي تخص المناخ وشهدتها هولندا فى السنوات الأخيرة في عام ٢٠١٥ حيث قامت منظمة هولندية تدعى "مؤسسة الحكومة الملزمة بالحفاظ على البيئة" برفع دعوى قضائية تخص المناخ ضد الحكومة الهولندية وكان السبب في ذلك عدم قيام حكومة هولندا بإتخاذ الإجراءات الكافية للحد من

[٢٣]- انظر في نفس هذا المعنى:-

Climate science special Report: fourth retional Climate. Assesment, detection and Attribution of Climate Change: Science 2017, Globale Change Jov. U.S-2017-P.473.

الإنبعاثات الكربونية التي تحدث تغيرات فى المناخ تعود بالضرر على المواطنين وكان ذلك في مطلع العام ٢٠١١، وفي العام ٢٠١٥ أصدرت المحكمة الهولندية حكماً تاريخياً بإلزام الحكومة بإتخاذ العديد من الإجراءات الفورية من أجل خفض انبعاثات الكربون بنسبة تصل إلى ٢٥% بحلول عام ٢٠٢٠.

وقد تمت الموافقة على هذا الحكم بناء على أن الحكومة الهولندية لم تكن تتخذ إجراءات كافية للتصدى للتغيرات المناخية الضارة وهذا يمثل إنتهاكا لحقوق الإنسان وإذ لم تقم حكومة هولندا ببذل الجهد الشديد لخفض الإنبعاثات فإن السنوات القادمة سوف تشهد تقلبات شديدة في الطقس وإنكماشات في الطبقة الجلدية فى القطبين ونقص شديد في الماء والغذاء(٢٤).

- كما كان لنشأة التقاضى المناخي ظهوراً فى بعض الدول الأوروبية الأخرى ومنها دولة ألمانيا، حيث قام بعض من الشباب الذين لم يبلغوا من العمر إحدى وعشرون عاماً وبالتحديد في ولاية بافاريا جنوبي ألمانيا وتزعم الموضوع شابا يعمل بشكل نشط فى المجالات المتعلقة بالمناخ حيث كان يكافح التغيرات المناخية الضارة التي تسبب أضراراً للبيئة عن طريق الإحتجاج والتحدث إلى السياسيين وكان فى البداية فاقدا للأمل في إحداث أى أثر من خلال إحتجاجه ورفضه للتغيرات الضارة التي تحدث إضراراً بالبيئة إلا أنه في مايو من العام ٢٠٢١ حدث شئ جديد ولم يكن متوقع حيث قامت العديد من المنظمات البيئية غير الحكومية– المعنية بالمناخ– برفع دعوى قضائية خاصة بتغيير قانون المناخ ووضع تعديل جديد له يتماشي مع ما تحدثه تلك التغيرات من أضرار أكبيرة، وبالفعل أصدرت المحكمة الدستورية العليا بألمانيا حكما بضرورة تعديل قانون حماية المناخ في البلاد ويشمل الكثير من التخفيفات الطموحة لإنبعاثات ثاني اكسيد الكربون، ونص هذا الحكم على أن فشل الحكومة الألمانية فى حماية المناخ للأجيال القادمة غير دستوري(٢٥).

---

(٢٤)– مقال منشور على الإنترنت على موقع:–
https://www.arabic/scienceandtech/2015/ 16/150624-Netherlands-greenhouse-Jases

(25)- BverG, order of 24 march 2021, BVR 2656/18. http://www.bverg.de/elts 20210324 b6V4265618 html accessed 23 march 2022.

(ISSN: 2537- 0758)

- وفي عام ٢٠٢٣ قام عدد مكون من ١٦ شاباً وشابة في ولاية مونتانا الأمريكية برفع دعوى قضائية ضد الولاية لإتهام هذه الأخيرة بإنتهاك حقهم الدستوري في الحصول على بيئة نظيفة من خلال السماح بتطوير الوقود الأحفوري الذي يضر بالبيئة ويؤثر على صحة للإنسان، وقد نجح هؤلاء الأشخاص في تحقيق إنتصارهم حيث أقرت المحكمة مبدأياً قبول الدعوى إستناداً إلى نصوص الدستور الذى ينص على واجب كل ولاية بجانب الأفراد في الحفاظ على البيئة من أجل حياة الأجيال القادمة(٢٦).
- وأيضاً قامت محكمة هولندية بالزام شركة shell للنفط والغاز بالإمتثال لإتفاق باريس والعمل على خفض إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٤٥% من مستويات ٢٠١٩ وذلك بحلول عام ٢٠٣٠ وتعتبر تلك هى من المرات القليلة التي تقرر فيها محكمة بأن شركة خاصة تتحمل العديد من الواجبات بمقتضى اتفاق باريس(٢٧).

وحالياً في عام ٢٠٢٤ نجد أن مسألة التقاضي المناخى أصبحت ضرورة ملحة حالياً يجب تعميمها وتطبيقها فى كل دول العالم للحد من الأضرار التي تحدثها التغيرات المناخية، فنجد حالياً أن هناك أكثر من ٢٠٠٠ دعوى مرفوعة ضد الدول والشركات والمؤسسات للحد من التغيرات المناخية الضارة التى تحدث، وفي مجال بحثنا هذا وهو التقاضي الإداري والدستوري بشأن التغيرات من المناخية فقد يكون سبب هذه التغيرات هو مخالفة القوانين واللوائح المعمول بها فنلجأ للتقاضى الإدارى– وسوف نوضح ذلك تفصيلاً فيما هو قادم– وقد يكون السبب في مثل هذه التغيرات هو سد النقض التشريعي أو الفراغ التشريعي أو الإخلال بالمبادئ التي نص عليها الدستور– وسوف نوضح ذلك أيضاً تفصيلا فيما هو قادم.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن نشأة وتطور التقاضي بشأن المناخ كان له أثر عظيم في الحد من التغيرات المناخية الضارة وفتح الباب أمام المتضررين للجوء إلى ساحات المحاكم من أجل الدفاع عن البيئة ومكافحة كل ما يتسبب فى الإضرار بالبيئة بسبب عدم كفاية الاجراءات الأخرى المتبعة فى حماية البيئة فكان اللجوء إلى التقاضى المناخي هو أكثر الوسائل نفعاً في الوصول إلى ما يريده الأشخاص أو الدول وهو حماية البيئة من العديد من الأضرار التي تلحق بها نتيجة للتغيرات المناخية التي تحدث.

---

(٢٦)– مقال منشور على الإنترنت على موقع:-.https://green arabic.net/News/517

(٢٧)– مقال منشور بمجلة آفاق البيئة والتنمية . العدد ١٦٤

http://www.maan-Crt.org/magazine/article/4210/1-5-2024

المطلب الثاني
الطبيعة القانونية للدعاوى المتعلقة بالمناخ والأسس الموضوعية لها

إن التقاضى المناخي أصبح أداة قوية ومهمة من أجل التصدى للتغيرات المناخية التي تحدث ومواجهة الآثار المترتبة عليها حيث وجد أن هناك العديد من الدعاوى القضائية فى مختلف دول العالم هدفها هو التصدى لمثل هذه التغيرات التى تضر بالبيئة، فأزمة تغير المناخ أصبحت قضية هامة جداً فى مختلف دول العالم بل تكاد تعتبر قضية وجودية تهدد حياة البشر فى كل دول العالم ولذا أصبح التقاضى المناخى ظاهرة هامة ومستحدثة يجب التكاتف والتضافر من أجل نجاحها ومواجهة التغيرات المناخية التي تسبب أضرارا للبيئة(٢٨).

بيد أن مسألة التقاضى المناخي- بشأن التغيرات المناخية- أثيرت بشأنها العديد من المشكلات، يتمثل أهمها في "ماهي الطبيعة القانونية للدعاوى المتعلقة بالمناخ هل تعد من قبل الدعاوى القضائية أم تعتبر مجرد توصيات تصدرها المحاكم أم لها طبيعية سياسية مستقلة؛ وأيضاً ثار الخلاف والجدل حول الأسس الموضوعية للدعاوى المتعلقة بالمناخ هل لها أسس موجودة بالفعل أم هي أسس مستحدثة- نظراً لحداثة هذا النوع من الدعاوى- يبنى عليها الدعوى.

سنناقش في هذا المطلب فرضين وهما:-

أولا: الطبيعة القانونية لدعاوى المناخ.

ثانيا: الأسس الموضوعية الدعاوى المناخ.

أولا: الطبيعة القانونية للدعاوى المتعلقة بالمناخ:-

إن دعاوى المناخ تشير إلى الإجراءات القانونية والقضائية التي يقوم الأفراد أو المنظمات بإتخاذها من أجل المطالبة بتنفيذ وتطبيق إجراءات بيئية للحد والتقليل من الآثار السلبية التي تؤثر على البيئة والمناخ، بيد أنه قد ظهر خلاف حول طبيعة الدعاوى المتعلقة بالمناخ فالبعض ذهب إلى أنها ذات طبيعة سياسية والبعض الآخر ذهب إلى أنها ذات طبيعة قضائية وهناك جانب آخر ذهب إلى إعتبار كونها مسائل فنية ولا ترتقى إلى مصاف الدعاوى القضائية.

(28)- Burger, M, Gundlach, J- the status of Climate Change litigation:- A global Review, Sabin Center for Climate Change Law, 2017. P, 28.

(ISSN: 2537- 0758)

أ- الدعاوى المتعلقة بالمناخ ذات طابع سياسي:-

ذهب العديد من أصحاب هذا الرأى[٢٩] إلى إعتبار الدعاوى المتعلقة بالمناخ هي دعاوى لها طبيعة سياسية فقط وتبعد كل البعد عن إعتبارها دعوى قضائية بالمعنى الكامل، والعلة في ذلك ترجع إلى الطبيعة السياسية لمثل هذه الدعاوى وأنها ترتبط بالنظام السياسي للدولة وبالتالي لا تختص بنظرها المحاكم وانما يتم تركها للسلطة التشريعية أو التنفيذية لتتولى حل المشكلات الناجمة عنها وذلك تطبيقاً واحتراما لمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

واذا نظرنا في هذه الآونه لما سبق قوله وبإعتبار الدعاوى المتعلقة بالمناخ ذات طبيعة سياسية لوجدنا أن المحاكم الأمريكية في العديد من الولايات ذهبت إلى عدم إختصاصها بنظر الدعاوى المتعلقة بالمناخ وتركها للسلطتين التشريعية والتنفيدية لإتخاذ ما يلزم بشأنها تطبيقا لمبدأ الفصل بين السلطات، وأن مثل هذه الدعاوي تتعلق بالتغيرات المناخية وهو ما يعد من قبيل أعمال السلطتين التنفيذية والتشر يعية وليس للقضاء أية صلة بذلك[٣٠].

وتطبيقا لما تم فى الولايات المتحدة الأمريكية واعتبار الدعاوى المتعلقة بالمناخ لها طابع سياسى قضت المحكمة الإتحادية بالمقاطعة التاسعة بالغاء الحكم الذي صدر عن إحدى المحاكم في المناطق الإتحادية بإلزام الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية بتقليل الإعتماد على الوقود الأحفوري وخفضه لنسبة معينة، إلا أن محكمة الإستئناف قد رفضت هذه الدعوى مستندة فى ذلك على إعتبار مثل هذه الدعوى تنطوى على مسائل ذات طبيعة سياسية يترك الإختصاص فيها إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات.

ب- الدعاوى المتعلقة بالمناخ ذات طابع فنى:-

وهذا الرأي يقوده جانب كبير من الفقه[٣١] وذهبوا إلي القول بأن الدعاوى التي تتعلق بالمناخ لها طابع فنى بحت، وسندهم فى تعليل ذلك بأن مثل هذه الدعاوي تستلزم وجود

---

[٢٩]- د. محمد سلامة مشغل- دعاوى المناخ والإشكاليات المرتبطة بها أمام القاضي الإداري- مجلة كلية الحقوق- جامعة الزقازيين المجلد الرابع الجزء الثاني- العدد ٣٦ لسنة ٢٠٢١ ص٧٧٤.

[٣٠]- أنظر:

united States Court of APPEALS for the Ninth CIRCut, Juliana, united state, 947 F.3d 1159- Jen 17 2020.

[31]- Sofsky- Climate Change litigation-2020.

خبرة فنية كبيرة وعلمية في المسائل التي تتعلق بالمناخ هذه المسائل لا يكون قضاة المحاكم على علم وفير بها لأنها لا تعد من صميم عملهم بل تستلزم أن يكون المختصين بها علماء في هذا المجال وفنيين فيه، فمثلا الوقود الأحفورى والإحتباس الحراري وخفص إنبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون لا يعلم عن مثل هذه الأمور أي قاضي لأنها معلومات تفصيلية تحتاج إلى علماء وفنيين ومتخصصين في مثل هذه العمليات.

إلا أننا نرى أن مثل هذه الحجة غير ملاءمة لمنطق الأمور وواقعه لأنه إذا سلمنا بهذه الحجة- بعدم نظر المحاكم للدعاوى المتعلقة بالمناخ لإعتبارها ذات طبيعة فنية- فسوف نجد أن هناك العديد من الدعاوى المعروضة على ساحات المحاكم تعد من قبيل الأعمال الفنية ومع ذلك يختص بها القضاء ويندب لها العديد من الخبراء والفنيين والإدلاء برأيهم وبعد ذلك يقول القاضى كلمته بناء على آراء الخبراء والفنيين، فالأخذ بهذه الحجة سوف يكون فيه تعارض كبير ويجعل العديد من الدعاوى تخرج من ولاية القضاء بحجة أن المحاكم غير مختصة فنياً بتلك المسائل.

ج- الدعاوى المتعلقة بالمناخ ذات طابع قضائي:-

إن اللجوء إلى إتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة التغيرات المناخية أصبح اكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لما تسببه هذه التغيرات من آثار ضارة على المجتمع بأكمله ومن هذا المنطلق ظهر التقاضى المناخي كأحد الأدوات الهامة التي يمكن من خلالها مساءلة حكومات الدول والشركات التي تساهم في تفاقم مثل هذه التغيرات، فيعد اللجوء للتقاضى المناخي وسيلة من الوسائل الهامة التي يمكن من خلالها إجبار الحكومات في الدول من أجل التراجع عن السياسات المناخية الضارة(٣٢).

وتعد الدعاوى المتعلقة بالمناخ ذات طابع قضائي مثلها مثل باقي الدعاوى الأخرى التي تطرح على ساحات القضاء ويختص بنظرها هذا الأخير، فمن خلال هذه الدعوى

-f. Hamon Troper, Droit Constitutionnel, LGDJ"، 32 e édition, 2011, Paris, P. 788.

(٣٢)- انظر في نفس هذا المعنى- داندى عاشور عبد الظاهر- التغيرات المناخية وأثرها على مصر- مجلة أسيوط للدراسات البيئية- العدد ٤١ يناير، ٢٠١٥، ص٣٧.

F, Hamon, M. Tropers Droit Constitutionnel-LGDI- 32 e edition, 2011- P.751.

(ISSN: 2537- 0758)

يمكن مساءلة حكومات الدول والشركات الخاصة التي تضر بالمناخ العام وتسبب أضراراً للبيئة إستناداً إلى العديد من المبررات أهمها هو حق الإنسان أن يعيش في بيئة سليمة، وليس صحيحاً ما سبق قوله من أن الدعاوى المتعلقة بالمناخ ذات طابع سياسي وتختص بنظرها السلطتين التشريعية أو التنفيذية لأن مثل هذه الدعاوى أو الأعمال التي تسبب الأعمال الضارة لا تدخل في نطاق الأعمال السيادية التى لا يختص بنظرها القضاء، وأيضا غير صحيح ما قيل بأن الدعاوى المتعلقة بالمناخ تعتبر ذات طبيعة فنية لأنه إذا سلمنا بهذا الرأى لأصبحت الدعاوى التي بها مسائل فنية مستبعدة من الخضوع للقضاء وهذا الرأى غير صحيح ويأخذ بنا إلى نتائج لا يمكن تداركها.

وإذا قمنا بالنظر والتمحيص في هذه الآونة وبالخصوص في آخر عشر سنوات لوجدنا أنه تم رفع عدد ٨٨٤ دعوى قضائية بخصوص التغيرات المناخية ومواجهتها قضائيا من ٢٤ دولة في عام ٢٠١٧ ثم تضاعف هذا العدد بحلول عام ٢٠٢٠ ليصل إلى عدد ١٥٥٠ دعوى تم رفعها في ٣٨ دولة حول العالم، وهذا يدل على إنتشار ظاهرة التقاضى المناخي واللجوء إليها كوسيلة يمكن من خلالها مواجهة الآثار الضارة التي تترتب على مثل هذه التغيرات، لذا نرى ضرورة التوسع والعمل على تشجيع ظاهرة التقاضى المناخي من أجل حماية المناخ وحماية البشر أجمعين في مختلف أرجاء العالم، فنجد أن المحاكم تستند في نظرها للدعاوى المتعلقة بالمناخ على أساس التشريعات الخاصة بحماية المناخ وتفسير وتطبيق النصوص الدستورية الواردة في دستور كل دولة[٣٣].

وبناء على ذلك تعتبر الدعاوى المتعلقة بالمناخ ذات طبيعة قضائية وهي تتعلق بالدعاوى التي تقام أمام المحاكم للمطالبة بتنفيذ سياسات أو إجراءات للحفاظ على البيئة والتصدى للتغيرات المناخية من أجل تطبيق القوانين البيئية ولمنع تلوث البيئة ومن أجل المطالبة بالتدابير اللازمة من أجل تقليل الإنبعاثات الكربونية، وتعد هذه الدعاوي من أجل الدفاع عن البيئة وتعزيز الوعى بأهمية التصرف المستدام والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

---

[٣٣]– قضية المناخ– مقال منشور بمجلة در صندوق النقد الدولى العدد الرابع ستمبر ٢٠٢١– منشور على موقع
www.infoorg/external/arabic/pubs/ft/Fandd/2021/09/index.htm.

ثانيا: الأسس أو الجوانب الموضوعية للدعاوى المتعلقة بالمناخ:-

إن الدعاوى المتعلقة بالمناخ تقوم على مجموعة من الأسس والقواعد القانونية والعديد من المبادئ العامة تلك الأسس والمبادئ والقوائد هي الأساس الذي يدعم حق المدعين في رفع الدعاوى المتعلقة بالمناخ وقبولها أمام المحاكم، وأهم هذه الأسس الموضوعية لمثل هذه الدعاوى المتعلقة بالمناخ تشمل:-

[١] النصوص الدستورية:

إذا طالعنا العديد من دساتير الدول في الآونة الأخيرة من هذا العقد لوجدنا الكثير من دساتير دول العالم تقرر حقوقاً جديدة وتنص عليها وتوجه بدعمها كالحق في البيئة ومنها الحق في وجود مناخ مستقر يحفظ للأفراد حقهم في العيش في مجتمع نظيف غير ملوث بالتغيرات أو الآثار التى تضر بالبيئة، وإذا نظرنا إلى الدستور المصرى الحالي الصادر في عام ٢٠١٤ نجده لم يتطرق بصورة مباشرة إلى النصوص الخاصة بحماية البيئة أو العمل على إيجاد مناخ مستقر والسبب في ذلك هو حداثة هذا الحق وهو "الحق فى مناخ مستقر" والمقصود بهذا الأخير تركيز الآثار الضارة من الغازات عند حد معين من أجل منع أى إضطرابات خطيرة تضر بصحة الإنسان.

ونصوص الدستور المصرى قد جاءت خالية من النص صراحة على المناخ المستقر أو معالجة التغيرات المناخية إلا أن الدستور المصرى الحالي الصادر في ٢٠١٤ والمعدل في ٢٠١٩ قد نص على العديد من المجالات التي تعمل على الحفاظ على البيئة ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، وهذه الإلتزامات المنصوص عليها تساعد بشكل أو بآخر في حماية المناخ داخل الدولة والحد من التغيرات المناخية التي تسبب العديد من الأضرار.

أ- الحق في بيئة صحية سليمة:-

إن ضمان الحق في بيئة صحية سليمة تفترض الحق في وجود نظام مناخي مستقر ومستدام من أجل الوقاية من الأضرار والعواقب التي تترتب على التغيرات المناخية للبيئة وللأفراد[٣٤] ومن أجل ضمان الحق في بيئة صحية سليمة نجد أن الدستور المصري قد نص على "لكل مواطن الحق فى الصحة وفى الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير

[٣٤]- د. محمد سلامة مشعل- مرجع سبقت الإشارة إليه- ص ٧٧٦.

(ISSN: 2537- 0758)

الجودة"[٣٥] فالحق في الصحة من أهم أساسيات وجود مناخ مستقر ومستدام، كما ينص الدستور المصري أيضا على أنه "لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة وحمايتها واجب وطنى وتلتزم الدولة بإتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها وعدم الإضرار بها والإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الأجيال القادمة.

وتجدر الإشارة إلى أن ما سبق ذكره عن الحق في بيئة صحية سليمة هو وسيلة من وسائل العمل على وجود مناخ مستقر للبيئة والأفراد فالدستور المصرى وإن كان لم ينص صراحة على إلتزام الدولة بالعمل على الحد من التغيرات المناخية إلا أنه أكد في العديد من مواده الحفاظ على البيئة والصحة وهذان يؤهلان للحصول على مناخ مستقر ومستدام.

ب- حق الإنسان فى إحترام حقوقه وسيلة للحصول على مناخ مستقر ومستدام:-

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يضمن لجميع البشر الحق في نظام إجتماعى ودولى يتاح فيه تفعيل حقوقهم وحرياتهم ويعد تغيير المناخ من الأسباب التي تهدد حقوق جميع الأفراد وحرياتهم، فتغيير المناخ سلباً يؤثر فى تمتع الأفراد بحقوقهم حيث تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن تغير المناخ يتوقع أن يتسبب بين عامى ٢٠٣٠-٢٠٥٠ فى وفاة ما يقرب من ٤٠٠.٠٠٠ شخص كل عام بسبب سوء التغذية والإجهاد الحراري فقط فضلا عن تسبب المناخ في حدوث أحوال جوية شديدة وكاسية يصعب على الإنسان تحملها وتحرم البشر في جميع أنحاء العالم من سُبل عيشهم.

والتغيرات المناخية التي تحدث تؤثر على البيئة وتحدث أضراراً عديدة وهذا يشكل إهدار لكرامة الإنسان وحقه في الحياة وحقه في الصحة والتعلم وكل ما يشمل الحقوق التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأكدت عليها دساتير دول العالم، فالإنسان له الحق في أن يحيا في بيئة نظيفة من أجل أن يحيا حياة كريمة وهذه الأخيرة أساسها هو وجود نظام مناخى مستقر ومستدام لا يؤثر على الإنسان ولا على حقوقه[٣٦] ومن

---

[٣٥]- انظر المادة (١٨) من الدستور المصرى الصادر في ٢٠١٤.

[36]- Climate Change and Health-
www.who.int/News-Foom/Fect-sheets/detail/Climate Change and health - مقال منشور على موقع 1121 2018.

المعروف أن حقوق الإنسان هي حقوقاً عالمية ومتساوية وغير قابلة للتجزئة ولا يمكن التنازل عنها أو إنتزاعها والبشر هم أصحاب هذه الحقوق ويجب ألا تتأثر هذه الأخيرة بالتغيرات المناخية التي تحدث حيث يجب حماية الأفراد من الآثار السلبية التي من الممكن أن تلحق بهم جراء التغيرات المناخية.

ج- حماية حقوق الأجيال القادمة:-

إن معظم دساتير العالم- ومنها الدستور المصرى- قد نصت على حقوق الأجيال القادمة وحمايتها، حيث نص الدستور المصرى على أنه "موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب وتلتزم الدولة بالحفاظ عليها وحسن إستغلالها وعدم إستنزافها ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها كما تلتزم الدولة بالعمل على الإستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة....."[٣٧] فالمحافظة على حقوق الأجيال القادمة وحمايتها فيما يخص إستخدام الموارد الطبيعية للدولة يعد من الأمور الهامة التي تحرص معظم الدول على النص عليها ومراعاتها لحماية الأجيال القادمة وحماية هذه الموارد لهم.

وقضية التغيرات المناخية تعد قضية مشتركة بين الأجيال ومن غير المنطقى التحدث عن العدالة المناخية والمناخ المستدام دون النظر إلى الأجيال القادمة والتأكيد على حماية المناخ لهم مستقبلا حيث أنه إذا كان هناك عدم إستقرار فى المناخ لأدى ذلك إلى عدم إستقرار الموارد الطبيعية في المستقبل بالنسبة للأجيال القادمة[٣٨] وكانت من أوائل المرات التي يعترف بها بمسألة حقوق الأجيال القادمة كأساس من الأسس التي يبنى عليها التقاضي المناخى القضية المشهورة "بأطفال الفلبين حيث أقاما العديد من الأطفال من خلال ممثلهم القانونى دعوى مفادها وقف إزالة الغابات ووقف قطع الأشجار وذلك تأسيساً على فكرة المساواة بين الأجيال وأن هناك مسئولية مشتركة يتحملها الأجيال جنبا إلى جنب وتم قبول الدعوى والحكم لصالح هؤلاء الأطفال إستناداً إلى فكرة حماية حقوق الأجيال والحق في بيئة نظيفة[٣٩].

---

[٣٧]- المادة (٣٢) من الدستور المصرى الصادر في ٢٠١٤.

[٣٨]- الطرفى نفس هذا المعنى

Robert Heeger, Climate Change and Responsability to future generations: Reflections on the Normative questions 2014.

[39]- Philippiens Ecologicale Network, 26/7/1993- supreme Court of the Philippines

(ISSN: 2537- 0758)

وقضية التغيرات المناخية هي قضية تهم الأجيال كلها ومن الواجب التأكيد على المناخ وحمايته بالنسبة للأجيال القادمة فالنظرية الخاصة بالعدالة المناخية بين الأجيال تؤكد على ضرورة حماية البيئة والطبيعة واعتبارهما إرثا للأجيال القادمة وأن جميع البشر مسئولين مسئولية كاملة عن حمايتهم للأجيال القادمة وحماية البيئة والطبيعة لهم(٤٠).

ومما يؤكد على إعتبار حماية حقوق الأجيال القادمة وصونها بإعتبارها من الأسس الهامة التي يبني عليها الدعاوى المتعلقة بالمناخ وجود العديد من الدعاوى التي رفعت من الأشخاص للمطالبة بالتصدى للتغيرات المناخية حماية الأجيال التي سوف تأتى بعد ذلك ومنها؛ قضية قام برفعها حوالي ٢١ شاباً- تختلف أعمارهم- في عام ٢٠١٥ واستندوا فيها إلى أن إنتهاك حقوق الأجيال القادمة يرجع أساسه إلى الحقوق الأساسية الموجودة فى الدستور والأحكام القضائية التي تتعلق بالحفاظ على البيئة، وقد طالبوا هؤلاء الشباب المحكمة بإصدار أمر قضائي يلزم الحكومة بوضع خطة تكون قابلة للتنفيذ هدفها التخلص التدريجي من الإنبعاثات الخاصة بالوقود الأحفوري وخفض إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوى تأسيسا على حماية البيئة والطبيعة لهم وللأجيال القادمة فتلك الأجيال يجب أن تحيا وتعيش في بيئة نظيفة خالية من الأضرار التي تسببها التغيرات المناخية(٤١).

(40)- Robert Heeger, Climate Change and responsability to future denetation: Reflections on the normetite questions, 2014.

(٤١)– مقال منشور على النت بالإنجليزية من المؤلف

Yolandi meyer the final frontier for Climate Litigation in Americe, 2020. P.19.

الفصل الثاني
التقاضي الإداري والدستوري بشأن التغيرات الخاصة بالمناخ للحد من الآثار الضارة

إن أزمة المناخ والتغيرات المناخية والآثار التي تترتب عليهما أصبحت من أهم القضايا الحالية التى تهدد العالم أجمع وتهدد إستقراره حيث نجد أن الإرتفاع الشديد فى درجات الحرارة يؤدى إلى نتائج كارثية تهدد جميع بلدان العالم بسبب إنتشار الحرائق المستمرة فى الغابات وجفاف بعض الأنهار في الدول الأوروبية وبإرتفاع المنسوب في مياه البحار والمحيطات مما يهدد بعض الدول التى تظهر بها تلك الظواهر، لاسيما وأنه إذا نظرنا إلى معظم دول العالم– في وقتنا الحالي– لوجدنا أنها تعانى من الظواهر التى تسببها التغيرات المناحية فنجد بعضاً من الدول تعانى بصورة مستمرة من جفاف الأنهار والبعض الآخر يعاني من حرائق الغابات والأشجار المستمر ودولاً أخرى تعانى من إرتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات وكل هذه الظواهر– التى تتسبب فى حدوثها التغيرات المناخية المستمرة– تؤثر بصورة شديدة على حياة البشر في جميع دول العالم وتصل إلى جميع الكائنات الحية سواء في البر أو في البحر.

ونتيجة لإستمرار تلك الظواهر الضارة بحياة البشر وجد المجتمع نفسه أمام تحدى كبير لمواجهة تلك التغيرات التي تضر بحياة البشر فلجأت بعض دول العالم إلى عقد المؤتمرات وتنظيم المعاهدات لمواجهة مثل هذه التغيرات؛ إلا أنه على الرغم من فعالية تلك المؤتمرات والمعاهدات لكنها لم تؤتى ثمارها ولم تصل إلى النتيجة المطلوبة والمبتغاة وهي القضاء على الآثار الضارة التى تحدثها التغيرات المناخيه، ومن هنا وجد المجتمع القانونى نفسه أمام تحدى كبير للبحث عن حلول ووسائل قانونية من أجل مواجهة تلك التغيرات وتحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد ومصالحهم ومن هذا المنطلق وجد القانونيين أنفسهم يعملون على صياغة قواعد قانونية هامة ومتبكرة تجعل حكومات الدول مسئولة عن مدى مساهمتها في إحداث مثل هذه الأضرار ومدى مساهمتها في التصدي لمثل هذه الأضرار.

ومن هذه المنطلق ظهر التقاضى المناخي للنضال ضد الآثار الناتجة عن التغيرات المناخية حيث يسعى الأفراد والمنظمات والجمعيات المعنية بقضية المناخ اللجوء إلى المحاكم في داخل كل دولة للمطالبة بإتخاذ الإجراءات الإحترازية لمواجهة التغير

(ISSN: 2537- 0758)

المناخى فضلاً عن المطالبة بالتعويض بشأن الأضرار التي حدثت نتيجة لتلك التغيرات؛ ومن هنا أصبح التقاضي بشأن التغيرات المناخية أداة هامة وقوية لحماية البيئة من الأضرار ومكافحة أثار التغير المناخي وبرزت العديد من الدعاوى القانونية المتعلقة بالمناخ- وقد تم ذكرهم في الفصل السابق- ولكن أهم هذه الدعاوى والتي يمكن التطرق إليها بالتفصيل فى هذا الفصل هما "الدعاوى الإدارية أو التقاضي الإداري، والدعاوى الدستورية أو التقاضي الدستورى بشأن التغيرات المناخية.

وسوف نشرح- تفصيلاً- في هذا الفصل التقاضي الإداري والدستورى بشأن الدعاوى المتعلقة بالمناخ والشروط الواجب توافرها فى كل دعوى والإشكاليات والصعوبات التي تعرقل كل دعوى والآثار المترتبة على قبول الدعويين.

لذا في هذا الفصل سوف نتحدث فيه عن مبحثين هامين ألا وهما:

المبحث الأول: التقاضي الإداري بشأن التغيرات الخاصة بالمناخ.

المبحث الثاني: التقاضي الدستوري بشأن التغيرات الخاصة بالمناخ.

المبحث الأول

التقاضي الإداري بشأن التغيرات الخاصة بالمناخ

إن التقاضي الإدارى المناخي يعتبر نوعاً من الإجراءات القانونية التي يتم إقامة الدعوى فيها أمام المحاكم الإدارية المختصة- وفي مصر هو قضاء مجلس الدولة- ضد الهيئات الإدارية أو الجهات الحكومية بشأن القضايا التي تتعلق بتغير المناخ وحماية البيئة[٤٢]، حيث يجب أن تكون القرارات الإدارية التي تصدر من الجهات الإدارية تتماشى مع قوانين حماية البيئة والمعايير المتبعة بشأن الإستدامة المناخية، فإذا كانت تلك القرارات الإدارية الصادرة لا تتماشى مع حماية البيئة والإستدامة المناخية وتضر بالبيئة فيكون القضاء الإدارى هو الملاذ الآمن الذي يمكن اللجوء إليه للطعن في تلك القرارات على أساس الحد من الآثار الضارة التي تحدثها التغيرات المناخية، ومن هنا أصبح التقاضي الإداري بشأن التغيرات الخاصة بالمناخ هو الوسيلة التي يمكن من خلالها ضمان القرارات الإدارية التي تصدر مواءمة لقوانين حماية البيئة والإستدامة المناخية.

وعلى الرغم من حداثة وظهور التقاضي الإداري المناخي- بسبب العديد من الصعوبات التي واجهته- إلا أنه أصبح من البديهيات التي يتم اللجوء إليها من قبل

[٤٢]- د. محمد محمد عبد اللطيف- دعاوى المناخ- دار النهضة العربية- ٢٠٢٢ ص ٧٧.

الأفراد أو المؤسسات المعنية بالتصدى للتغيرات المناخية، حيث أنه بظهور التقاضي الإداري المناخي ثم وضع الأساس الذي يمكن أن نسير على نهجه من أجل تطوير العدالة المناخية للحفاظ على البيئة وضمان إستدامة مناخ صحي أمن وسليم في بيئة نظيفة.

وبالرغم أيضا من قلة اللجوء إلى التقاضي الإدارى المناخى خصوصاً في جمهورية مصر العربية- بسبب حداثة هذا النوع من التقاضي- إلا أنه موجود ومتعارف عليه- بيد أن هذا النوع من التقاضي له عدة شروط يجب توافرها والتأكد من وجودها حتى يتم قبول مثل هذه الدعاوى بداءة أمام القاضي الإداري وسوف نذكر هذه الشروط في المطلب القادم- حيث يعتبر القضاء الإداري المصري المتمثل في مجلس الدولة له دور كبير وفعال في حماية المناخ من أجل بيئة صحية نظيفة.

فنجد أن هناك حكماً قد صدر عن محكمة القضاء الإداري المصرى- بشأن المناخ- فى فبراير ٢٠١٤[٤٣]، والذي قضت فيه من محكمة القضاء الإدارى المصرى بتأييد القرار الصادر من الإدارية المختصة برفض الترخيص لإنشاء مصنع خاص بالأسمنت لأن المشرع فى هذه الحالة أعطى للجهات الإدارية سلطة تقديرية واسعة في مسألة من التراخيص من عدمه بشأن إنشاء المصانع وهذه الأخيرة لها أثار كبيرة على المناخ العام وقد ارتأت الجهة الإدارية أن إنشاء مثل هذا المصنع في المنطقة المراد إنشاؤه بها تضر إضراراً كبيراً بالبيئة وتؤثر على المناخ العام مما يسبب الأضرار البيئية الشديدة التى تتنافى مع الإستدامة المناخية المراد تحقيقها وفقا لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٥٠.

وفي هذا المبحث سوف نتحدث فيه عن التقاضي الإداري المناخي وشروطه والأثار المترتبة عليه بشئ من التفصيل حتي يتسني لنا الوصول إلي العديد من النقاط الهامة التي تهم القارئ في هذا الموضوع، **لذا سوف نتحدث في هذا المبحث عن العديد من المطالب كالأتي:**

المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها في التقاضي المناخي الأداري.

المطلب الثاني: الإشكاليات التي تثيرها دعاوي المناخ الإدارية.

المطلب الثالث: التعويض في دعاوي المناخ الإدارية.

- **تطبيقات لقبول دعاوي المناخ الإدارية في بعض الدول.**

[٤٣]- حكم محكمة القضاء الإدارى المصرى فى الدعوى رقم ٨٠١ لسنة ٦٤ ق ١/فبراير/٢٠١٤.

(ISSN: 2537- 0758)

المطلب الأول
الشروط الواجب توافرها في التقاضي الإداري المناخي

إن التقاضي الإداري المناخي يعد مجالا متطوراً ويرتكز على معالجة القضايا المتعلقة بالبيئة وظاهرة التقاضى المناخي فهي وان لم تكن جديدة تعد ظاهرة وليدة وتعد واحدة من الأدوات القليلة التي يتم اللجوء إليها لمحاسبة الدول على إهمالها في حماية البيئة من التغيرات المناخية، ويعد التقاضي الإدارى المناخي واحداً من أهم الأدوات التي يتم اللجوء إليها مؤخراً من أجل الحفاظ على البيئة من التغيرات المناخية الضارة، حيث يتمثل التقاضي الإداري المناخي في إقامة المدعى دعوى إلغاء- أمام القضاء الاداري- للمطالبة بإلغاء القرار الإداري الصادر من السلطة التنفيذية وذلك لعدم ملاءمته مع حماية البيئة سواء كان هذا القرار المطالب بالغاءه بالايجاب- ويتمثل ذلك في المطالبة بإلغاء القرار الإداري الصادر لإضراره بالمناخ العام وعدم حفاظه على البيئة- أو السلب- ويتمثل ذلك فى مطالبة السلطة التنفيذية بألا تمتنع عن إصدار اللوائح والقرارات والتي تقوم بحماية البيئة والحفاظ عليها وعلى المناخ العام.

ومن هنا أصبح التقاضي الإدارى المناخي من أهم الأدوات التي تستخدم في مكافحة التغيرات المناخية التي تحدث إضرارا بالبيئة، وهذا النوع من التقاضي- التقاضي الإداري المناخي- هو الأبرز حالياً من حيث الإنتشار حيث أصبح كل من له مصلحة بأن يقوم بمقاضاة الجهات الادارية- مطالباً إياها بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة التي تضر بالبيئة أو مطالبة إياها بعدم الإمتناع عن إصدار قرارات ولوائح تحمى البيئة من أضرار التغيرات المناخية وهو ما يعرف "التقاضي الإدارى المناخي".

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن القضاء الإداري المصرى له دوراً كبيراً وفعالاً في الحفاظ على البيئة منذ زمن ليس بقريب، بيد أن اللجوء إلى القضاء الإداري المصري من أجل إقامة دعوى أمامه متعلقة بالمناخ والحفاظ على البيئة- والتي تندرج تحت مسمى التقاضي الإداري المناخي- ليس بالأمر السهل لأن هناك شروطا من الواجب توافرها عند رفع مثل هذه الدعاوى، لاسيما وأن مثل هذه الدعاوى لها طبيعية خاصة تتمثل فى وجود أدلة علمية وبيئية تدعم إدعاء رافعها فهى ليس مثل باقي دعاوى الالغاء العادية- وإن كانت تتشابه معها في العديد من الشروط- إلا أنها تنفرد بذاتها في ضرورة توافر شروط خاصة من أجل قبول الدعوى أمام محاكم القضاء الإدارى، **وسوف**

نتطرق إلى الشروط الواجب توافرها في الدعاوى الإدارية المتعلقة بالمناخ- وهي التي نطلق عليها في هذا البحث "التقاضي الإدارى المناخي":-

أولاً:- توافر شرط المصلحة والصفة:-

إن المصلحة في مجال التقاضي بصفة عامة تعد ركناً أساسياً من أركان الدعوى فالمصلحة هي معيار الدعوى فلا دعوى بغير مصلحة وهو مبدأ من المبادئ المستقر عليها لرفع الدعاوى بصفة عامة لأن المصلحة هي مناط الدعوى، والمراد بالمصلحة في هذه الحالة بإعتبارها شرطاً من شروط قبول الدعوى وليس بإعتبارها عنصراً من عناصر الحق والمصلحة هي "الفائدة العملية التي تعود على رافع الدعوى من الحكم له بما يطلبه والمصلحة في الدعوى لها وجهان وجه سلبى مقتضاه إستبعاد من ليس له مصلحة ولا حاجة لحماية القانون له ووجه آخر إيجابي يتمثل في إعتبار المصلحة شرطا أساسيا لقبول الدعوى لكل من له فائدة تعم عليه من الحكم الصادر فيها[٤٤].

ودعوى إلغاء القرارات الإدارية لا يجوز قبولها ممن ليست لهم مصلحة فهى تعد شرطا من شروط قبول دعاوى الإلغاء أمام القضاء الإدارى حيث تعد دعوى الإلغاء أساساً للدفاع عن مبدأ المشروعية وتأكيد وجوده حيث يكتفى في دعوى الإلغاء بضرورة توافر المصلحة لرافع الدعوى حتى يكشف عن عدم مشروعية القرار الصادر؛ حيث تتمثل المصلحة في مساس هذا القرار بالمركز الذاتي أو الشخص لرافع الدعوى حتى وان لم يمثل إعتداء فعلياً على حق من حقوقه الشخصية حيث يكفى أن يكون صاحب الشأن- رافع الدعوى- في حالة قانونية خاصة من شأن القرار الذي صدر أن يؤثر فيه[٤٥]، لذا يعد من أهم شروط قبول دعوى الإلغاء أمام القضاء الادارى توافر شرط المصالحة.

وبشأن ضرورة توافر شرط المصلحة في دعاوى الإلغاء تقول المحكمة الإدارية العليا المصرية بأنه "يكتفى في دعوى الإلغاء أن يكون رافعها صاحب مصلحة فى إلغاء القرار

---

(٤٤)- انظر في هذا المعنى أستاذنا الجليل أ.د. أنس جعفر- القضاء الإدارى- دار النهضة العربية- ٢٠١٥- ص٢٨، ود. حلمى محمود- القضاء الإدارى- دار الثقافة للطباعة والنشر- ١٩٨٤- ص ٣٣.

(45)- Gorse acte de Natute efaite grief dans Le VeCourse Pour exCesde: Pounait, thes, Paris,1978, p.,108.

(ISSN: 2537- 0758)

الإداري في حين يشترط فى رافع دعوى التعويض أن يكون صاحب حق أصابته جهة الإدارة بقرارها الملغى بضرر يراد التعويض عنه"[٤٦].

وبناء على ذلك نجد أن شرط المصلحة فى دعوى الإلغاء يعد مغايراً لشرط المصلحة في الدعاوى الأخرى حيث يكتفى أن يكون الشخص في مركز قانونى خاص أو حالة خاصة بالنسبة للقرار المراد الغاؤه من شأنها أن تؤثر فيه لأنه ليس من الضروري أن يكون رافع الدعوى مستنداً إلى حق.

ومما يؤكد لنا ضرورة توافر شرط المصلحة في دعوى الإلغاء لقبولها ما قررته المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة المصرى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه "لا تقبل الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة الشخصية"، وإزاء الحديث عن التقاضى الإداري المناخي أو دعاوى المناخ الادارية تعتبر المصلحة أحد العناصر والشروط الأساسية لقبول مثل هذه الدعاوى حيث يجب أن يكون المدعى– رافع الدعوى– له أثر مباشر أو غير مباشر من القرار الإداري الذي قام بالطعن عليه بالغاؤه وهذا يعجله مؤهلا لرفع الدعوى وفى دعاوى المناخ الإدارية يمكن أن تشمل المصلحة على سبيل المثال الأضرار البيئية أو الصحية التي تنتج عن السياسات أو القرارات الصادرة من الحكومة– ممثلة في جهاتها الإدارية– والمتعلقة بالتغيرات المناخية[٤٧].

وإزاء الحديث عن المصلحة بشأن الدعاوى التي تقام أمام القضاء الإدارى بشأن التغيرات المناخية التي تحدث وينتج عنها العديد من الأضرار البيئية التي تلحق بالمجتمع وبالأفراد فنجد أنه من الصعب عمليا إثبات وجود أن هناك مصلحة فى مثل هذه الدعاوى والسبب في ذلك يرجع إلى أن الأضرار التي تنتج عن التغيرات المناخية تكون عامة وواسعة الإنتشار وصعبة التحديد وهنا تصبح المصلحة هي مصلحة عامة وليست مصلحة شخصية، ومن الضرورى إثبات أن المدعى رافع الدعوى له مصلحة فى الدعوى وبما أن الفرد عضواً في المجمع ويتأثر بتأثره فيكون له الحق في رفع مثل

---

[٤٦]– المحكمة الإدارية العليا الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٩٤– مجلة نقابة المحامين ١٩٩٥– ص٦٧ الحكم الصادر فى ١٩٩٤/١٠/١٩.

[٤٧]– انظر في نفس هذا المعنى– دائر أحمد مشعل– دعاوى المناخ والإشكاليات سبقت الإشارة إليه– حسن ١٨٩. المرتبطة بها أمام القاضى الادارى– مرجع سبقت الإشارة إليه– ص ٧٨٩.

هذه الدعاوى لأن مثل هذه الدعاوى تضر بالمجتمع إضراراً كبيراً وتؤثر بالسلب على الأفراد داخل المجتمع(٤٨).

ولقد استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا على أنه "في شأن تطبيق مفهوم نص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة بأن الصفة والمصلحة تندمجان في دعوى الإلغاء وأن الدعوى هي الوسيلة القانونية التي يلجأ بمقتضاها صاحب الشأن إلى القضاء لحماية حقه أو للحصول عليه، وتقول بأن مفهوم المصلحة في الدعوى الماثلة..... بإعتبارها من المنازعات الإدارية بحيث لا تتقيد فيها المصلحة حرفياً بحق أو مركز قانوني ذاتي أو شخص لرافع الدعوى فقد تخفف مجلس الدولة المصرى في تطلب شروط المصلحة وذلك فيما يتعلق بهذه المنازعات، والثابت من الواقع العملي بالإضافة إلى العديد من الدراسات المعتمدة والصادرة عن جهات رسمية سواء داخل مصر أو خارجها خطورة إستخدام الفحم في المناطق السكنية نظراً لما يسببه من تلوث البيئة وما ينجم عنه من أمراض تصيب الجهاز التنفسى- حيث بعد الفحم أشد أنواع الوقود الأحفورى تلويثاً للبيئة- والسبب في ذلك يرجع إلى إنبعاث جسيمات دقيقة من الغازات والمعادن الثقيلة وملوثات عضوية دائمة تترك مخلفات صلبة وسائلة تؤدى إلى الإضرار الشديد بالبيئة وتؤثر بالسلب على صحة الأفراد، وفي مثل هذه الدعوى تتوافر المصلحة وما يؤكد هذه الأخيرة بالنسبة للمدعين أنه يترتب على وجود مثل هذه الأضرار عدم تمتعهم بأعلى مستوى من الصحة والاصابتهم بأمراض صدرية تهدد حياتهم وسلامة أجسادهم وتهدد سلامة الأجيال القادمة(٤٩).

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن المصلحة الواجب توافرها بشأن دعاوى المناخ الادارية لا يشترط أن تكون المصلحة محققة فقط بل من الممكن أن تكون المصلحة محتملة وفي مثل هذه الدعاوي أغلبها تكون فيها شرط المصلحة محتملة لأن الأضرار البيئية التي تحدث نتيجة التغيرات المناخية لا تحدث في الحال بل تكون محتملة في المستقبل، فالمصلحة المحتملة تبرر قبول الإلغاء بصورة عامة وبدون شروط إضافية، إلا أنها في الدعاوى قد وردت على سبيل الإستثناء والسبب في ذلك أن دعوى الإلغاء

(٤٨)- انظر في نفس هذا المعنى:
Razza que: J, 2019 environmental Rights and Climate Change: A legal Perspectite. Journal of environmental law, P. 244.

(٤٩)- حكم محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم- ٨٨١٥ لسنه ٧٠ق- اسكندرية.

(ISSN: 2537- 0758)

هي دعوى الدفاع عن المشروعية، والأحكام الحديثة التي صدرت بشأن دعاوى المناخ الادارية يكتفى لقبولها أن يظهر المدعى أنه أصيب بضرر معين من تصرفات المدعى عليه.

– ففى قضية شهيرة تسمى بقضية "**جوليانا– Juliana**" وهى دعوى قضائية أقيمت ضد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الأضرار البيئية التي حدثت بسبب تغيرات المناخ والأضرار التي لتحقتها من جراء هذه التغيرات وقد احتجت المدعية بأنه لحقها العديد من الأضرار كفقدها لمنزلها بسبب إرتفاع مستوى سطح البحر وحرائق الغابات وأن الحكومة لم تتخذ التدابير اللازمة للوقاية من هذه الأضرار، وقد تم رفض دعواها إلا أن المحكمة أقرت بأن المدعية قد أظهرت ضرراً واقعياً وملموساً يكفي لإثبات وجود مصلحة لها في رفع مثل هذه الدعوى وتقدمت المدعية بطلب آخر إلتماس لتعديل الطلبات السابقة وما زالت هذه الطلبات مقامة أمام المحكمة ولم تفصل فيها حتى وقتنا هذا[٥٠].

ثانياً:- **القرار المطعون فيه بالنسبة لدعاوى المناخ الإدارية**:

إن الدعاوى التي تقام أمام القضاء الإدارى بشأن التغيرات المناحنة والتي تسمى بدعاوى المناخ الإدارية وهي دعاوى إلغاء تتعلق بقضايا المناخ لا يتم رفعها دون أن تكون مستوفاة للعديد من الشروط وأهمها النظر إلى القرار المطعون فيه والمطلوب إلغاؤه حيث يتعين توافر مجموعة من الشروط بالنسبة للقرار المطعون فيه هذه الشروط تكون محددة وفقاً للقوانين والإجراءات القانونية، حيث لا يمكن الطعن في القرارات الإدارية التي تصدر من جهة الإدارة إلا بتوافر الشروط الآتية:–

---

[٥٠]– قضية جوليانا– رفع ٢١ شاباً وشابة تتروح أعمارهم بين الحادية عشر والثانية والعشرين دعوى قضائية كبرى ضد الحكومة الأمريكية وقضت محكمة إبتدائية بإحالة الدعوى للمحاكمة وكان مقرراً أن يبدأ نظر القضية في ٢٩ اكتوبر من العام ٢٠١٩، لكن رئيس قضاة المحكمة العليا جون روبرتس قدر تعليق القضية للنظر فى الطلب المقدم من وزارة العدل بوقفها تماما، إلا أن المحكمة العليا رفضت الطلب وقررت استقرار المحاكمة وعلى الرغم من رفض المدعوى في العام ٢٠٢٠– إلا أن المحكمة أقرت بأن المدعين أظهروا ضرراً كبيراً واقعياً قد وقع عليهم ما يؤكد وجود مصلحة لهم، وطالب المدعون بإلتماس من أجل تعديل الطلبان ولكن لم يتم الرد على هذه الالتماسات مستقبل المحكمة حتى منتصف العام ٢٠٢٣.

– **أن يكون القرار المطعون فيه قراراً إدارياً:**– حتى يكون القرار الإداري قابلاً للطعن بالإلغاء لابد وأن يكون قراراً صادراً عن سلطة إدارية والقرار الإدارى هو عمل قانوني يصدر عن جهة إدارية بإرادتها المنفردة من أجل إحداث أثر قانوني معين، وفي شأن دعاوي المناخ الإدارية والتي تتعلق بالتغيرات المناخية التي تحدث وتسبب إضراراً بالبيئة يجب حتى يتم رفع دعوى إلغاء بشأن إلغاء قرار اداري صدر عن جهة إدارية وتسبب في أضرار بيئية أن يكون هذا القرار قراراً إدارياً بالمعنى المتعارف عليه في القضاء الإداري.

– **أن يكون القرار الإدارى المطعون فيه قراراً إدارياً نهائياً:**– ومؤدى ذلك أنه لا يجوز الطعن في القرار الإداري الصادر بالإلغاء إلا إذا اكتسب صفته النهائية أى أصبح قابلاً للتنفيذ دون أن توقفه سلطة إدارية أخرى يكون لها حق التصديق عليه في النهاية لأنه في هذه الحالة لا يعتبر القرار الإداري قراراً ادارياً نهائيا، حيث يجب لقبول الطعن بالإلغاء في دعاوى المناخ الإدارية أن يكون القرار الإداري الصادر قراراً إدارياً نهائيا.

– **أن يكون القرار الصادر أضر بمصلحة الطاعن:**– من أهم الشروط الواجب توافرها فى القرار المطعون فيه بالنسبة لدعاوى المناخ الإدارية أن يكون ترتب على هذا القرار ضرراً بمصلحة الطاعن وبالنسبة لمثل هذه الدعاوى أن يكون ترتب على قرار ما صدر عن جهة إدارية أضراراً بيئية لحقت برافع الدعوى نتيجة للتغيرات المناخية التي حدثت وسببت العديد من الأضرار، فلا يكون القرار الإداري محمل طعن بالإلغاء ما لم ينشأ عند أي أثر في مصلحة رافع الدعوى.

ثالثاً: الإختصاص القضائي ينظر دعاوى المناخ الإدارية[٥١]:-

إن الإختصاص القضائي بنظر دعاوى المناخ الإدارية يشير إلى القوانين والإجراءات التي تحدد المحكمة المختصة بنظر القضايا المتعلقة بالمناخ حيث يتم تحديد مثل هذه الإختصاصات بناء على القوانين التى تحدد ذلك داخل كل دولة على حدى، والقضايا التي تتعلق بالمناخ والبيئة مثل قضايا تلوث البيئة والتعامل مع الأضرار البيئية وحماية البيئة من التغيرات المناخية تكون هناك محاكم أو هيئات خاصة تكون مختصة بالنظر فى مثل هذه الدعاوى وهذه الهيئات قد تكون جزءاً من النظام القضائى الإدارى

(51)- Peel, Josofsky: Climate Change Litigation Re Julatory of Cleanct energy. Cambridge sunidetsity- p.66.

(ISSN: 2537- 0758)

أو محاكم خاصة بالبيئة في بعض الدول[٥٢]، ومن ذلك نجد أن الإختصاص القضائي يعد تحدياً كبيراً يواجه التقاضي المناخي من أجل تحديد المحكمة المختصة التي تنظر الدعوى وتستمع إليها وتقوم بعد ذلك بالبت فيها وكل ذلك يتم تحديده من خلال مجموعة من العوامل القانونية الإجرائية والموضوعية تحدد حسب كل دولة وقانونها الذي يحدد ذلك.

والإختصاص القضائي بشأن دعاوى المناخ ليس بالأمر السهل- نظراً لخصوصية هذه الدعاوى وتشعبها وتشابكها- بل يثير العديد من المشكلات ومنها[٥٣]:- حول المحكمة المختصة بنظر الدعوى في الحالة التي يكون فيها المدعى مقيماً في إقليم ما والمدعى عليه موطنه في اقليم آخر، فمثلاً يقوم المدعى برفع دعوى مناخية ضد شركة ما وهذه الشركة جنسيتها تابعة لدولة أخرى غير الدولة التي يحمل جنسيتها المدعى وهنا يحدث الخلاف لأن المدعى يرفع الدعوى أمام المحكمة التي تتبع دولته ويقوم الطرف الآخر المدعى عليه بالتمسك برفع الدعوى ونظرها أمام المحكمة التي تتبع دولته وبالتالي يكون هناك وقتاً طويلاً يستهلك في نظر الدعوى ويؤخر البت في الدعوى المرفوعة.

أيضاً من المشكلات المثارة في مثل هذه الدعاوى- في ركن الإختصاص- مسألة تنفيذ الأحكام التي تصدر من المحاكم فمثلاً في المثال السابق إذا صدر حكماً من المحكمة لصالح المدعى والمدعى عليه يقيم في دولة أخرى فكيف يتم تنفيذ هذا الحكم لأن المدعي عليه لا يقطن فى نفس الدولة التي صدر منها الحكم وقد تكون الدولة التي يقيم فيها المدعى عليه لا تجرم هذا الفعل أو تحظره فنجد هنا صعوبة في تنفيذ مثل هذه الأحكام والتي يكون فيه المدعى من مكان ما والمدعى عليه فى مكان آخر ولا يخضعان لقانون دولة واحدة.

لذا نجد أن مسألة الإختصاص القضائي بنظر الدعاوى المتعلقة بالمناخ تعد من العقبات التي تقف في وجه التقاضى المناخي وتحد من فعاليته ومن الواجب قيام الخبراء

---

[٥٢]- انظر في ذلك مقال منشور على النت بعنوان "قضية تغير المناخ أمام المحاكم.. على لينك- https://www.project-syndicate.org. Robert H-DUGGER- Novemble 16-2018.

[٥٣]- انظر في ذلك مقال منشور على النت على موقع:
https://www.researchgate. Net/Publication/33/499727-Climate Change-litigation-review- of research-on-Courts and litigation in Climate.

الدوليين والمنظمات القائمة على حماية المناخ الإتحاد من أجل إعمال قواعد واضحة بشأن مسألة الإختصاص القضائي لمعالجة هذه المشكلة حتى يكون التقاضى المناخي فعالاً ومؤتياً لثماره.

رابعاً: الفصل بين السلطات:-

إن التقاضى المناخي من الممكن أن يتم رفضه بناء على مبدأ هام ألا وهو مبدأ الفصل بين السلطات، فالمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى قد ترى أن تلك الدعوى تكون من إختصاص السلطة التنفيذية وهي الأجدر بحل تلك المشكلة وترفضها المحكمة بناء على المبدأ الهام وهو مبدأ الفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فقد ترى المحكمة أن هذا الموضوع يجب حله من قبل السلطة التنفيذية وأن المحكمة ليست لها علاقة به وإذا تدخلت فى هذه الحالة فإن ذلك يتعارض مع المبدأ الهام المعمول به وهو مبدأ الفصل بين السلطات خاصة وان موضوع المناخ من الموضوعات الشائكة في هذه الأونة[٥٤]، بسبب العديد من الأضرار البيئية التي حدثت بسبب التغيرات المناخية- فتارة يرى العديد من الفقهاء أن هذا الموضوع موضوعى سياسى بحث ويعد من قبيل أعمال السيادة ولا تخضع الرقابة القضاء والبعض الآخر يرى أن كل ما يتعلق بالتغيرات المناخية من إختصاص الحكومة فهي التي تعالجه وتعوض المتضررين منه ولا يقتنعون بأن هناك ما يسمى بالتقاضى المناخى مع العلم أن هذا المصطلح الأخير أصبح حقيقة وبدأ ينتشر بصورة كبيرة في مختلف بلدان العالم.

ومن أمثلة "مبدأ الفصل بين السلطات "بإعتباره شرطاً من الشروط الواجب توافرها في التقاضى المناخي "الدعوى المرفوعة أمام المحاكم الكندية" **environne ment Jeunesses V Procureur general du Can Canada**" حيث قامت محكمة الإستئناف الكندية فى كيبك في ديسمبر ٢٠٢١ برفض الدعوى التي رفعت من مجموعة من الأشخاص بشأن التغيرات المناخية التي حدثت والأضرار الناتجة عنها وأيدت حكمها في ذلك بقولها "أن الإتهامات التي وجهت لحكومة كندا بشأن تقصرها فى مواجهة الإحتباس الحراري وعدم إتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهته هي إتهامات ترتقى إلى مطالبة المحكمة الكندية بتوجيه السلطة التشريعية الكندية لإتخاذ ما يجب عليها القيام به

(54)- Nadine Poulet et Gibot Leclerc, Droit administrative, 3eed, Bréal Edition, 2007-P.273.

(ISSN: 2537- 0758)

وأن هذا الأمر ليس من إختصاص المحكمة فهذه الأخيرة تحترم السلطة التشريعية وتحترم مبدأ الفصل بين السلطات وتقدسه وأن هذا الأمر من اختصاص السلطة التشريعية وأن المحكمة تتأى عند التدخل في اختصاص سلطة أخرى(٥٥).

المطلب الثاني

الإشكاليات القانونية التي تثيرها دعاوى المناخ الإدارية

إن الدعاوى القانونية التي تتعلق بالمناخ تشمل مجموعة واسعة من القضايا التي ترتبط بالتغيرات المناخية ومدى تأثير هذه الأخيرة على البيئة والمجتمع، وكما ذكرنا فى بداية هذا البحث أن الدعاوى التي تتعلق بالمناخ ليس لها صورة واحدة فقط وإنها تختلف وتتنوع فيمكن أن يكون التقاضى المثار بشأن المناخي هو تقاضى دستورى أو يمكن أن يكون تقاضي مناخى إدارى ويمكن أن يكون التقاضى المناخي هدفه التعويض عن الأضرار فيكون التقاضى المناخي في هذه الحالة مدنياً كما يمكن أن يكون هذا التقاضي هو تقاضى مناخى جنائى بإقامة الدعوى أمام المحاكم الجنائية المختصة لحماية المناخ، وكل هذه الأنواع من الدعاوي المتعلقة بالمناخ ليست على وتيرة واحدة وانما تختلف كل دعوى عن الأخرى في الهدف منها والإشكاليات القانونية التي تثيرها(٥٦) ونحن سنتحدث عن نوعين فقط من تلك الدعاوى المتعلقة بالمناخ وهما- تاركين الدعاوى الأخرى للمتخصصين في مجالهم للحديث عنهم- التقاضى المناخي "الإداري والدستوري".

إذا تحدثنا بصفة عامة عن الإشكاليات المثارة بشأن الدعاوى المتعلقة بالمناخ لوجدنا هناك عدة نقاط رئيسية ترتبط بكافة الدعاوى المتعلقة بالمناخ وهذه النقاط تتمثل في الآتى:-

- **صعوبة تحديد المسئولية:-** فمن أكبر التحديات التي يمكن إثارتها بشأن الدعاوى المتعلقة بالمناخ هو تحديد من المسئول عن التغير المناخي والآثار المترتبة عليه فهل تتحمل الحكومات تلك المسئولية أم تتحملها المؤسسات والشركات الخاصة مثلا.

(55)- Environnement JELLNesse V. Procureur General du Canada, https:// Climate Case Chart. Com/ Non-US- Case fenvironnement- Jeunesse-v-Canadian-goverment./

(56)- A.Ven Lang, Dossier special, le Judge administrative fale au Change ment Climatique P. 38

- **بطء الإجراءات القانونية:**- والسبب في ذلك راجع إلى أن الأضرار البيئية التي تحدث نتيجة التغيرات المناخية لا تظهر مرة واحدة وانما هي متدرجة وتظهر على المدى الطويل لذا نجد أن الموضوع يأخذ وقتاً طويلاً ويواجه تحديات كبيرة تتمثل في صعوبة تجميع الأدلة بصورة سريعة(٥٧).
- **صعوبة تطبيق القوانين دولياً:**- إن التغيرات المناخية التي تسبب الأضرار البيئية تتطلب أن يكون هناك تعاوناً دولياً قوياً بين جميع الدول من أجل تطبيق القانون الدولى على المتسبب في تلك الأضرار

وهذا بدوره يواجه تعقيداً كبيراً في تنفير الإجراءات القانونية بسبب إختلاف القوانين والتشريعات بين الدول، هذا فضلاً عن إستعمال بعض الدول حق الفيتو في الإعتراض على عدم تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الدولية تجاه محاكمها الوطنية.

- **تحديات اقتصادية وسياسية:**- حيث أن القضايا المتعلقة بالمناخ وتغيراته تتعارض في بعض الأوقات مع المصالح السياسية والإقتصادية داخل كل دولة فضلاً عن المطالبة بالتعويضات للمتضررين وهذا يتعارض مع الإقتصاد ويمثل تحدياً كبيراً في الدعاوى المتعلقة بالمناخ(٥٨).

مما سبق ذكره هو النقاط الرئيسية التى ترتبط بكافة أنواع الدعاوى المتعلقة بالمناخ- وتم ذكره إجمالاً وليس تفصيلاً- ولكن ما يهمنا هنا هو التقاضى المناخي الإداري والدستوري وسوف نتحدث بشأن المشكلات القانونية المثارة بشأن تلك الدعاوى.

في البداية يجب الإشارة إلى أن الدعاوى المرفوعة أمام القاضي الإداري والقاضي الدستورى بشأن التغيرات المناخية من أجل تحديد المسئولية المناخية للدولة تتمثل في العديد من العناصر الأساسية وتتمثل هذه العناصر فى الآتى "عنصر الخطأ- وقوع ضرر- وجود علاقة سببية بين الخطأ والضرر" وسوف نوضح هذه العناصر وبعدها سوف ننتقل إلى تحديد الشروط الواجب توافرها في التقاضي المناخي الإداري أولاً، وبعده الشروط الواجب توافرها في النقاضى المناخي الدستورى.

---

(٥٧)- انظر فى نفس هذا المعنى: د.ندى عاشور عبد الظاهر- التغيرات المناخية وآثارها على مصر- مقال منشور بمجلة أسيوط للدراسات البيئية- العدد (٤١) يناير ٢٠١٥.

(58)- Nadine Poulet et Gibot LeCreC, Droit administratife(s) Bréal edition, Paris, 2008- P. 153

(ISSN: 2537- 0758)

[١] عنصر الخطأ الموجب للمسئولية:

إن عنصر الخطأ يعتبر هو الشرط الأول والأساسي حتى تنعقد المسئولية بصفة عامة فالخطأ هو أى فعل أو إمتناع عن فعل أو إمتناع عن فعل غير مشروع وينشأ عن إنتهاك أو إخلال بإلتزام قانوني أقره المشرع ويتسبب في إلحاق ضرر بالغير ومن هنا تنشأ المسئولية على المدعى عليه الذي تسبب في حدوث خطأ للغير[٥٩]، فالخطأ هو إخلال بإلتزام سابق ينشأ عن القانون ويؤدى إلى حدوث ضرر ويعتبر الخطأ هو العنصر الأساسى فى تحديد المسئولية القانونية.

وإزاء الحديث عن المسئولية المناخية نجد أيضاً أن عنصر الخطأ هو الشرط الأول لإنعقاد المسئولية المناخية ويتعين على من يدعى عكس ذلك إثبات العكس حيث يجب على إثبات أن هناك خطأ قد حدث من جانب الدولة أو المؤسسات ترتب عليه ضرراً أدى إلى حدوث بعض التغيرات المناخية الضارة التي تسبب ضرراً للأفراد مثلها، ويمكن تعريف "الخطأ المناخي" بأنه ذلك الخطأ الذي يترتب عليه ضرر بالبيئة ويكون مصدر ذلك الغازات الدفيئة التي تؤدى إلى أضرار وكوارث سلبية من الصعب تداركها لأن القانون فرض على الجميع عدم الإضرار بالبيئة والحفاظ عليها من التلوث واذا أخل أحد بهذا الواجب وهو الحفاظ على البيئة يعتبر ذلك خطأ وقع منه يستوجب مسئوليته إذا وقع بناء على هذا الخطأ أضرار[٦٠].

بيد أن إثبات عنصر الخطأ بشأن المسئولية المناخية هو أمر عسير وليس من السهل لأن الأضرار المناخية شائعة وطويلة الأمد وتتداخل فيما بينها ويكون من الصعب تحديد من المسئول عن الخطأ فهل تتحملها الحكومات أم المؤسسات والشركات، بيد أن المسئولية من الممكن تحققها عندما تقوم الإدارات داخل الدولة بخطأ إيجابي أو سلبي فيتحقق الخطأ في هذه الحالة بسبب مخالفة الحكومة لإلتزاماتها

---

[٥٩]– أنظرفي هذا المعنى.

-Bleck's Law Dictionery, fault in Black's Lew thomson Reuters. 2019– p.717.

[٦٠]– انظر فى ذلك:– د.سعيد عبد السلام– مشكلة تعويض أضرار البيئة الحكومية– دار النهضة العربية– القاهرة ٢٠٠٣– ص٧.

– د. أحمد سلامة مشعل– المرجع السابق الإشارة إليه– ص ٨٠٨.

بالتخفيف من آثار التغيرات المناخية وعدم قيامها بالإحتياط قبل حدوث الأضرار البيئية نتيجة للتغيرات المناخية التي حدثت- ولسوف نتحدث عن الخطأ بصورة تفصيلية عند الحديث عن الشروط الواجب توافرها في التقاضي المناخى الإدارى والدستورى- لذا يجيب بداءة حتى يمكن القول بأن هناك دعوى قضائية متعلقة بالمناخ توافر عنصر الخطأ وإثباته وبعدها نبحث عن العناصر الأخرى، لأنه إذا لم يتوافر عنصر الخطا منذ البداية فبالتبعية لا يكون هناك مجال للبحث في العناصر الأخرى من عدمه.

[٢] عنصر الضرر الموجب للمسئولية:-

إن الضرر بصفته عامة هو "الأذى الذى يلحق بالشخص في ماله أو جسده أو عرضه أو عاطفته ويشمل نوعين ضرر مادي وضرر معنوي"[٦١] فالضرر يعتبر هو الأذى الذى يلحق بالشخص بسبب المساس بمصلحة مشروعة له أو حق من حقوقه وقد يكون مادياً أو معنوياً، والضرر واجب التعويض عنه مهما كان نوعه وهو يؤدى إلى المسئولية القانونية لمرتكب الفعل الضار، والضرر يعتبر أحد أهم الأركان الأساسية في المسئولية ولا يمكن البحث في الأركان الأخرى دون وجود ضرر فعلى فتحقق الضرر يعد هو الشرط الأول لتوافر المسئولية القانونية.

وفي الحديث عن التغيرات المناخية والأضرار الناتجة عنها وكيف تتم المساءلة عنها، يجب الحديث عن الضرر البيئي الذي هو أساس المسئولية في الدعاوى المتعلقة بالمناخ، فكما سبق القول بأنه لا يمكن البحث عن المسئولية دون وجود أضرار فعلية فتحقق الضرر ووجوده هو الشوط الأول حتى تقوم المسئولية بشأن دعاوى المناخ، والضرر البيئى دائما متجدد بسبب التغيرات التي تحدث في الطبيعة كالاحتباس الحرارى وتلويث مياه الشرب والملاحة وإنبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون الضارة...

إلا أن الضرر البيئي أو المناخي يعرف بأنه "تلك الأضرار التي تتعلق بالمنافع الجماعية للبشرية كلها أو تلك الأضرار البيئية المخالفة وهذه الأخيرة حددتها محكمة استئناف Rain بأنها الأضرار التي لا يستهان بها وتؤثر بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر على البيئة الطبيعية والمياه والأراضى وتتفاعل مع البيئة وتسبب في العديد من

---

[٦١]- د. سمير تناغو- أحكام الإلتزام والإثبات- مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ٢٠٠٩- ص١٣٧.

(ISSN: 2537- 0758)

الأضرار للبيئة[٦٢]، والضرر البيئي أو المناخي يشير إلى الآثار السلبية التى تتعرض لها البيئة نتيجة العديد من الأنشطة مثل التلوث والتغير المناخي وإستغلال الموارد بشكل خاطئ ويعتبر الضرر البيئي تحدياً هاماً من التحديات الكبيرة التي تواجهها كل الدول في مختلف أنحاء العالم لأنها تؤثر على صحة الإنسان وجودة الحياة وباقتصاد الدول؛ والضرر البيئى تمت صياغته بعدة مصطلحات منها[٦٣] "الضرر الأيكولوجى dommage écologique" ومنها أيضاً "الضرر البيئي dommage environnemental ومنها إضطراب البيئة "Perturbation environnemental وكل هذه المصطلحات تشير إلى تغير فى البيئة بشكل ملحوظ يؤدى إلى العديد من الأضرار البيئية والمناخية، فالضرر البيئي هو الذي ينال من البيئة ويؤدى إلى العديد من الأضرار الذي تحدث تغيرات ضارة.

وقد حاول المشرع الفرنسي تعريف الضرر البيئي– بالرغم من حداثة الدعاوى المتعلقة بالمناخ– فجاء قانون التنوع البيولوجي الصادر في أغسطس ٢٠١٦ ليكرس صراحة الإعتراف بالضرر البيئي وتعويضه فى القانون المدنى، فنص على أن "الضرر البيئي هو:. الضرر الكبير الذى يلحق بعناصر أو وظائف النظم البيئية أو المنافع الجماعية التي يقوم البشر بجنيها من الطبيعة وينصرف هذا إلى الضرر الموضوعى للبيئة والضرر الذى يلحق بالمياه والتربة والهواء والضرر الجماعى الذى يلحق بالخدمات التنظيمية والحضارية هذا وفقا لما نص عليه المادة ١٢٤٧ من التقنين المدنى الفرنسي[٦٤].

كل ما سبق ذكره، بشأن الضرر البيئي أو المناخي يذهب بنا إلى القول بأنه حتى تقوم المسئولية وتعتبر موجودة لابد من وجود ضرر بيئي أولاً حتى تكون هناك دعوى متعلقة بالمناخ، فالضرر شرط رئيسى فى قيام المسئولية ولا نتصور أن تكون هناك

---

[٦٢]– حكم محكمة استئناف رين في عام ٢٠١٦

Cour d'appel de Rennes, Cort, decembre 2016

[63]- michel prieurs, Droit de l'environnements Dalloz Zeme edition, Paris-2003-P.371.

[٦٤]– انظر في نفس هذا المعنى، بعد قيامنا بترجمة نص القانون طرفي الفرنسي د.عمار خليل– مسئولية الدولة عن أضرار التلوث البيئي– عين شمس ٢٠٠٧– ص ٣٢٧.

مسئولية على حكومات الدول بشأن التغيرات المناخية ما لم تكن هذه الأخيرة قد تسببت فى وجود أضرار بيئية حيث يعتبر الضرر أحد أهم الأركان الأساسية القيام المسئولية.

ويشرط في الضرر البيئي– حتى يعتبر ضرراً موجباً للمسئولية– أن يكون الضرر المناخي أو البيئي محققاً وأن يكون الضرر البيئي مباشراً حتى يمكن التعويض عنه من قبل الحكومات أو المؤسسات المتسببة في حدوثة، وهذا هو الشرط الثاني من الشروط الأساسية الواجب توافرها القيام الدعاوى المتعلقة بالمناخ سواء أكانت دعوى مناخية إدارية أم دعوى مناخية دستورية.

[٣] علاقة السببية بين الخطأ والضرر في الدعاوى المتعلقة بالمناخ:-

إن علاقة السببية بين الخطأ والضرر تعتبر هي العلاقة المباشرة بين الخطأ الذي تم إرتكابه وبين الضرر الذى حدث وأدى إلى نتيجة ما وفي الدعاوى المتعلقة بالمناخ سواء دعاوى المناخ الإدارية أو دعاوى المناخ الدستورية يلزم أن تكون علاقة سببية بين الخطأ والضرر فهذا الأخير يجب أن يكون نتيجة حتمية وملازمة للخطأ الذي وقع، وهنا تعتبر علاقة السببية لها دور كبير فى قيام المسئولية حيث أنه لا يمكن التسليم بأنه طالما هناك ضرراً قد وقع بناء على خطأ ما فتوجب المسئولية بناء على ذلك وإنما يجب أن تكون هناك علاقة سببية بين هذا الضرر الذي وقع وبين الخطأ الذى تم ارتكابه واذا لم توجد علاقة سببية بينهم فلا تكون هناك مسئولية.

ومسألة إثبات وجود علاقة سبية بين الخطأ والضرر تعد شرط أساسي وهام في أية دعوى حتي يكون هناك مسئولية وتعتبر عملية إثبات علاقة السببية بين الخطأ الضرر قيداً أساسياً وهاماً في الدعاوي المتعلقة بالمسئولية المناخية فيجب على المدعى إثبات أن التصرفات التي قام بها المدعى عليه أو إمتنع عن القيام بها هي التي تسببت في الضرر وفى مجال المسئولية المناخية والدعادي المتعلقة بالمناخ يعد من الصعب الربط بين تصرفات المدعى عليه والضرر المناخي الذي وقع لأن التغيرات المناخية هي ظاهرة مترابطة وتتعلق بصورة كبيرة بالعوامل الطبيعية والبشرية إلى حد ما[٦٥].

---

[٦٥]– انظر في نفس هذا المعنى– د.ابراهيم محمد عبد اللا– المرجع السابعة الإشارة إليه– ص٢٦٢١ وأيضاً

Monika Hinteregger, Civil liability and the Challenges of Climate Change: A functional Analysis, Journal of European tort law 2017- P. 234.

(ISSN: 2537- 0758)

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مسألة توافر علاقة السببية من عدمه تعد أحد أهم المعوقات التي تظهر في الدعاوى المتعلقة بالمناخ، فمثلاً من المستحيل القول بأن غاز ثاني اكسيد الكربون هو السبب الرئيسي في حدوث هذه الأضرار لأنه قد تشاركه في ذلك إنبعاثات لغازات دفيئة أخرى، ومن أهم المشكلات التي تواجه المدعين على مسألة إثبات علاقة السببية بين الضرر والخطأ هي مشكلة الوقت لأنه في أغلب الأحيان لا تظهر بعض الأمراض التي ترتبط بالمواد السامة إلا بعد مرور فترة كبيرة من الوقت والآثار التي تترتب على الإحتباس الحراري لا يمكن ظهورها إلا على المدى البعيد، وهذا بدوره– عامل الوقت أو الزمن– يؤتي بظلالاً من الشك على أن هذا الخطأ هو الذي سبب مثل هذه الأضرار وبالتالي يكون هناك شيء من عدم اليقين بعدم توافر ركن علاقة السببية بينهم وبالتالي تظهر مشكلة عدم إمكانية قيام المسئولية بشأن الدعاوى المتعلقة بالمناخ(٦٦).

وعلى ذلك فإن توافر علاقة السببية– والتي تعنى بأنها الرابطة بين الفعل والنتيجة المترتبة على ذلك الفعل هي أساس تحديد المسئولية وقيامها حيث يجب إثبات أن الفعل الذي حدث هو السبب المباشر والرئيسي في حدوث الضرر أو الوصول لتلك النتيجة– بشأن الدعاوى المتعلقة بالمناخ تعد من أهم العناصر التي بناء عليه يمكن قيام المسئولية وبدون وجود تلك السببية بين الخطأ والضرر لا يمكن قيام تلك المسئولية وتحديدها.

وبشأن دعاوى المسئولية المناخية– دعاوى المناخ الإدارية ودعاوي المناخ الدستورية– يجب إثبات أن هناك علاقة سببية بين عدم قيام الدولة ممثلة فى حكومتها بعدم إتخاذ العديد من التدابير للتخفيف من الآثار الضارة للتغيرات المناخية وبين الضرر الذي وقع بالفعل، حيث من المفترض أن تكون هناك معرفة علمية بشأن تغير المناخ وبين التدابير التي يمكن اتخاذها للحد من هذه الأضرار.

وبناء على ما سبق ذكره بشأن دعاوى المسئولية المناخية يجب حتى نحدد المسئولية المناخية بشأن الأضرار التي حدثت نتيجة لتلك التغيرات أن يتوافر العديد من العناصر بداءة وهذه العناصر تتمثل فى– عنصر الخطأ وعنصر الضرر الموجبان للمسئولية وأن تتوافر بينهما علاقة سببية تؤكد لنا أن هذا الضرر الذى حدث قد وقع نتيجة للخطأ الذي حدث.

(٦٦)– انظر في نفس هذا المعنى– د. محمد سلامة مشعل– المرجع سبقت الإشارة إليه– ص ٨١٥.

وسننتقل- بعد أن وضحنا فى هذا الفصل مفهوم التغيرات المناخية ونشأة التقاضى المناخى وسبب اللجوء إليه وبعض العناصر الأساسية الواجب توافرها لقيام دعاوى المسئولية والمشكلات المثارة بشأنها- بعد ذلك إلى الفصل الثاني الذي سنوضح فيه الشروط الواجب توافرها فى دعاوى المناخ الإدارية ودعاوى المناخ الدستورية والآثار التى تترتب على كل منهما.

المطلب الثالث
التعويض في دعاوى المناخ الإدارية
وتطبيقات قبول دعاوى المناخ الإدارية في بعض الدول

إن قضية تغير المناخ- كما سبق القول- تعد من أكبر وأهم التحديات التي تواجه العالم بأسره بسبب الأضرار الشديدة التي تترتب على تلك التغيرات، وقد لجأت العديد من الدول إلى عقد المؤتمرات للخروج بعدة توصيات للوقاية من تلك التغيرات المناخية التي تسبب أضراراً بالبيئة إلا أن تلك المؤتمرات لم تكن كافية وتحتاج إلى تدعيم آخر لها، فظهر التقاضى المناخي كوسيلة للحد من تلك التغيرات وعن طريقه يكون وسيلة مناسبة لتعويض الأضرار التي لحقت بعض الأفراد والمؤسسات نتيجة لتلك التغيرات، فكان هناك ما يسمى بالتقاضى الإدارى المناخي أو ما يطلق عليه بصورة شائعة دعاوى المناخ الإدارية- وقد سبق لنا توضيح ماهيتها وشروطها "وهي الدعاوى التي يلجأ من خلالها الأفراد أو من له مصلحة للوقوف أمام القضاء الإدارى مطالباً إياه بالغاء القرار الإداري الصادر والذي تسبب في حدوث بعض التغيرات المناخية التي أدت إلى وقوع أضرار مطالباً التعويض عن الأضرار التي لحقته جراء حدوث تلك الأضرار.

وحتى يتم التعويض في دعاوى المناخ الإدارية عن الأضرار التي وقعت يجب بداءة أن يكون هناك خطأ قد وقع- بالمعنى الذي سبق تبيانه- وأن هذا الخطأ ترتب عليه ضرر ما حتى يتم قبول التعويض ولكن هذا الخطأ والضرر يجب أن يكون بينهما علاقة سببية يجب إثباتها بمعنى يجب أن يكون هناك علاقة سببية بين الخطأ الذي وقع وبين الضرر التى ترتب على الخطأ[٦٧].

(67) ((Ana-Matia L'entreprise à l'épreuve du Changement: obligations et respon Sebilities, Compte-rendu de these, thes Soutenue Le 4 décembre 2020. P. 17.

(ISSN: 2537- 0758)

وبشأن التعويض عن التغيرات المناخية– والأضرار التي تسببها– في دعاوى المناخ الادارية، قال مسئول فرنسى[٦٨] أن العلاقة السببية المباشرة والمحددة بين تقاعس الدولة والتغير المناخي لن يكون ذلك ممكناً بسبب تشابك المصادر التي تحكم ظاهرة التغير المناخي وتعدد الفاعلين في هذه الجزئية، فالدولة لن تكون قادرة على منع جميع الإنبعاثات التي تصدر عن غازات الإحتباس الحراري لأن جزء كبير من هذا التلوث الذي يحدث لا ينتج من الأنشطة الصناعية والزراعية فقط ولكن من الممكن أن تكون هناك قرارات فردية تؤثر في ذلك ولا يمكن التأثير عليها أو السيطرة عليه[٦٩].

بيد أن مطالبة بعض المتضررين من التغيرات المناخية بتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم والتي سوف تلحق بهم من المستقبل تواجد صعوبة كبيرة في مسألة كيفية إثبات أن الأضرار التي لحقت بهم سببها تلك التغيرات المناخية لأن إثبات الفرد الأضرار التي لحقت به مسالة معقدة وصعبة للغاية والسبب في ذلك يرجع إلى ضرورة إثبات أن المدعى عليه– المتسبب في تلك الأضرار– قد فشل في التصرف بالعناية الواجب عليه إتخاذها لدرء التغيرات المناخية الضارة وأنه لم يقم بإتخاذ إجراءات وقائية ضد الإنبعاثات التي تسببت فى حدوث مثل هذه الأضرار[٧٠].

فضلاً على أنه توجد صعوبة كبيرة في مسألة إثبات الأضرار المستقبلية التي ستحدث نتيجة لتلك التغيرات المناحية المستقبلية، لأن العالم حالياً يشهد إرتفاع كبير فى درجات الحرارة وإرتفاع مستوى سطح البحر وهناك العديد من الظواهر التي تحدث ولم يتوصل العلماء إلى أسباب حدوثها وهذا يعد من الصعوبات التي تواجه مسأله الإثبات في هذا الشأن؛ وعلى ذلك يكون التعويض عن الأضرار التي تسببها التغيرات المناخية أساسة الضرر الذي لحق بالمدعى بناء على الخطأ الذي حدث واشتراط قيام علاقة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذي وقع.

---

[٦٨] وزيرة التحول البيئي في فرنسا– تسمى وزارة البيئة وهي المسئولة عن إعداد وتنفيذ سياسات الحكومة بشان التنمية المستدامة والمناخ والطاقة والتنوع البيولوجي.
ministère de la transition é Colojique

[٦٩] د. محمد سلامة مشعل– المرجع سبقت الإشارة اليه– ص ١١٩.

[٧٠] د. عمروطه بدوى– تعويض هدايا التغير المناخي– المؤتمر الدولى السنوي الثاني والعشرون– الجوانب القانونية والاقتصادية للتغيرات المناخية– مارس ٢٠٢٣– ص ٩٦٠.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى مسألة هامة وهي أن التعويض عن الأضرار التى تسببها التغيرات المناخية أساسه الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما، وأن التقاضي الإداري المناخي هو وسيلة هامة للحد من الآثار السلبية التي تتسبب فيها التغيرات المناخية ولكنها وسيلة غير كاملة من أجل الحصول على تعويض للمضرور بصورة أسرع وبتكلفة أقل؛ لذا توجد هناك وسائل أخرى غير قضائية لتعويض الأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية هذه الوسائل تعتبر بمثابة تعويض غير مباشر عن الأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية وهي مساهمة جماعية من غالبية الدول لمواجهة مخاطر تغير المناخ والأضرار التي تنتج عنه، ومن هذه الوسائل:

التأمين ضد المخاطر المناخية:- وهذه الوسيلة معناها توفير التأمين ضد مخاطر المناخ كالتأمين ضد الجفاف وضد الفيضانات وفى هذه الحالات يغطى هذا التأمين مبالغ التعويض للمتضررين من هذه العوامل التي تحدث بسبب التغيرات المناخية.

الصندوق الأخضر للمناخ:- ويعد هذا الصندوق من الوسائل التي تساعد الدول النامية للحد من التغيرات المناخية والتكيف معها، وتم إنشاؤه بإعتباره جزءا من إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و له دور كبير في دعم المشروعات المتعلقة بالإقتصاد الأخضر في الدول النامية وتأسس في عام ٢٠١٠[٧١].

التمويل الطارئ وإلغاء الديون:- والتمويل الطارئ يعنى الإستعداد لتأثيرات تغير المناخ على الشركات والحكومات وضرورة التنبيه بوضع خطط طوارئ للإستعداد للإضطرابات التي تلحق بالبنية التحتية وتغطية الخسائر والنفقات التي قد تطرأ بسبب التغيرات المناخية مع ضرورة إلغاء الديون بالنسبة للدول النامية كنوع من أنواع التمويل ضد تغير المناخ.

وكل هذه الوسائل والآليات تساهم بصورة كبيرة في تعويض من لحقهم أضرار من التغيرات المناخية التي تحدث وخصوصاً بالنسبة للدول النامية وهذه الوسائل يجب تفعيلها بصورة كبيرة ومساهمة الدول المتقدمة لتنفيذها، مع العلم أن هذه الآليات أو الوسائل قد تم الإتفاق عليها في الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وصندوق الخسائر والأضرار المتفق عليه في مؤتمر شرم الشيخ COP27؛ ويجدر

---

[٧١] Green Climate fund: صندوق المناخ الأخضر تأسس في عام ٢٠١٠ ومقره فى كوريا الجنوبية فى entchon. ويتكون من ٢٤ عضوا.

(ISSN: 2537- 0758)

التنويه هنا إلى أن هذه الآليات لا تغنى مطلقاً عن اللجوء إلى التقاضي الإداري المناخي لأن هذا الأخير من الوسائل المستحدثة في آخر ثلاثون عاماً و للوقاية من الأضرار التي تسببها التغيرات المناخية.

- **تطبيقات لدعاوى المناخ الادارية في بعض الدول:-**

أولا:- قضت محكمة القضاء الإدارى بالإسكندرية في الدعوى رقم ٨٨١٥ لسنة ٧٠ق، والمقامة من ـــــ ضد ـــــ؛ أن اللائحة التنفيذية لقانون البيئة والمعدلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩٥ لسنة٢٠١١ نصت صراحة على حظر إستخدام الفحم الحجرى بالمناطق السكنية أو في مسافة أقل من المحددة قانونا وألا تزيد نسبة الكبريت بالوقود المستعمل في المناطق السكنية عن ١.٥% وهو ما ينطبق على الفحم، لأن المشرع يدرك تماماً خطورة حرق الفحم على صحة الإنسان والبيئة وهي مخاطر أثبتتها دراسات علمية متعددة؛ ولما كانت شركة الإسكندرية لأسمنت بورتلاند- تيتان- تقع فى منطقة وادى القمر غرب الاسكندرية التابعة لحى العجمى وان إنشاء هذا المصنع يرجع إلى خمسينيات القرن الماضى وزادت الطاقة الإنتاجية للمصنع المملوك تدريجياً عبر السنوات بإنشاء أربعة أفران وبعد ذلك تم بيع المصنع إلى شركة بلوسيركل الإنجليزية وقامت الشركة ببناء فرن جديد وهو فرن خامس وأصبح هذا الأخير هو الفرن الوحيد الذي يعمل بعد هدم الأربعة أفران القديمة وهذا الفرن الخامس تم بناءه في أقصى الطرف الجنوبي لأرض المصنع وهي ملاصقة للسكان- مع العلم أن الأفران القديمة كانت تبعد عن المناطق السكينة بصورة كافية، وهذا أدى إلى وجود إنبعاثات تنهمر مباشرة على رؤوس السكان وتم القضاء على أى مساحة خالية بين المدخنة وبين الكتلة السكنية، ومن هنا أصبح السكان يتضررون من الإنبعاثات التي تخرج من مدخنة المصنع والأتربة التى تتصاعد من عمليات التصنيع كالطحن والتعبيئة والنقل حيث تتسبب الرياح الشمالية الغربية السائدة في توجيه هذه الإنبعاثات على السكان المقيمين هناك وهذا يسبب أضراراً كبيرة للسكان والخطر الأكبر أن هذا المصنع قد تحول من إستخدام الغاز الطبيعي إلى إستخدام الفحم بدلا منه وهذا يزيد من الأضرار التي تلحق بسكان هذه المنطقة ومن المعروف أن الفحم هو أشد أنواع الوقود الأحفوري تلوثاً للبيئة؛ وقد طالب الطاعنون وقف تنفيذ قرار رئيس جهاز شئون البيئة السلبي بالإمتناع عن إصدار قرار يوقف شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند من إستخدام الفحم- وقضت

محكمة القضاء الإدارى بحظر إستخدام الفحم لتشغيل المصنع ووقف تنفيذ قرار رئيس جهاز الشئون البيئية بتصريح إستخدام المصنع للفحم بدلا من الغاز الطبيعي لتشغليه لما ترتب على ذلك من تغيرات مناخية ضارة بصحة الأفراد تسبب أضراراً شديدة لهم فضلاً عن الإضرار بالبيئة.

ثانيا:- قضت المحكمة الإدارية بباريس فى الدعوى التي أقامتها منظمة أوكسفام في مارس ٢٠١٩ والتي طالبت فيه بإلزام الحكومية الفرنسية بتنفيذ إلتزاماتها القانونية والتي تتعلق بمكافحة التغيرات المناخية حيث يجب على الدولة الإلتزام بمكافحة التغيرات المناخية، حيث يجب على الحكومة أن تلتزم بحماية الأفراد وحقهم في العيش في بيئة متوازنة ومهيأة صحياً ومن الواجب عليها أيضاً الإلتزام بمكافحة التغيرات المناخية والمتفق عليها فى إتفاق باريس لعام ٢٠١٥ وهنا قضت المحكمة الإدارية بباريس بإلزام حكومة فرنسا بإتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل خفض معدل إنبعاثات الغازات الدفيئة تأسيساً على أنه يحب علي الدولة مكافحة التغيرات المناخية التي تسبب أضراراً بالبيئة من أجل الحد من تفاقم الأضرار المناخية الحالة والمستقبلية[٧٢].

ثالثا:- الحكم الصادر من المحكمة العليا بالبرازيل بإعتبار اتفاقية باريس هي معاهدة لحقوق الإنسان؛ حيث قام أربعة أحزاب سياسية في البرازيل برفع دعوى ضد الحكومة الفيدرالية البرازيلية يدعون فيها أن صندوق المناخ الذى تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٩ والذي يهدف إلى الحد من التغيرات المناخية الضارة التي تحدث في البرازيل كان معطلاً فى عام ٢٠١٩ ولم يتم صرف أية أموال لدعم المشروعات التى تخفف من التغيرات المناخية وتحد منها.

وقد أقرت المحكمة بصندوق المناخ واعتباره الأداة الرئيسية المتاحة لخفض إنبعاثات الغازات الدفيئة في البرازيل- حيث تعد البرازيل هي خامس أكبر مصدر لإنبعاثات الكربون في العالم- وقضت المحكمة بأن عدم إستخدامه وتفعيل دوره هو إنتهاكاً صارخاً للدستور ومهدداً لحياة البشر والتى هي مقررة بحكم الدستور حيث يجب على الدولة حماية البيئة للأجيال الحالية والقادمة وأمرت المحكمة الدولة بإعادة تنشيط هذا الصندوق بشكل صحيح وإعداد خطط سنوية له من أجل صرف الأموال لمواجهة التغيرات

[72] ((Paris administrative Court of 3 Feb 2021.
منشور علي اللينك https:// www.Climate Change News.Com

(ISSN: 2537- 0758)

المناخية، وبهذا الحكم أصبحت المحكمة البرازيلية العليا هي أول محكمة فى العالم تعترف بإتفاقية باريس واعتبارها معاهدة لحقوق الإنسان والبرازيل تعد من أكثر الدول التى تصلح لأن يكون بها تقاضي مناخي بشكل مستمر نظراً لإعتبارها خامس أكبر مصدر لإنبعاثات الكربون في العالم(٧٣).

رابعا:- الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بلاهاي في هولندا بإعتبار شركة شل Shell مسئولة عن أزمة المناخ التي حدثت بهولندا وقد قررت المحكمة الهولندية وضع ضوابط يجب على شركة شل shell الإلتزام بها للحد من التغيرات المناخية التي تحدث بسببها و تسبب أضراراً بيئة، حيث أمرت المحكمة هذه الشركة بخفض إنبعاثات غازات الكربون بنسبة ٤٥% خلال عشر سنوات، ويرجع السبب في ذلك إلى قيام العديد من الأشخاص والمؤسسات المنوطة بحماية البيئة في هولندا لها برفع هذه الدعوى أمام المحكمة ضد هذه الشركة موجهين لها إدعاءات بأن شركة shell تنتهك الإلتزامات المناخية الدولية وتهدد حياة المواطنين من خلال توسعها المفرط في إستخدام النفط والغاز، ويعد هذا الحكم الصادر من محكمة لاهاى الهولندية هو بمثابة سابقة تاريخية لمحكمة تصدر حكمها ضد شركة من أجل مواجهة التغيرات المناخية التى تحدث أضراراً بالبيئة ومواجهة صناعة الوقود الأحفوري الذي زادت حدة مخاطره في الفترة الأخيرة ومن أجل مواجهة الشركات وإلزامها بخفض الإنبعاثات الضارة التى تسبب أضرار خطيرة بالبيئة(٧٤).

---

(٧٣) مقال منشور على النت على موقع:-

https://www.Climate Change NeWS-Com-translate. goog/2020/07/07/brazilian- Court-worlds- first-to-recognise-Paris-agreement- as- human rights treat y.

Brazilian Court world's first to recognize Paris Agreement as human rights treaty.

منشور في ٢٠٢٢ /٧/٧

(74) ((Shell Court ruling is a wakeup Call for governments to end fossil fuel Support

على موقع:- https://www-ClimateChange news.com

Published 30/6/2021- the Shell Court Case must be-awake up-Call for-government's-to-end" Fossil fuel Support/?

المبحث الثاني
التقاضي الدستورى بشأن الدعاوى المتعلقة بالمناخ

إن التقاضي الدستورى بشأن دعاوى المناخ للحد من الآثار التي تحدثها التغيرات المناخية وتسبب أضراراً بالبيئة يشير إلى العمليات القانونية التي تتعلق بالمبادئ والنصوص الدستورية من أجل حماية البيئة وتطبيق القوانين والنصوص الدستورية التي تتعلق بحقوق الأفراد من أجل مواجهة التغيرات المناخية، وهذه الدعاوى تتضمن العديد من المسائل المختلفة فمثلاً من ناحية حقوق الإنسان نجد أنه من حق الأفراد والجماعات المطالبة بأن التغيرات المناخية تنتهك حقوقهم الأساسية التي نص عليها الدستور، ومن الممكن أيضا أن تتخذ هذه الدعاوى صورة مسئولية الحكومة فمن الجائز الطعن في سياسات الحكومة وتقاعسها عن إتخاذ الإجراءات الفعالة لمواجهة التغيرات المناخية وآثارها الضارة، وقد تتمثل مثل هذه الدعاوى في التشريعات البيئية التي تتعلق بالتفسيرات المختلفة للقوانين البيئية وكيفية تطبيقها على القضايا المتعلقة بالمناخ وفي السنوات الأخيرة لاحظنا أن هناك إزدياد في عدد الدعاوى المتعلقة بالمناخ.

ونجد أن معظم دساتير دول العالم بها نصوص تحمى البيئة من هذه التغيرات المناخية من أجل حماية البيئة للأجيال الحالية والقادمة فمعظم دول العالم لا تخلو دساتيرها من النص صراحة على حق الإنسان فى أن يحيا في بيئة صحية وسليمة؛ حيث تنص المادة ٤٦ من الدستور المصرى الصادر في عام ٢٠١٤ والمعدل في ٢٠١٩ على أنه "لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة وحمايتها واجب وطنى وتلتزم الدولة بإتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها وعدم الإضرار بها والإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها.

وتنص المادة ٢٣ من دستور بلجيكا ١٨٣١ والمعدل طبقاً لآخر تعديل في ٢٠١٤ على أنه "للجميع الحق في حياة تتوافق مع الكرامة الإنسانية ومنها ٢- الحق في الضمان الإجتماعي والرعاية الصحية والعون الطبي والإجتماعى، ٣-، ٤- الحق في التمتع ببيئة صحية.

وتنص المادة ٢٠ من دستور ألمانيا على أنه "بشأن حماية المقومات الطبيعية للحياة وحماية الحيوانات وانطلاقا من مسئولية الدولة تجاه الأجيال القادمة، تقوم الدولة في إطار النظام الدستوري بحماية المقومات الطبيعية للحياة وحماية الحيوانات وذلك بوضع التشريعات اللازمة عبر السلطتين التنفيذية والقضائية في إطار النظام الدستوري.

(ISSN: 2537- 0758)

ومما سبق، نجد أن التقاضى الدستورى المناخي هو إستخدام القانون الدستورى لمواجهة قضايا التغير المناخى من خلال المحاكم وهو يتمثل فى تقديم دعاوي قانونية تستند إلى حقوق دستورية متعلقة بالبيئة والتغيرات المناخية التي تحدث بها؛ ومن هنا نجد أن التقاضي الدستورى المناخي يعد أداة قوية وهامة من أجل تحقيق العدالة فى البيئة لجميع المواطنين ومن أجل حماية الأجيال الحالية وحماية الأجيال القادمة مستقبلاً ويتمثل التقاضي الدستورى المناخي في رفع دعوى أمام المحكمة الدستورية ويهدف المدعون من خلال رفع هذه الدعوى حماية حقوقهم وحقوق الأجيال القادمة من الأضرار التى تسببها التغيرات المناخية[٧٥] **ومن العناصر الأساسية للتقاضى الدستورى بشأن المناخ ما يلي:-**

- **الحقوق الدستورية:-** وتتمثل في المطالبة بالحقوق الأساسية كالحق في الصحة والحق فى الحياة والحق في العيش في بيئة نظيفة.

- مسئولية **الدولة:-** ويقصد بذلك مدى مسئولية الدولية عند إتخاذ الإجراءات الفعالة من أجل مواجهة التغير المناخى الذي يسبب الأضرار البيئية.

- **إصدار الأحكام القضائية:-** وهنا تتضمن الدعاوى التي ترفع أمام المحاكم الدستورية مطالبة الحكومات بإتخاذ إجراءات عاجلة من أجل مواجهة الأخطار البيئية التي تترتب على التغيرات المناخية.

وعلى ذلك نجد أن التقاضي الدستوري المناخى هدفه هو حماية البيئة من التغيرات المناخية الضارة عن طريق سد الفراغ التشريعي فيما يخص البيئة وتفعيل مبدأ مسئولية الدولة عند تقاعسها عن إتخاذ الإجراءات الفعالة لحماية البيئة كما ينص الدستور عليها وذلك كله من أجل تحقيق الحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة من الإنتهاك.

المطلب الأول

الشروط الواجب توافرها في التقاضي الدستوري بشأن دعاوى المناخ

إن إجراءات التقاضي أمام القضاء الدستورى تختلف تماماً عند إجراءات إقامة الدعاوى أمام أية جهة قضائية أخرى، فضلاً لا يجوز لأي شخص رفع دعوى مباشرة

[٧٥] د. نيلة عبد الحليم كامل- نحو قانون موحد لحماية البيئة- دار النهضة العربية ١٩٩٦، ص١٩٧.

أمام المحكمة الدستورية العليا وإنما هناك العديد من الطرق التي حددها القانون لإجراءات التقاضي أمام هذه المحكمة وقد حدد القانون إجراءات التقاضى بأن تولى المحكمة الرقابة على وستورية القوانين واللوائح من طريق[٧٦]:-

طريقة الإحالة:- إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذات الإختصاص القضائى أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل فى النزاع، يتم وقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في هذه المسألة.

طريقة الدفع:- وذلك إذا قام أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى أمام إحدى المحاكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أن الدفع جدى يتم تأجيل نظر الدعوى لحين رفع المدعى الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا.

طريقة التصدي:- وهذا يعد الإجراء القانوني الذي يتم من خلاله تقديم طعن أو دعوى أمام المحكمة الدستورية بهدف الطعن في دستورية قانون ويشمل هذا الإجراء المطالبة بإلغاء أو تعديل نصوص قانونية تتعارض مع الدستور أو تنتهك حقوق الأفراد وحرياتهم.

لذا يجب إتباع هذه الطرق عند رفع دعوى أمام القضاء الدستورى لأنها تختلف عن إجراءات رفع الدعاوى العادية، وهنا يتمثل التقاضي المناخي الدستورى فى إقامة المدعى دعوى دستورية أمام المحكمة الدستورية العليا للطعن بعدم دستورية نص في القانون ينتهك حق الأفراد في أن يعيشوا في بيئة خالية من الأضرار التي تسببها التغيرات المناخية أو للطعن بعدم دستورية الإغفال التشريعي من قبل المشرع فى فيما يخص المناخ والبيئة بعدم قيام البرلمان التشريعي بإصدار قوانين تحمى البيئة من الأضرار البيئية التي تسببها التغيرات المناخية[٧٧].

وحق التقاضي حرصت الدساتير والمواثيق وإعلانات الحقوق على كفالته وعدم التعدى عليه بأية صور من صور التعدى وجميع دساتير دول العالم قد أولت اهتماماً كبيراً بحق الأفراد فى التقاضي، فهذا الأخير يعد حقاً أصيلاً يستمد وجوده من المبادئ العليا للجماعات، ونجد أن دستور عام ١٩٧١ قد وضع ضوابط عديدة حتى يتم منع

---

[٧٦] منشور على موقع المحكمة الدستورية العليا
https://www.scCourt.gov.eg/SCC/?SCCPORTALI2C

[77] ((James masnov, Judicial Review as in instrument of Natural Rights theory, An intellectual History-2021 P. 150.

(ISSN: 2537- 0758)

الإعتداء على الحقوق والحريات العامة للأفراد وأقام قضاء مستقلاً– متمثلاً في المحكمة الدستورية العليا– منحه صلاحية الرقابة على دستورية القوانين والرقابة على أعمال سلطات الدولة المختلفة، ومنها الرقابة على دستورية القوانين الصادرة بشأن الحفاظ على البيئة وصحة الإنسان وحقه في أن يحيا حياة صحية بدون أية أضرار وبإلزام السلطات داخل الدولة بضرورة سد الفراغ التشريعي– إن وجد– في مسألة تغيرات المناخ التي تسبب أضراراً شديدة للبيئة.

وتختلف الشروط الواجب توافرها فى التقاضي الدستوري من نظام لآخر وحسب قوانين كل دولة، إلا أن هناك بعض من الشروط العامة التى تعد شروطاً أساسية في التقاضي الدستوري في أغلب أنظمة دول العالم، **وهذه الشروط تتمثل في:**–

[١] المصلحة الشخصية:–

ويعنى شرط المصلحة الشخصية فى التقاضى الدستوري أن يكون للمدعى مصلحة قانونية ومباشرة فى الدعوى التي يقوم برفعها ويعد هذا الشرط شرطاً هاماً وأساسياً لأنه يضمن أن الأشخاص الذين يقومون برفع الدعوى الدستورية متأثرين بالتشريعات التي قاموا بالطعن فيها.

وتنص المادة الثالثة من قانون المرافعات المدينة والتجارية على أنه "لا تقبل أية دعوى لا يكون لرافعها مصلحة قائمة يقرها القانون أو مصلحة محتملة بالشروط التي يبينها وينص عليه، وبالقياس على هذا النص نجد أن الدعوى الدستورية مثلها مثل أى دعوى أخرى يشترط لقبولها وجود شرط المصلحة لأن المصلحة مناط الدعوى ولا توجد دعوى بغير مصلحة، والدعوى الدستورية هي دعوى تنتمي للقضاء العيني ولا يشترط بالنسبة لها أن يستند الطاعن فيها إلى حق شخصى بل يتعلق الأمر بمراكز قانونية عامة ويتمثل إدعاء الطاعن فيها إلى وجود نصوص تشريعية تخالف نصوص الدستور أو وجود فراغ تشريعي يجب سده[٧٨].

وفي هذا الشأن تقول المحكمة الدستورية في حكم لها بأن " الخصومة الدستورية عينية بطبيعتها حيث أن قوام هذه الدعوى هو مقابلة النصوص القانونية المدعى مخالفتها للدستور بالقواعد التي تم فرضها على السلطتين التشريعية والتنفيذية لإلزامها بالتقيد بها في ممارستها لاختصاصاتها الدستورية ومن هنا تكون هذه النصوص ذاتها

[٧٨] د. صلاح الدين فوزى– الدعوى الدستورية– دار النهضة العربية– ١٩٩٣– ص ٣١٧.

هي موضوع الخصومة الدستورية أو هى بالأحرى محلها وهي لا تبلغ غايتها إلا بإهدار تلك النصوص بقدر تعارضها مع الدستور[٧٩].

وفي قضاء المحكمة الدستورية العليا المصرية يلتزم القاضي الدستوري بعدد من الضوابط الواجب مراعاتها حتى تتوافر المصلحة في الدعوي الدستورية المرفوعة أمام المحكمة الدستورية العليا من أجل حماية مبدأ الشرعية الدستورية وكفالة سيادة الدستور وسمو أحكامه وعلى ذلك يجب إرتباط المصلحة في الدعوى الدستورية بالمصلحة في الخصومة الموضوعية بمعنى ضرورة وجود إرتباط وثيق بين الدعوى الدستورية والدعوى الموضوعية والتي ثار من خلالهما النزاع الدستورى حيث يجب أن يكون الحكم الصادر في المسألة الدستورية لازماً للفصل فى الطلبات الموضوعية التي ترتبط بها فأساس شرط المصلحة أن يكون هناك إرتباط بين طلبات المدعى فى دعواه الدستورية وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية[٨٠].

ويجب أيضاً أن تكون المصلحة في الدعوى الدستورية المرفوعة أمام القضاء الدستوري هي مصلحة قانونية يحميها الدستور بمعنى أن يكون موضوعها هو التمسك بحق أو بمركز قانوني يكفله ويقره الدستور لأن وظيفة القضاء الدستورى هى حماية الشرعية الدستورية وحماية الحقوق والمراكز القانونية التي كفلها الدستور.

وبشأن تطبيق شرط المصلحة فى التقاضي الدستورى بشأن دعاوى المناخ فيجدر بنا القول إلى أن هذا الشرط فى هذا النوع من الدعاوى الدستورية يهدف إلى أهمية تحقيق مصالح المجتمع والبيئة معاً وذلك عند صياغة السياسات والقوانين المتعلقة بالمناخ وهو شرط هام يضمن أن أي تغيير دستوري أو قانوني يجب أن يكون الهدف منه مواجهة التغيرات المناخية ويجب أن يراعى فيه الفوائد الإجتماعية والإقتصادية والبيئية من أجل تحقيق العدالة البيئية داخل المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة[٨١].

---

[٧٩] حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٤ دستورية– جلسة بتاريخ ١٩٩٢/١٥/٥– مجموعة المبادئ الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا– جزء رابع– ص٣٩.

[٨٠] د. منصور محمد أحمد– الرقابة اللاحقة على دستورية القوانين في فرنسا– دار النهضة العربية– ٢٠١٢– ص١٢٣– انظر في نفس هذا المعنى

[81] -Global Climate Litigation Report- united nation environement programme Sabin Center for Climate Change Low-P-34

(ISSN: 2537- 0758)

وهذا الشرط- شرط المصلحة- فى دعاوى المناخ الدستورية يتطلب أن يكون المصلحة حقيقية للشخص أو الجهة التى تقيم الدعوى أمام القضاء الدستوري بمعنى أنه يجب أن يكون المدعى قد تأثر بشكل مباشر بالتغيرات المناخية التي حدثت أو بالسياسات المتبعة فى هذا المجال[٨٢] وعلى ذلك يجب أن تكون المصلحة محددة وواضحة ويجب على المدعى إثبات مدى تأثره بالتغيرات التي حدثت بشكل مباشر، مع ضرورة مراعاة حقوق الأجيال القادمة وحقهم في أن يعيشوا في بيئة سليمة ويكون على المدعى عبء إثبات التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على ما يدعيه مع العلم أنه من الممكن أن يتسع مفهوم المصلحة في دعاوى المناخ الدستورية لتشمل المصلحة العامة ومصلحة المجتمع بأكمله وهنا يتطلب الأمر تقديم أدلة إثبات واضحة المعالم تثبت التأثير السلبي لتلك التغيرات التي حدثت وسببت إضراراً بالبيئة المحيطة برافع الدعوى.

وبالنظر إلى ضرورة توافر شرط المصلحة عند رفع الدعوى الدستورية بشأن دعاوى المناخ فيشترط على المحكمة أن تحكم بعدم قبول الدعوى في الحالة التي لم تتوافر في تلك المصلحة عند رفع الدعوى ويجب أيضا أن تستمر تلك المصلحة قائمة حتى يتم الفصل في الدعوى الدستورية وإذا تخلفت هذه المصلحة بعد رفع الدعوى وقبل أن يصدر حكم فيها فإن ذلك يؤدى إلى زوالها ولا يتم التعرض للموضوع المثار بشأنه الدعوى، وهنا يكون من الواجب على القضاء الدستوري- المحكمة الدستورية العليا في مصر- أن تتحقق من توافر شرط المصلحة من أجل قبول الدعوى من عدمه[٨٣].

وتقول المحكمة الدستورية العليا في قضاءها بأن "المصلحة الشخصية المباشرة هي شرط لقبول الدعوى الدستورية مناطها توافر إرتباط مباشر بينها وبين المصلحة القائمة فى النزاع الموضوعى حيث يجب أن يكون الفصل في المسألة الدستورية المطعون عليها لازماً فيما يرتبط بها من الطلبات فى الدعوى الموضوعية[٨٤].

---

[٨٢] خاله سرى صيام- حق التقاضي يؤمن الحقوم الاقتصادية للفقراء- الأهرام الاقتصادي العدد ٢٠٢٩- السنة١٢٦- ٢٠٠٧- ص ٤٧.

[٨٣] انظر في نفس هذا المعنى- د.سليم حتاملة- شرط المصلحة في قضاء محكمة العدل العليا الأردنية- مجلة جرش للبحوث والدراسات- الأردن- ٢٠٠٨- ص ٦١.

[٨٤] حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم٢ لسنة ٢٤ قضائية المحكمة الدستورية العليا- ١٤/ ٢/ ٢٠٠٣

وتجدر الإشارة هنا في هذا الصدد إلى مسألة هامة وهي بما أن شرط المصلحة الشخصية هو شرط لقبول الدعوى الدستورية وخاصته فيما يتعلق بدعاوى المناخ الدستورية فإن شرط المصلحة في تلك الدعوى يجب أن يظهر ويتبلور في الشروط الآتية:-

التأثير المباشر على المدعين:- يجب على رافع الدعوى الدستورية بشأن التغيرات المناخية- التقاضى الدستورى بشأن دعاوى المناخ- أن يثبت أن التغيرات المناخية التي حدثت أو السياسات المرتبطة بها تؤثر بشكل مباشر ورئيسى عليهم وتضر بحياتهم حتى يمكن القول بأن لهم مصلحة شخصية مباشرة من رفع هذه الدعوى.

الضرر البيئي للجميع:- قد لا تكون المصلحة المرفوع على أساسها الدعوى الدستورية بشأن التقاضي المناخي خاصة بفرد واحد أو مجموعة محددة من الأفراد، ولكنها قد تكون مصلحة خاصة بالمجتمع بأكمله بكافة أفراده وبالتالي يكون لأى فرد داخل المجتمع مصلحة في رفع مثل هذه الدعوى بسبب تدهور الحالة البيئية للمجتمع الذي يعيش فيه بسبب تلك التغيرات المناخية الضارة فيكون لأي فرد داخل المجتمع الحق فى التقاضى لحماية البيئة التي يعيش فيها(٨٥).

والمدعين في الدعاوى الدستورية المتعلقة بالمناخ من الممكن رفع مثل هذه الدعاوى واستنادا إلى وجود مصلحة عامة بجميع أفراد المجتمع إذا كان الأمر المرفوع على أساسه الدعوى يؤثر على كافة أفراد المجتمع.

وبتطبيق شرط المصلحة في الدعاوى الدستورية التي تتعلق بالمناخ يتضح لنا أنه يجب أن يكون لرافع الدعوى مصلحة قانونية مباشرة قد تأثرت بشكل واضح نتيجة لتغير المناخ الذي يسبب الأضرار البيئية، فيمكن للعديد من الأفراد اللجوء إلى المحكمة الدستورية لرفع دعوى دستورية بشأن التغيرات المناخية مستندين في دعواهم إلى أن الإرتفاع الشديد فى درجات الحرارة والذي تسبب فيه التغير المناخى الذى حدث قد أثر على صحتهم وعلى حياتهم اليومية وسبب لهم العديد من الأمراض التي تضر بصحة القلب وهنا يجب عليهم إثبات الأضرار مثل هذه التغيرات المناخية، طالبين في دعواهم الدستورية قيام السلطة التشريعية بإنشاء نصوص من أجل سد الفراغ التشريعي في

(85) ((Lennart werdenet, Can tike Paris Agrement help Climate Change litigation and vice Versa?2020.

(ISSN: 2537- 0758)

المسائل المتعلقة بالمناخ التي تسبب الأضرار البيئية، فقد يدعى أحد الأفراد أن حقه في الحياة مهدد نظراً لعدم إتخاذ حكومته الإجراءات الوقائية اللازمة ضد التلوث الذي يحدث بسبب الإنبعاثات الشديدة للغازات الدفيئة التى تحدث من الوقود الأحفورى التي تستخدمه المصانع مما يؤثر على صحته وحقه فى الحياة.

وبشأن ضرورة توافر شرط المصلحة في الدعاوى الدستورية المتعلقة بالمناخ نجد أن قانون ألمانيا يذهب إلى إشتراط أن يكون المدعى قد تأثر تأثراً شخصياً وحالاً ومباشرة حتى يمكن القول بأن له مصلحة فعلاً من رفع دعواه وهذا الشرط قد وضعه القانون الألماني حتى يتفادى الطعون الكثيرة التي يمكن رفعها من المواطنين بعدم دستورية العديد من التشريعات وقد يؤدى ذلك إلى تعطيل المحاكم عن أداء دورها المنوطة به، وفى دعوى أخري رفعت أمام المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية قضت المحكمة– بقبول الدعاوى التي تم رفعها من الأفراد في هذا الشأن وتم رفض الدعاوى التي تتعلق بالمناخ والتي رفعت من قبل جمعيات البيئة تأسيساً على أن القانون الألماني والمحكمة الدستورية لا يقبل الدعاوى الجماعية حتى لو استندت إلى مصلحة[٨٦].

[٢] الصفة:

إن شرط الصفة يعد أحد أهم الشروط الأساسية التي يجب توافرها لرفع الدعوى الدستورية وهو يعنى أن يكون للمدعى "رافع الدعوى" الحق القانوني في إقامة دعواه، والصفة تختلف عن المصلحة فالصفة تشير إلى القدرة القانونية لرافع الدعوى على رفع دعواه وهنا يستوى أن يكون هذا المدعى شخصاً أو جهة لها الحق القانونى لرفع مثل هذه الدعاوى، أما المصلحة كما ذكرنا سلفاً فهى تشير إلى التأثير المباشر الذي يتعرض له رافع الدعوى نتيجة لما يدعيه ويطلبه من خلال دعواه حيث يجب أن يكون للمدعى مصالحة قانونية واضحة ومباشرة فى رفع دعواه.

وإزاء الحديث عن الصفة في الدعوى الدستورية– وإعتبارها من أهم الشروط الواجب توافرها لرفع الدعوى الدستورية وأن المصلحة في هذه الأخيرة تقوم على حق يجب حمايته ومن ثم يجب تحديد أصحاب الصفة في تحريك مثل هذه الدعوى أمام القضاء

[٨٦] انظر في نفس هذا المعنى– د. وليد الشاوى– دور الحقوق الأساسية في دعاوى حماية المناخ "دراسة تحليلية لقضاء المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية"– المؤتمر الدولى التنوع الثاني والعشرون "الجوانب القانونية والإقتصادية للتغيرات المناحية" مارس ٢٠٢٣– ص ١٧.

الدستورى– فلا يجوز رفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا إلا من ذى صفة بناء على نص المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا في مصر بقولها "لكل ذي شأن أن يطلب إلى المحكمة الدستورية العليا..." فمصطلح "لكل ذي شأن "معناه لكل طرف في الدعوي المثار بشأنها النزاع وأن تكون له صفة واذا لم يكن طرفاً فيها فلا تكون له صفة ويحكم بعدم قبول الدعوى ومصطلح الصفة تم تحديده من قبل القانون ولا يمكن إثباته لغير من حدده القانون(٨٧).

وبتطبيق شرط الصفة فى الدعاوى الدستورية المتعلقة بالمناخ يجب أن يكون لرافع الدعوى الحق القانوني في رفع دعواه، بمعنى أنه يجب أن يكون له علاقة مباشرة بأى تأثرات تنتج عن التغيرات المناخية التي تحدث وتسبب أضراراً بالبيئة، فمن الممكن أن يقوم الأشخاص القاطنين فى أماكن معينة "ساحلية مثلاً" برفع دعوى بسبب الآثار السلبية التي حدثت لهم بسبب التغيرات المناخية التي حدثت وأدت إلى إرتفاع منسوب مستوى البحر وأدى ذلك إلى الإضرار بحياتهم وممتلكاتهم ويستندوا في رفعهم لمثل هذه الدعوى إلى تقاعس السلطة التشريعية في الدولة بعدم سن القوانين اللازمة التي تجنبهم مثل هذه التغيرات، فعنصر الصفة هنا قد توافر بأن رافع الدعوى له الحق القانوني فى رفع مثل هذه الدعوى وأن التأثيرات الناتجة عن التغيرات المناخية قد أثرت عليه مباشرة.

وعلى ذلك نجد أن شرط الصفة فى الدعاوى الدستورية التي تتعلق بالمناخ يعكس بصورة مباشرة التأثير على الأفراد والمجتمعات في مثل هذه القضايا البيئية وعلى ذلك يمكن للجهات الحكومية رفع الدعاوى الدستورية التي تتعلق بالمناخ من أجل الدفاع عن التشريعات البيئية أو من أجل الحفاظ على الحقوق الدستورية التي تتعلق بالبيئة(٨٨).

---

(٨٧) أنظر في نفس هذا المعنى– حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٤٣ لسنة ٧ ق دستورية– جلسة بتاريخ ٧ مارس ١٩٩٢– منشور على موقع المحكمة الدستورية العليا المصرية.

أيضاً انظر فى نفس هذا المعنى– د.احمد عبد الطيف– إجراءات القضاء الدستورى دار الجامعة الجديدة– ١٩٨٩– ط ثانية– ص ١٧٩.

(88) C. HuGlo, Le Contentieux Climatique = une révolution Judi Galle mondiale, Bruxelles, Bruylant, 2018. P.374. http:// www.Crispe be.

(ISSN: 2537- 0758)

[٣] توافر الأساس الدستورى فى دعاوى المناخ الدستورية[٨٩]:

إن الأساس الدستورى معناه ضرورة الإستناد إلى النصوص والمبادئ القانونية المتواجدة فى الدستور والتى يتم الإستناد عليها في الطعون القانونية والدعاوى، وهي تشكل قاعدة قانونية وهذا الأساس يتعلق بالحقوق والواجبات المنصوص عليها في دستور أيه دولة مثل حقوق الأفراد والمتمثلة في حق الإنسان فى الحياة وحقه في بيئة نظيفة وحقه في صحة جيدة أو تشمل المبادئ الأساسية كالفصل بين السلطات ومبدأ المساواة بين الأفراد وأيضاً الواجبات الأخرى مثل الواجب على الدولة حماية الأفراد وحماية الموارد الطبيعية التي يستخدمها الإنسان وحماية البيئة من الأضرار التي تسببها التغيرات المناخية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإستناد إلى الأساس الدستورى بداءة عند القيام برفع أي دعوي دستورية من الضرورات التى لا يمكن إغفالها والعلة في ذلك تكمن في أن أية دعوى دستورية يتم رفعها لا بد من توافر الأساس لها من أجل دعم صحة الدعوى ورجحان قبولها لدى المحكمة بالإضافة إلى أن الأساس الدستوري الواجب الإستناد إليه في أية دعوى لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم وإظهار التعارض والإهدار في حماية مثل هذه الحقوق ويعد هذا الأساس من الوسائل الهامة التي تقوى مسألة الرقابة على تصرفات الدولة وتحمل على تحقيق التوازن بين سلطات الحكومة والأفراد[٩٠].

وفي هذا الشأن وهو ضرورة الإستناد إلى الأساس الدستورى وإعتباره من أهم أساسيات نجاح رفع أية دعوي دستورية تقول المحكمة الدستورية العليا في مصر على أنه "إن الدعاوى الدستورية يجب أن تستند إلى نصوص واضحة فى الدستور مما يعكس أهمية وجود مصلحة قانونية مباشرة للمدعى وأن القضية المرفوعة يجب أن تكون مستندة على حقوق وضمانات منصوص عليها في الدستور، وهذا وإن دل على شئ فإنما يدل

---

[٨٩] ويقصد بالأساس الدستورى هو أن يقول الدستور حقا من الحقوق فيتم النص عليه في صلب الوثيقة الدستورية الصادرة عن السلطة التأسيسية التي تولت وضع الدستور، ثم بعد ذلك يتولى المشرع وضع القواعد التفصيلية في هذا الشأن الذي تم النص عليه في الدستور.

انظر في نفس المعنى: د. داوود الباز– الأساس الدستورى لحماية البيئة من التلوث في الكويت.

[٩٠] د. محمد صلاح عبد البديع– قضاء الدستورية في مصر "المحكمة الدستورية العليا واجراءات الدعوى أمامها– ١٩٩٤– دار الفكر العربي– ص ١٤٣.

على أهمية الإستناد على أساس دستوري عند رفع أيه دعوى درستورية من أجل ضمان فعالية الدعاوى وحماية الحقوق المنصوص عليها في الدستور للأفراد[٩١].

وهذا النص السابق ذكره يؤكد على أن الدعاوى الدستورية التي ترفع أمام المحكمة الدستورية العليا يجب أن تكون مستندة على نصوص واضحة أقرها الدستور، فرافع الدعوى يجب عليه توضيع أن النصوص القانونية المطعون بعدم دستوريتها تتعارض صراحة مع الحقوق التي قررتها النصوص الدستورية.

وفي مجال الحديث– هنا– عن التقاضي الدستورى بأن الدعاوى المتعلقة بالمناخ يجب توضيح الأساس الدستورى– بعد توضيحه بشكل عام في الدعاوى الدستورية– للدعاوى الدستورية التي ترفع بشأن المناخ والتغيرات المناخية التى تؤثر على البيئة، حيث تذهب العديد من الدساتير إلى النص صراحة على أن حماية البيئة واجب يقع على عاتق الدولة ومؤسساتها ويقع أيضاً على عاتق الأفراد منجد نص المادة (٤٥) من الدستور المصرى الصادر في ٢٠١٤ والمعدل في ٢٠١٩ على أن "تحمى الدولة البيئة وتعمل على حمايتها وتمنع التلوث وتكفل حق الأجيال القادمة في العيش في بيئة سليمة" وتنص أيضاً المادة (٨٠) على أنه "تكفل الدولة حماية حقوق الأطفال وتعمل على توفير الرعاية الصحية لهم وتضمن لهم الحق في بيئة نظيفة وصحية آمنة".

وإذا طالعنا العديد من دساتير غالبية الدول نجد أنها تنص صراحة على حق الإنسان في أن يحيا في بيئة سليمة ونظيفة وخالية من الأضرار وتضمن له أن يعيش في بيئة خالية من المخاطر المتعلقة بالتلوث البيئي حتى لا يتأثر سلبياً ويؤثر ذلك على صحته، إلا أن هناك بعض من دساتير الدول لا ينص فيها صراحة على حق المواطن في أن يعيش ويحيا في بيئة صحية سليمة ولكن نجد ذلك مقررا بطريقة غير مباشرة ويمكن إستنباطها من النصوص الأخرى التي تؤكد علي أن المواطن له العديد من الحقوق منها الإقتصادية والإجتماعية ويعد هذا من قبل الأساس الدستورى الذى يمكن الإستناد إليه وإعتباره أساساً لرفع دعوى دستورية متعلقة بالمناخ وأنه من الحقوق الواجبة للأفراد أن يعيشوا في بيئة صحية نظيفة وخالية من الأضرار البيئية[٩٢].

---

[٩١] حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٨ ق دستورية ١٩٩٨– مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الدستورية العليا في خمسة عشر عاماً.

[٩٢] معظم الدساتير فى دول العالم لا تنفرد بنص خاص في دستورها ينص على حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة ولكنها تدرج ذلك تحت إطار النص على حق الإنسان في الحقوق

(ISSN: 2537- 0758)

وبما أن الأساس الدستورى يعنى ضرورة الإستناد إلى النصوص والمبادئ القانونية التى توجد فى نصوص ويتم الإستناد عليها في رفع الدعوى الدستورية، فنجد مثلاً نص المادة "٤٥" من الدستور المصرى لعام ٢٠١٥ تنص على ضمان حق المواطن في تمتعه ببيئة صحية سليمة ويعد هذا النص من قبيل الأساس الدستوري الذي يمكن الإستناد إليه كرفع دعوى دستورية متعلقة بالتغيرات المناخية التي تحدث، وعلى ذلك فإن التقاضي الدستورى بشأن دعاوى المناخ يجب أن يستند إلى نصوص دستورية واضحة حتى يكون هناك قبول للدعوى فمثلا يجب الإستناد إلى النصوص المتعلقة بالحق فى البيئة الصحية اللازم توافرها للأفراد داخل المجتمع ويمكن الإستناد إلى النصوص الأساسية التي تقرر حماية الصحة العامة في الدستور المصرى[٩٣].

إلا أن هناك مسألة تثير تساؤل هام ألا وهى؛ إذا لم ينص الدستور صراحة على حماية البيئة والحق في بيئة صحية نظيفة خالية من الأمراض فهل فى هذه الحالة لا يوجد أساس دستوري يمكن على أساسه الإستناد إليه ورفع دعوى دستورية تتعلق بالحفاظ على البيئة من التغيرات المناخية؟ أم يمكن إستخلاص هذا الأساس بطريقة أخرى من بعض النصوص حتى ولو لم يرد نص صريح بها؟

إن دساتير أغلب الدول قبل العرب العالمية الأولى لم تنص صراحة على حماية البيئة ولم تنص على ذلك صراحة فى الدستور والسبب في ذلك كان يرجع لإنتشار المذهب الحر والسيطرة للنزعة الفردية وذلك في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية وكان السبب أيضاً راجع فى ذلك إلى عدم نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٩٤٨ صراحة على حماية البيئة وكان ذلك من الأسباب الرئيسية لعدم إهتمام الدساتير بالنص صراحة على حماية البيئية والمحافظة عليها من الأضرار التي تلحق بها[٩٤].

الاجتماعية ومنها الصحة العامة والبيئة النظيفة– مع أن فى أعقاب إعلان ستوكهولم في عام ١٩٧٢ قد اعترفت العديد من الدول وعددهم ٢٣ دولة في دساتيرها بالنص صراحة على حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وصحية وملائمة.

[٩٣] انتظر في نفس هذا المعنى– الإستراتيجية الوطنية للتغير المناخي في مصر والتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٥٠.

[٩٤] د. داوود الباز– الأساس الدستورى لحماية البيئة من التلوث في دولة الكويت– دراسة تحليلية في إطار المفهوم القانوني للتلوث– مجلس النشر العلمي– ٢٠٠٣– ص٧٦.

إلا أنه في العصر الحديث ومع تقدم المجتمعات وظهور العديد من الأضرار البيئية التي تحدث نتيجة للتغيرات المناخية وتسبب كوارث للانسان وللبيئة بأكملها ذهبت العديد من دساتير دول العالم إلى إتباع الأسلوب الضمني لحماية حق الإنسان في بيئة سليمة ونظيفة من أجل كفالة حقه في الحياة بطريقة تحميه من الأضرار التى تنتج عن التغيرات المناخية التي تسبب أضراراً بالبيئة وتعتبر هذه الأساليب الضمنية من قبل الأساس الدستوري التي يمكن الإستناد إليه لرفع الدعاوى الدستورية المتعلقة بالمناخ ليس من نص صريح في الدستور وإنما يمكن إستخلاص ذلك من الحقوق الإجتماعية والإقتصادية المنصوص عليها في الدستور فنجد بعض الدساتير إذا لم تنص صراحة على حماية البيئة والصحة للإنسان نجدها تربط بين حماية البيئة وحق الإنسان في الرعاية الصحية والحفاظ على المرافق الخاصة بالصحة لأن حماية الفرد من الأمراض التي تنتج من التلوث البيئي يعد أساساً من أجل الحفاظ على الصحة العامة وبالتالي يعتبر ذلك أساساً دستوريا يمكن الإستناد عليه في رفع دعوي دستورية تتعلق بالمناخ على الرغم من أنه لم يتم النص عليه صراحة في الدستور وإنما يعد ذلك من قبل الحماية الضمنية للبيئة بطريقة غير مباشرة.

[٤] طلب فحص دستورية القوانين المتعلقة بالمناخ:-

إن طلب فحص دستورية القوانين التي تتعلق بالمناخ أو التشريعات البيئية يعد من الأمور الهامة ومن الشروط الواجب توافرها عند رفع الدعوي الدستورية التي تتعلق بالمناخ، لأن هذا يمكن من خلاله حماية حق المواطنين في أن يعيشوا في بيئة صحية نظيفة عن طريق وضع السلطة التشريعية لقوانين تحمى البيئة وضمان تماشيها مع نصوص الدستور والمبادئ الدستورية، وهذا الطلب- فحص دستورية القوانين المتعلقة بالمناخ والبيئة- يعد من أهم الطرق القانونية التي يتم اللجوء إليها لحماية الحق الدستوري المقرر وهو حق المواطن في بيئة صحية سليمة.

وطلب فحص الدستورية- بناء على قانون المحكمة الدستورية العليا- يعد شرطاً أساسياً من شروط رفع الدعوى الدستورية أمام المحكمة بحيث يمكن القول بأنه لا يسمح للأفراد برفع دعاوى دستورية مباشرة بل هناك العديد من الإجراءات القانونية المحددة قانوناً يجب إتباعها حتى يمكن رفع الدعوى وتكون مطابقة لصحيح القانون[٩٥] ويعد هذا الشرط- شرط فحص الدستورية- أن ترفع الدعاوى الدستورية بشكل منظم وفقاً لمعايير

[٩٥] د. سليمان الطماوى- النظم السياسية والقانونية الدستورية- دار الفكر العربي، ص١٩٨٨.

(ISSN: 2537- 0758)

قانونيـة محـددة نصـت عليهـا القـوانين وهـي خطـوة أولـة وأساسـية قبـل رفـع الـدعوى الدستورية ويعد ضمانة هامة للتأكد من جدية الطعن والتحقق من جدية الشبهات التي تعترى النصوص قبل أن يتم إحالتها إلى المحكمة الدستورية.

وبالنسبة للتقاضى الدستورى بشأن الدعاوى المتعلقة بالمناخ فلا يمكن رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الدستورية العليا وإنما يجب الطعن بعدم دستورية التشريع البيئى أمام محكمة تنظر النزاع الأصلى واذا اقتنعت المحكمة بعدم معقولية النص ومن الممكن وجود شبهة لعدم دستوريته يتم إحالة الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا للنظر في مدى دستورية هذا النص المتعلق بالبيئة والصحة العامة للمواطنين؛ ومن هنا تقوم المحكمة الدستورية بممارسة وظائفها وتعمل على مراجعة النصوص المتعلقة بالبيئة والمطعون بعدم دستوريتها وتقوم بإصدار حكم بناء على مدى مطابقة هذا النص للدستور ومدي مطابقته لحق الإنسان في أن يعيش ويحيا في بيئة صحية نظيفة.

وإذا طالعنا الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا المصرية نجد أنه لا توجد أحكام صادرة منها حتى الآن– نظر لحداثة موضوع التقاصى الدستورى المناخي– تتعلق بعدم دستورية نصوص مرتبطة بحماية البيئة أو تتعلق بالمناخ والتغيرات المناخية، ولكن مع إزدياد وعى المواطنين بأهمية العيش في بيئة نظيفة والإلتزام الواقع على عاتق مصر بشأن المعاهدات المتعلقة بالمناخ نجد أنه من الممكن مستقبلاً أن نرى مثل هذه الدعاوى، وسوف نتحدث عن الدعاوى الدستورية المتعلقة بالمناخ في بعض الدول المثار بشأنها قضايا دستورية تتعلق بالمناخ والحفاظ على البيئة في المطلب الثالث.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن اللجوء إلى التقاضي الدستوري بشأن الدعاوى المتعلقة بالمناخ لا يقتصر فقط على إقامة المدعى دعوى دستورية بشأن عدم دستورية نص تشريعي متعلق بالبيئة والمناخ، وإنما يتمثل أيضاً في إقامة المدعى دعوى دستوري للطعن بعدم دستورية الإغفال التشريعى القائم فى مجال المناخ، "الإغفال التشريعي في مجال البيئة والمناخ يتمثل في حالة عدم وجود تشريعات تعالج القضايا التي تتعلق بالبيئة والحفاظ عليها من التغيرات المناخية الضارة أو يتمثل في عدم القيام بتعديل القوانين المعمول بها والتي لا تواكب المستجدات التي تطرأ على البيئة، والتغيرات المناخية التي نشهدها حاليا حتى وقتنا هذا لا تزال تحتاج إلى إطار قانوني منظور واكثر فعالية حتى تتماشى مع أهداف التنمية مستدامة[٩٦].

[٩٦] د. سحر مصطفى حافظ– دراسة التشريعات البيئية في الدول العربية ومدى التزامها بمتطلبات الاتفاقيات الدولية البيئية والمفاهيم الحديث– جامعة الدول العربية– ٢٠٠٨.

- **ومن أمثلة الإغفال التشريعى بالنسبة للمسائل المتعلقة بالبيئة والمناخ تتمثل في الآتى:-**

غياب العديد من القوانين التي تحد من التغيرات المناخية فلا يوجد حتى الآن في مصر قانوناً يحد من إنبعاثات الكربون وتقليل إستخدام الوقود الأحفورى، وغياب النصوص التي تضع التدابير اللازم إتخاذها للحد من الآثار السلبية التي تنتج من الغازات التي تستخدمها المصانع في العديد من المناطق، يجب أيضاً وضع القوانين التي تحد من الإستخدام الخاطئ للمياه وتبوير الأراضي الزراعية لأنها تؤثر على البيئة سلباً وتؤدى إلى حدوث تغيرات مناخية ضارة.

لذا أصبح من الضرورى العمل على تطوير التشريعات التي تتعلق بالبيئة والحفاظ عليها والعمل على سد الفراغ التشريعي في هذا الشأن حتى يتم مواجهة التغيرات المناخية والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، ومن هنا تعتبر الدعوى الدستورية من أهم الأدوات التي يمكن اللجوء إليها لحماية البيئة في حال غياب التشريعات التي تتعلق بالمناخ والبيئة ووسائل المحافظة على إستقرار المناخ من أجل الحفاظ على البيئة وجعلها بيئة نظيفة وصحية وآمنة الجميع المواطنين[٩٧].

وهناك بعض الأحكام الصادرة بناء على الدعاوى الدستورية المرفوعة بشأن الإغفال التشريعي للنصوص المتعلقة بالحفاظ على البيئة من التغيرات المناخية الضارة، منها نص حكم المحكمة الدستورية الكولومبية بشأن حماية غابات الأمازون وتتمثل وقائع هذه الدعوى في أنه فى عام ٢٠١٨ قام عدد من الشباب الكولومبيين والمدعومين من منظمات بيئية برفع دعوى أمام المحكمة الدستورية العليا مطالبين فيها المحكمة بإلزام الحكومة الكولومبية بإتخاذ إجراءات لحماية الأمازون من التدهور الواقع عليها نتيجة للتغيرات المناخية التى تحدث وتسبب ذلك؛ واستندوا في دعواهم إلى أن ترك غابة الأمازون كما هي يعد تدميراً لها وهذا يعتبر تهديد لحياتهم وحياة الأجيال القادمة وأن هذا يتعارض مع حق الإنسان في أن يحيا في بيئة نظيفة.

وبناء على هذه الإعتبارات أصدرت المحكمة الدستورية في كولومبيا حكماً تاريخياً في هذا الشأن أعلنت فيه أن غابة الأمازون تتمتع بالحقوق المتعلقة بالبيئة كالحق في

---

[٩٧] انظر في نفس هذا المعنى:-
V. Raphael, the legitimate Protection for the environement-2014-P.147.

(ISSN: 2537- 0758)

الحماية من التلوث والتدهور البيئى الذى يؤدى إلى هلاك المجتمعات؛ ولذا تم الإعتراف من قبل المحكمة بأن غابات الأمازون كيان قانوني وتتمتع بحقوق بيئية خاصة وتتحمل الدولة مسئولية حمايتها كما ألزمت الحكومة بإتخاذ إجراءات عاجلة وفورية لتحقيق التنوع البيولوجي فى المنطقة، ووضع ضوابط شديدة وصارمة للحد من إزلة الغابات وفرض عقوبات على إزالتها، وأن حماية غابات الأمازون يقع على عاتق الدولة من أجل حماية حقوق الأجيال الحالية والقادمة[٩٨].

ويعتبر هذا الحكم– الصادر من المحكمة الدستورية بكولومبيا– حكماً تاريخياً وسابقة قانونية هامة بشأن مسألة الإغفال التشريعى بشأن القضايا المتعلقة بالبيئة والمناخ وهذا الحكم أدى إلى زيادة الوعى بضرورة حماية البيئة في إطار قانونى وإن لم يوجد هذا الأخير يمكن معالجة ذلك عن طريق معالجة الإغفال التشريعي في المسائل المتعلقة بهذه المسألة ومن المتوقع فى السنوات القادمة أن تكون مصر من ضمن الدول التي تعتمد بشكل قوى على التقاضي الإداري والدستوري بشأن الدعاوى المتعلقة بالمناخ لحماية البيئة وحماية حقوق الأجيال القادمة.

المطلب الثاني

بعض الإشكاليات المثارة بشأن دعاوى المناخ الدستورية

إن التغيرات المناخية التي تحدث تشكل أهم التحديات البارزة التي يواجهها العالم فى يومنا هذا لأنها تشكل تهديداً أساسياً في حياة الإنسان والنظم البيئية والموارد المائية والإقتصاد القومى ويجب على جميع الحكومات والمجتمعات أن يتكاتفوا فيما بينهم من أجل خفض الآثار السلبية التى تحدثها هذه التغيرات، واذا طالعنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذا دساتير معظم الدول لوجدناهما ينصون صراحة على حق الإنسان فى الحياة وفى الصحة وفي العيش في بيئة نظيفة وحقه فى الغذاء، وتلك التغيرات المناخية تؤثر على مثل هذه الحقوق فتنتقص منها وتهدرها بسبب الآثار الضارة الناتجة عن هذه التغيرات.

---

[٩٨] حكم المحكمة الدستورية الكولومبية في القضية رقم بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٨ والتي رفعها ٢٥ شاباً وفتاة بمساعدة منظمة غير حكومية ولكنها معنية. بالبيئة وحمايتها– منشور على موقعhttps://tuleds.org/rulc3.htm#Colombia.Com.

ومن هنا نجد أن التقاضي الدستورى المناخي- كما وضحنا في المطلب السابق- يلعب دوراً هاماً فى الحفاظ على مثل هذه الحقوق المقررة للأفراد وذلك عن طريق إقامة دعوي دستورية متعلقة بالمناخ تلزم الحكومات بوضع تشريعات أو تعديل بعض النصوص التي تنتقص من هذه الحقوق وإلزام حكومات الدول بالقيام بإتخاذ تدابير بيئية من أجل الحفاظ على هذه الأخيرة حتى يتمتع الأفراد بكافة حقوقهم كاملة، وبالتالي يعد التقاضي المناخي الدستورى خطوة مهمة وجيدة من أجل الضغط على حكومات الدول حتى تتبع سياسة مناخية فعالة للحفاظ على البيئة.

إلا أن التقاضي الدستورى بشأن دعاوى المناخ ليس بالأمر السهل، فتلك الدعاوى تثير العديد من الإشكاليات القانونية التي يجب معرفتها ووضع الحلول لها حتى لا تتعطل مثل هذه الدعاوى ويتم إتباع سياسة مناخية فعالة من أجل الحفاظ على البيئة.

وسوف نسرد بعض المشكلات التي تثار عند رفع دعوى دستورية بشأن المناخ من أجل الحفاظ على البيئة:-

= حداثة مثل هذه الدعاوى وتحديد السلطة المختصة بنظرها:-

إن الدعاوى الدستورية التي تتعلق بالمناخ تعد ظاهرة حديثة نسبياً فهى وجدت منذ فترة قصيرة ولم تكن معروفة منذ أزمنة عديدة مثل باقي الدعاوى الأخرى، فالإهتمام بالبيئة لم يلقى اهتماماً كبيراً في العصور الماضية ولم تكن هناك آثار سلبية بصورة كبيرة تضر بالبيئة مثل ما نحن عليه الآن وبالتالي لم تكن هناك أسس أو قواعد متبعة من قبل الرفع مثل هذه الدعاوى أمام القضاء الدستورى- ولم يحدث حتى وقتنا هذا أن رفعت دعوى دستودية بشأن المناخ والبيئة أمام المحكمة الدستورية العليا في مصر- وبالتالي لم تكن هناك قواعد أو إجراءات متبعة في هذا الشأن[٩٩]، إلا أن الأمر أختلف مع تزايد الوعى في هذه الآونة بالتغيرات المناخية التي تحدث والآثار الضارة الشديدة التي تتسبب فيها وتضر بصحة الإنسان وجميع الكائنات الحية وأصبحت الحاجة ملحة وشديدة من أجل اتخاذ إجراءات قانونية لحماية البيئة من أضرار التغيرات المناخية وحماية الأجيال الحالية والأجيال القادمة، ومن هذا المنطلق ظهرت الدعوى الدستورية بشأن المناخ من أجل وضع المبادئ الدستورية التي تحمى الإنسان وتحمى البيئة وتكون مستندة إلى نصوص دستورية وبالتالي ظهر إمكانية التقاضي بشأن المناخ.

---

(99) inter governmental Panel on Climate Change, Summary for Policymakers, p.20 inclimate Change 2014.

(ISSN: 2537- 0758)

وعلى الرغم من حداثة مثل هذه الدعاوى وعدم وضع ضوابط أو أسس قانونية لرفعها وهذا يشكل مشكلة تثار عندما يراد رفع دعوى دستورية بشأن المناخ- إلا أننا نجد أن دساتير العديد من الدول نصت وضمنت فى نصوصها حق الإنسان في العيش في بيئة صحية آمنة وهذه العبارة من رأينا تشكل أساسا ومبدأ قانوني يمكن على أساسه رفع دعوى دستورية بشأن المناخ من أجل الحفاظ على البيئة، وأيضاً هناك العديد من الدعاوى الدستورية في هذا الشأن في العديد من دول العالم يمكن أن تشكل مرجعاً قانونياً لأية دولة لم تثار فيها مثل هذه الدعاوى من قبل مثل " قيام المحكمة العليا فى هولندا بتأييد القرار السابق صدوره من محكمة الإستئناف في قضية مؤسسة أورغندا ضد دولة هولندا وخلصت المحكمة إلى أن "عدم كفاية الإجراءات في التصدى للمناخ قد يؤدى إلى حدوث تغييرات لا رجعة فيها ويشكل خطراً كبيراً فى أن يواجه الجيل الحالي من مواطنين خسائر فى الأرواح ومن واجب الدولة توفير الحماية للمواطنين وهذا الحكم يؤكد مسئولية الدولة في حماية المناخ وضمان حماية البيئة والإنسان من التغيرات المناخية الضارة(١٠٠).

وتتشكل مظاهر حداثة مثل هذه الدعاوى فى أن العديد من دول العالم قد أقرت في دساتيرها أن الحقوق الخاصة بحق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة تعد من أهم الحقوق الدستورية الواجب مراعاتها، وتظهر جلياً مظاهر الحداثة في تلك الدعاوى فى إعتمادها على مبدأ هام ألا وهو حقوق الأجيال القادمة والعدالة بين الجيل الحالي والجيل القادم.

ومفهوم الأجيال القادمة يعد من المفاهيم الجديدة في الدعاوى الدستورية وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن دعاوى المناخ الدستورية تعد من الدعاوى التى تمثل إتجاهات حديثة في المجال القانوني وتؤكد على أهمية دعاوى المناخ ووضعها ضمن الأطر الدستورية من أجل حقوق الإنسان والتنمية المستدامة التي يسعى إليها العالم أجمع.

---

(١٠٠) انظر:

OHCHR, Bechelet welcome's top Court's Landmarks de sicion to protect human rights Climate www.ohchr.org/EN/News/Event's, Pages, News, aspx" Chende

والحكم كاملاً متاح على الرابط التالي:-

https://uitspraken.rechts Bad Praak.NL/ inzien dulement ?id=ECLI:NL:HR, 2019.

بيد أن مثل هذه الدعاوى– دعاوى المناخ الدستورية– رغم حداثتها إلا أنه يمكن الإسترشاد والإستهداء بما تم العمل به في العديد من الدول التي ثارت فيها نزاعات دستورية[١٠١] بشأن تلك الدعاوى واعتبارها مرجعاً قانونياً في مثل هذه الحالات المشابهة التي تعرض على المحاكم الدستورية، إلا أن الأمر يدق هنا في مسألة تحديد السلطة المختصة بنظر الدعاوى الدستورية المتعلقة بالمناخ، هل يتم اللجوء مباشرة إلى المحكمة الدستورية لرفع مثل هذه الدعاوى أم ينبغى اللجوء إلى محكمة أخرى قبل اللجوء إلى المحكمة الدستورية؟

يمكن القول بداءة أن مسألة تحديد السلطة المختصة بنظر دعاوى المناخ الدستورية يعتمد بشكل أساسي على النظام القانوني لكل دولة حسب ما يقرره الدستور فكل دولة يختلف نظامها عن الأخرى، وعلى ذلك نجد أن المحاكم الدستورية تختص أساساً بالرقابة على دستورية القوانين وسد الفراغ التشريعي بشأن مسألة ما بما يتوافق مع نصوص الدستور وعلى ذلك نجد أنه في مصر يتم تحديد السلطة المختصة بنظر الدعوى على أساس نوع هذه الأخيرة فإذا كانت الدعوى تتعلق بمدى دستورية القوانين ومسألة الرقابة عليها فينعقد الإختصاص هنا إلى المحكمة الدستورية العليا.

وإذا كانت الدعوى تتعلق بالقرارات الإدارية ومدى مشروعيتها ومطابقتها للقانون فيكون الإختصاص منعقد للقضاء الإداري– مجلس الدولة، وإذا كانت الدعوى تتعلق بمسائل جنائية أو مواد مدنية فيكون الإختصاص هنا للقضاء العادى– المحاكم الجنائية والمدنية.

ومن المعروف أن مصر من الدول التي تأخذ بنظام القضاء المزدوج وليس القضاء الموحد وهذا النظام يفصل بين مسألة الإختصاص بالنسبة للقضاء الإداري والقضاء العادى، وبناء على ذلك نجد أن الإختصاص بنظر الدعاوى الدستورية المتعلقة بالمناخ يكون من صميم عمل المحكمة الدستورية العليا فهي تختص في مثل هذه الحالات التي تتعلق بالبيئة والمناخ من الناحية الدستورية كفحص دستورية القوانين المتعلقة بالمناخ وحماية البيئة والأجيال القادمة[١٠٢].

---

[١٠١] أنظرفي آخر هذا البحث:– تطبيقات قضائية بشأن دعاوى المناخ الدستورية في العديد. من الدول التي ثارت فيه نزاعات بشأن المناخ أمام القضاء التوري.

[١٠٢] انظر في نفس هذا المعنى:–

(ISSN: 2537- 0758)

ويجدر بنا التنويه إلى أن دعاوى المناخ الدستورية قد تكون بدايتها من أمام القضاء الإدارى فقد ترفع دعوى أمام مجلس الدولة بالطعن في قررات خاصة بالبيئة وحمايتها وأثناء نظر الدعوى أمام القضاء الإداري تثار مسألة دستورية في هذا الصدد وبناء على ذلك يتم إحالة الدعوى من القضاء الإداري إلى المحكمة الدستورية العليا لفحص مدى دستورية المسألة المثار النزاع بشأنها من عدمه وفحص دستورية القوانين التي تتعلق بالمناخ، وهذا لا يعد هو السبيل الوحيد لرفع دعوى دستورية بشأن المناخ أمام الدستورية العليا وإنما يمكن للأفراد أو الجهات الطعن مباشرة أمام المحكمة الدستورية العليا في قانون ما يدعى أن ينتهك حقوق الإنسان في المجال البيئي ويتعارض مع نصوص الدستور في هذا الشأن.

= كيفية إثبات عدم الدستورية بشأن ما يتعلق بالمناخ:-

إن مسألة إثبات عدم الدستورية بشأن الدعاوى التي تتعلق بالمناخ يتطلب بالضرورة إثبات أن قانون معين أو إجراء متخذ من قبل الحكومة يتعارض مع المبادئ الدستورية المقررة داخل الدولة كصدور قانون يتعارض مع المبادئ الدستورية الأساسية مثل الحق في الحياة أو الحق فى الصحة أو حق الإنسان في أن يحيا في بيئة نظيفة أو وجود قوانين تخص المناخ وتتعارض مع حقوق الأجيال القادمة المقررة دستوريا وتؤثر سلبيا على التنمية المستدامة التي يسعى إليها جميع الشعوب[١٠٣].

هنا يجب إثبات أن التشريع الصادر أو القرار المتخذ من قبل الحكومة يؤدى إلى الإضرار بالمواطنين كالتأثير على صحة الإنسان بسبب تدهور الأوضاع البيئية بسبب التغيرات المناخية التي تحدث بسبب هذا القرار أو التشريع الصادر، وفي مثل هذه الحالات يمكن اللجوء إلى العديد من الدراسات البيئية التى تؤكد أن القانون الصادر أو هذا القرار يسبب أضرار البيئية تنتهك حقوق الإنسان المقررة طبقا للدستور[١٠٤].

Konrad-Adenauer-Stiftung e.x. Rule of law Programme middle Fest North Africa european and international Cooperation.

[١٠٣] انظرفي نفس هذا المعنى:- دا محمد ابراهيم عوضين- الحماية الدستورية الحقوق الأجيال القادمة- دراسة مقارنة- رسالة دكتوراه- ٢٠٢٢ حقوق المنصورة

[١٠٤] د. أحمد شاكر- الحماية القانونية لطبقة الغلاف الجوى "الأوزون" بدون دار نشر- ٢٠١٢- ص٩٦.

انظر في نفس هذا المعنى.

وعلى ذلك يكون طريقة إثبات عدم الدستورية بشأن حماية المناخ عن طريق إثبات أن التشريع الصادر يضر بالبيئة ويتعارض مع نصوص الدستور التى تحمى البيئة وتحمى المناخ من الأضرار وتؤكد على أحقية الانسان فى أن يحيا في بيئة نظيفة خالية من الأضرار التى تسبب هلاك الإنسان وعلى ذلك يمكننا القول بأنه إذا كانت النصوص الدستورية تؤكد على حق الإنسان في أن يعيش في بيئته صحية نظيفة خالية من الأضرار التي تسبب الأمراض فإن أي قانون يصدر أو قرار تتخذه الحكومة يزيد من إستعمال الوقود الأحفورى أو إزدياد نسبة إنبعاثات الكربون يعتبر غير دستوري- لأنه يتعارض مع النصوص الدستورية التى تؤكد على حق الإنسان في أن يحيا في بيئة نظيفته.

ويذهب البعض[١٠٥] إلى التوسع بأكثر من ذلك بقوله أن يمكن للقضاء الدستورى الإعتماد على الأسس والمبادئ العامة كمصطلح الحماية البيئية وحماية الأجيال القادمة لتفسير عدم دستورية القوانين المتعلقة بالمناخ كوسيلة لإثبات عدم الدستورية في هذا الشأن.

وبشأن ما سبق ذكره؛ بأنه يمكن الإعتماد على المبادئ العامة الخاصة بحماية البيئة والأجيال القادمة "قامت منظمات حقوق الإنسان والبيئة في كولومبيا برفع دعوى أمام المحكمة الدستورية الكولومبية مطالبين الدولة بحماية نهر "**أتراتو Attato**" من التلوث الناتج عن الأنشطة الإقتصادية" والعلة من رفع هذه الدعوى هو مطالبة الحكومة بإتخاذ التدابير من أجل حماية البيئة والعيش في بيئة صحية، لاسيما وأن هذا النهر يعد أحد أكبر الأنهار في كولومبيا ويعد أحد أهم المصادر المائية للمياه في كولومبيا.

وكان الأساس المستند إليه في رفع مثل هذه الدعوى هو أن التلوث البيئي لهذا النهر يشكل إنتهاكا للحقوق الأساسية للإنسان كالحق فى الحياة والصحة وحق المجتمعات في بيئة نظيفة، فالدولة تكون مسئولة عن حماية البيئة وحماية حقوق الأفراد في العيش في بيئة صحية نظيفة، وقامت هذه المنظمة بإثبات عدم الدستورية في هذه المسألة على

---

[١٠٥] انظر في ذلك:-

د. داوود الباز- الأساس الدشهورى لحماية البيئة من التلوث في الكويت- مرجع سبقت الإشارة إليه.

Ch. Huglo, Réchauffement Climatique, Journal Spélial des Sociétés, 23 Juin 2018.

(ISSN: 2537- 0758)

أساس أن الدستور ينص صراحة على حق الإنسان فى الحياة والعيش في بيئة صحية نظيفة وهذا من الأسس والمبادئ العامة فى الدستور وأن تلوث هذا النهر يعد إنتهاكا صريحاً لمثل هذه المبادئ لأن هذا النهر من أهم المصادر التي يعتمد عليها مواطنين كولومبيا كمصدراً هاماً للمياه.

وبناء على ذلك؛ أصدرت المحكمة الدستورية الكولومبية قراراً بإعتبار نهر "أتراتو" كيان مثله مثل الأفراد له حقوقاً يجب حمايتها وأن الأنظمة البيئية تعتبر جزءاً من حياة الإنسان لذا أمرت المحكمة الدستورية الحكومة الكولومبية بإتخاذ العديد من التدابير العاجلة من أجل حماية هذا النهر من التلوث وحمايته من الأنشطة التي كانت تساهم في إلحاق الضرر والتلوث به، وبهذا الحكم إعترفت المحكمة الدستورية في كولومبيا بحقوق الأنهار كمصدر هام من مصادر الحياة وكانت مستندة فى ذلك إلي أن حق الإنسان أن يعيش في بيئة صحية نظيفة وما دامت الأنهار نظيفه فمن المنطقى أن الإنسان يحيا حياة نظيفة آمنة خالية من الأضرار التي تسببها المياه الملوثة وتم الإعتماد في هذا الحكم وإثبات عدم الدستورية بناء على مبدأ هام ألا وهو مبدأ العدالة البيئية ومعه الإنسان في بيئة نظيفة[١٠٦].

بناء على ما سبق ذكره يمكن القول بأن إثبات عدم الدستورية فيما يتعلق بدعاوى المناخ يستوجب إثبات أن هناك قانون ما أو سياسة متخذة من قبل الحكومة أو إجراء ما تم إتخاذه يتعارض مع ما قرره الدستور في شأن حماية البيئة أو المساس بحق الإنسان في العيش في بيئة صحية نظيفة، ونجد أيضاً أن هناك العديد من الأحكام الدستورية الصادرة في هذا الشأن خاصة بإثبات عدم الدستورية بشأن ما يتعلق بالمناخ، ولا تقتصر الأحكام على الحكم- السابق ذكره- الخاص بنهر أترانو الكولومبي.

أيضا قضت المحكمة العليا بهولندا بشأن قضية شهيرة[١٠٧] رفعت من قبل منظمة تسمى **أورجينـدا urgenda** وهي منظمة معنية بالشأن البيئي وحماية الإنسان من

---

[١٠٦] قضية نهر أتراتو الكولومي

the River Atrato Case- T-622/16- 10-2016
Constitutional Court of Colombia 2018 translation: Dignity Rights Project, Delaware Law School, USA.

[١٠٧] حكم المحكمة العليا بهولندا في القضية

الأضرار البيئية التي تحدث بسبب التغيرات المناخية الضارة؛ وقامت تلك المنظمة برفع دعوى ضد الحكومة الهولندية لتقاعسها عن القيام بإتخاذ التدابير والإجراءات الإحترازية من أجل الحد من الإنبعاثات التي تنتج من الغازات الدفيئة وهذه الأخيرة تسبب العديد من الأضرار وتهدد حياة المواطنين داخل هولندا مما يؤثر على صحتهم وإهدار مبدأ أساسي أقره الدستور وهو حق الانسان في العيش في بيئة صحية نظيفة وآمنة.

واستند- رافعى الدعوى- إلى أن حكومة هولندا لم تقم بالإلتزام بالإجراءات والتدابير الإحترازية للحد من الإنبعاثات الضارة للغازات الدفيئة وهذا يضر بالإنسان وحقه الأساسي في العيش في بيئة صحية نظيفة وآمنة وعدم الإلتزام بالمبادئ المقررة في اتفاقية باريس ٢٠١٥ وهذا يعد دليلاً على عدم إلتزام الحكومة الهولندية بالمبادئ العامة المقررة في الدستور التي تقضى بحق الإنسان فى بيئة نظيفة، وطالبوا بسد هذا النقص التشريعى فى هذا الشأن وهو عدم النص على اتخاذ إجراءات احترازية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة التي تضر بصحة الإنسان وحياته.

وبناء على ذلك، قضت المحكمة العليا الهولندية بأن حكومة هولندا لم تقم بمراعاة صحة المواطنين ولم تلتزم بالمبادئ الأساسية التي قررها الدستور وقضت بأن حكومة هولندا قد خالفت المبادئ التي أقرها الدستور، وبناء على ذلك أمرت المحكمة الحكومة الهولندية بإتخاذ إجراءات عاجلة وسريعة من أجل خفض إنبعاثات الغازات الدفيئة الضارة بحيث يصل في عام ٢٠٣٠ إلى خفضه بنسبة ٢٥% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وهذا وان دل فإنما يدل على أن التغيرات المناخية تؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان وحياته وأن حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وصحية لا يقل أهمية عن الحقوق الأخرى المنصوص عليها صراحة في الدستور.

= صعوبة الإثبات العلمى وتعقيد القضايا الخاصة بالمناخ والطابع الجماعى لدعاوى المناخ:-

إن رفع أية دعوى دستورية تتعلق بالمناخ يستوجب أن تكون هناك معالجة دقيقة للإشكاليات التى تثيرها هذه الدعوى لأن مثل هذه الدعاوى لها طابع خاص لأنها تتعلق

---

ur Jenda Foundation V. State of the Net her Lands 2015- Court of Appeals Neather lans- Furopean Convention on Human Rights

منشور على موقع https://uits Plaken.recht spraak.nl/inzien document?id=ECLi:HR2019.

(ISSN: 2537- 0758)

بقضايا بيئية ومناخية وهذه الأخيرة متداخلة ويتطلب الأمر جهد كبير من أجل إثباتها والوصول لحلول لها، إلا أن القضاء الدستوري رغم كل هذه الصعاب التي يواجهها في مثل هذه الدعاوى يظل هو الحارس الأساسي لسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته والتي أقرها الدستور صرافة.

ومما يثير العديد من الأسئلة عند رفع أية دعوى دستورية تتعلق بالتغيرات المناخية التي تحدث هو أن مثل هذه الدعاوى تواجه العديد من الإشكاليات التي تثار بشأنها وأولها هو صعوبة الإثبات العلمي– لتلك التغيرات أو الآثار– أمام القضاء الدستوري والسبب فى ذلك يرجع إلى أن مثل هذه القضايا التي تتعلق بالبيئة والتغيرات المناخية تحتاج دائماً إلى أدلة وإثباتات علمية دقيقة من علماء وخبراء فى نفس التخصص لمعرفة ما إذا كانت مثل هذه التغيرات المناخية تسبب الأضرار حقاً أم أنها عادية ولا تسبب الأضرار بحياة الكائنات الحية وهذا بدوره هام جدا لأن المحكمة تحتاج إلى فهمه حتى تبنى عليه حكمها لأن أعضاء المحكمة قانونيين فقط وليس لديهم دراية بهذه الأمور العلمية التي يعرف تفاصيلها العلماء المتخصصين في مجال المناخ فقط[١٠٨].

فضلاً على أن المعلومات التي يدلى بها الخبراء المتخصصين في هذا المجال تكون في أغلب الأحيان من قبيل الإستنتاجات والإحتمالات وغير يقينية وأن بعض هذه التغيرات التي تحدث يكون سببها ليس له تأثير مباشر وواضح على صحة الإنسان وحياته فالإنبعاثات الناتجة عن الغازات الدفيئة وآثرها على الحرارة ليست مؤثرة تأثيراً مباشراً على صحة الإنسان وانما يحدث ذلك بعد فترة كبيرة ونتيجة لعوامل أخرى مما يصعب عملية إثبات علاقة السببية بين الضرر الذي حدث وبين القانون الذي يسمح بذلك أو لم يقم بإجبار الحكومة باتخاذ الإجراءات والتدابير الإحترازية[١٠٩].

---

[١٠٨] د. انجي عبد الغنى مصطفي– قضية التغيرات المناخية– مجلة كلية السياسة والإقتصاد– العدد الثالث– يوليو ٢٠١٩– ص ١٥٧.

النظر في نفس هذا المعنى:

R. Henson, the rough guide to Climatic Change, Rough Guide, 2nd Edition, 2008.57

[109]- J-Henderson, C. Howe, J. smith, Climate Change and water, international PresPeltistes- on mitigation and Adaptation, 2010-P-13-

انظر في نفس هذا المعنى:– د.سهير ابراهيم– الآليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة– منشورات الحلي الحقوقية– ٢٠١٤– ص٤١

ولكن يمكن الرد على هذه الأقوال السابقة بأنه من الطبيعي الإستعانة بخبراء متخصصين في مجال المناخ من أجل توضيح المسائل الفنية في هذه الأمور؟ والإستناد واللجوء إلى بعض الدراسات العلمية في هذا الشأن والإستهداء بها من أجل الوصول إلى قناعة معينة وهي أن بعض القوانين التي صدرت أو الإجراءات التى اتخدتها الحكومة في مسألة ما ساعدت على زيادة التغيرات المناخية الضارة التي تحدث وتسبب الأضرار بالبيئة وتؤثر على حياة الإنسان وصحته وتهدر المبادئ الأساسية التي نص عليها الدستور ومنها حق الإنسان في أن يحيا في بيئة صحية نظيفة وحقه في الحياة وحق في الصحة وحق في الغذاء، ويمكن الإعتماد على المبادئ العامة الخاصة بحماية البيئة والأجيال القادمة للقول بعدم دستورية القوانين والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة وتضر بهذه المبادئ وتهدر حقوق الأجيال القادمة.

أما بالنسبة للطابع الجماعى للدعاوى المتعلقة بالمناخ وحماية البيئة فمعناه أن الدعوى المرفوعة تتسم بالطابع الجماعي بمعنى أن الضرر الذي ينتج عن القانون المطعون فيه بعدم دستوريته يمس عدد كبير أو فئة كبيرة من الأفراد، وهذا المصطلح وهو الطابع الجماعى يثير العديد من التساؤلات أهمها ما يتعلق بشرط المصلحة الشخصية كأساس ومبدأ هام لقبول الدعوى من الأساس، والعلة من إبراز هذه النقطة والبحث فيها هى أن الدعاوى الخاصة بالتغيرات المناخية والقضايا البيئية تمس العديد من الأفراد وليس فرداً واحداً وإنما تكون موزعة على عدد كبير من الأفراد مثل مشاكل التلوث والغازات الدفيئة واستخدام الوقود الأحفوري.

في مثل هذه الدعاوى المتعلقة بالمناخ من الصعب تحديد شخص معين لحقه ضرر من القانون الصادر – المطعون فيه بعدم دستوريته– في مسألة معينة ساهم فى تزايد التغيرات المناخية وبالتالي أدى إلى الإضرار بالبيئة، وفى هذه الحالة يصعب معها إثبات المصلحة الشخصية لأن هذا الموضوع يتعلق بعدد كبير من الأفراد، مع العلم أن هناك بعض الدول التي تشترط قوانينها بصورة قطعية وجود ضرر شخصى أي مصلحة شخصية حتى تقبل الدعوى وترفض الدعاوى التي تتسم بالطابع الجماعى لعدم قدرة المدعى على إثبات أن الفرد يمسه يشكل شخص[١١٠].

---

[١١٠] انظر في نفس هذا المعنى:-

مقال منشور على موقع

https:// www. amnesty.org/at/what-we-do/Climate Change. 7/11/2012..

(ISSN: 2537- 0758)

إلا أن العديد من الدول بعد إنتشار ظاهرة التغيرات المناخية بصورة شديدة من بعد عام ٢٠٠٠ وتسبب هذه التغيرات في الأضرار بالبيئة بصورة واضحة وملموسة قد إعترفت بظاهرة الدعاوى الجماعية وفيها يمكن لفئة معينة من مواطنين رفع دعوى واحدة نيابة عن العديد من الأفراد– وقد ظهر ذلك في العديد من القضايا التي تم ذكرها سابقاً في هذا البحث ورفعتها منظمات أو جمعيات تهدف للحفاظ على البيئة وحماية حق الإنسان في الصحة والعيش في بيئة نظيفة.

وعلى ذلك نجد أن القضايا البيئية التي تتعلق بالتغيرات المناخية وقضايا الصحة العامة والتى تتعلق بالتلوث الصناعى يمكن رفعها من مجموعة من الأفراد نيابة عن الكل والطعن بعدم دستورية قانون ما أو مطالبة القضاء الدستورى بسد الفراغ أو النقص التشريعي في مسألة خاصة بالأضرار البيئة التي تنتج عن التغيرات المناخية التي تحدث؛ وعلى ذلك نجد أن مسألة الطابع الجماعى لبعض الدعاوى– خاصة فيما يتعلق بالبيئة وحق الإنسان في صحة جيدة وبيئة نظيفة– من أهم التحديات القانونية التي تواجه المجتمع القانوني في المسائل التي تتعلق بالتقاضى الدستورى بشأن الدعاوى المتعلقة بالتغيرات المناخية.

وبناء على ما سبق ذكره– في هذا المطلب– نجد أن دعاوي المناخ الدستورية تعد من أهم الدعاوى التى تواجه الحكومة عندما تتقاعس عن إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة من أضرار التغيرات المناخية، بيد أن هذه الدعاوى تواجه مشكلات وتحديات قانونية يجب العمل على إزالتها من أجل الوصول إلى نتائج مرنة وسهلة عندما يراد رفع مثل مثل هذه الدعاوى، والإشكاليات التى تثار بشأن دعاوى المناخ الدستورية عديدة ومتشعبة ولكننا ذكرنا البعض منها.

المطلب الثالث

الآثار المترتبة على قبول أو رفض دعاوى المناخ الدستورية

"وتطبيقات قبول دعاوى المناخ الدستورية في بعض الدول"

إن غالبية الدول– في الآونة الأخيرة– بدأت تنص في دساتيرها على حق الإنسان في العيش في بيئة صحية وآمنة وسليمة خالية من الأضرار البيئية ويلزم الدستور الدولة بوضع القوانين والتشريعات اللازمة لحماية البيئة وإتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل حماية البيئة من التلوث والأضرار، ونجد أن الدستور المصرى الصادر في عام ٢٠١٤

قد نص فى المادة (١٤) منه على أنه:- "لكل مواطن الحق فى الصحة والرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عند ٣٪ من الناتج القومى...

وهذا يؤكد ضرورة حماية البيئة من الأضرار التي تلحق بجميع الكائنات الحية والإلتزام الدولة- بناء على نصوص الدساتير- بحماية البيئة وإتخاذ كافة الإجراءات والتدابير من أجل حماية البيئة للأجيال الحالية والأجيال القادمة، وفى هذا البحث أوضحنا أن الدعاوى الدستورية بشأن المناخ وحماية البيئة تعد من أهم الوسائل المتاحة لدى الأفراد والهيئات لإلزام الحكومة بسن القوانين التى تحافظ على البيئة وسد الفراغ التشريعى فى تلك المسائل إن وجد، وضرورة القيام بإتخاذ التدابير الإحترازية والوقائية من أجل حماية البيئة من التلوث ومن الأضرار، وبناء على رفع تلك الدعاوى الدستورية بشأن المناخ و تغيراته وحماية البيئة فمن الطبيعي أن تقبل هذه الدعاوى أو يتم رفضها على حسب الدعوى المرفوعة وطبيعتها وأسبابها، وأيا ما كان سواء تم قبول تلك الدعاوى أو تم رفضها فمن الطبيعي أن هناك آثارا مهمة تترتب على القبول أو الرفض على جميع المستويات، وهذا بدوره يعكس الإلتزام بالمبادئ الخاصة بالعدالة البيئية وحماية الأجيال الحالية والقادمة طبقا للمبادئ الأساسية للدستور.

وفيما يلى توضع بعض الآثار التى تترتب على ذلك في الحالتين:-

أولاً:- بالنسبة للآثار المترتبة على قبول دعاوى المناخ الدستورية وحماية البيئة:-

إن قبول دعاوى المناخ الدستورية والخاصة بحماية البيئة من الأضرار تعد خطوة جيدة وهامة من أجل زيادة الوعي البيئي وتعزيز العدالة البيئية وحماية البيئة وحماية الأجيال الحالية والأجيال القادمة، وقبول تلك الدعاوى يؤدى إلى العديد من آثار الهامة التى تؤثر إيجاباً على البيئة وحمايتها سواء على المستوى القانوني أو الإجتماعى أو الإقتصادى أو غير ذلك على صعيد جميع المستويات[١١١] فقبول مثل هذه الدعاوى

[١١١] د. نورا عيسى عبد السلام- التصدى الدستورى والتشريعي لآثار ظاهرة التغير المناخي وحماية الأشخاص النازحين بسبب المناخ- مجلة العلوم القانونية والاقتصادية- ج عين شمس- المجلد الرابع عشر- ٢٠٢٣.

(ISSN: 2537- 0758)

يمثل تحولاً هاماً- تدريجياً- من أجل وضع البيئة فى الإعتبار وجعلها من أهم الأولويات الواجب مراعاتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تسعى إليها الجميع الدول.

١- قبول دعاوى المناخ الدستورية بمثابة إعتراف واضح وصريح بالحق في البيئة وضرورة المحافظة عليها:-

إن من أهم الآثار التي تترتب على قبول الدعاوى المرفوعة أمام القضاء الدستوري بشأن حماية البيئة والحد من التغيرات المناخية أنها تعتبر خطوة هامة وجيدة من أجل ضمان حماية البيئة للأجيال الحالية والأجيال القادمة، ويعد الحكم الذي يصدر من القضاء الدستورى بقبول مثل هذه الدعاوى هو أحد أهم الأحكام التي تصدر فى الآونة الأخيرة وتؤكد نصوص الدساتير بحق الإنسان في أن يحيا في بيئة صحية نظيفة ويعد ذلك من أهم الضمانات التى تؤكد حمايتها والسعى نحو التنمية المستدامة للأجيال الحالية والقادمة(١١٢).

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه من أهم الآثار التي تترتب على قبول دعاوى المناخ الدستورية هو تفعيل نصوص الدستور بصورة واقعية بمعنى عدم وجود النص بشكل صوري فقط بل يتم تطبيقه والتحقق من تطبيقه على أرض الواقع، فلا يكفى نص الدستور بالحفاظ على البيئة وحمايتها فقط بل يجب التأكد من ذلك واقعياً وأن هذا النص يطبق بصورة صحيحة فإذا لم يطبق هذا النص- مثلاً- بصورة واقعية ورفعت دعوى دستورى تطالب بحماية البيئة وإلزام الحكومة بالتوقف عن إجراء ما يضر بالبيئة وتم قبول مثل هذه الدعوى فهنا يكون إعتراف واضح تصريح ليس بالنص الدستورى فقط وإنما يتطرق الأمر لوجوب تطبيقه واقعياً حتى يتسم هذا الحق- حق الإنسان في بيئة نظيفة- بالقوة القانونية التي تجعل حكومات الدول تلتزم بمراعاته وحمايته.

إن الإعتراف الدستورى بالحق في البيئة وضرورة المحافظة عليه يؤكد فكرة الإلزام القانونى وإعتبار حكومات الدول مسئولة بصورة صريحة أو ضمنية عن إتخاذ سياسات مرتبة لحماية الحق في البيئة وإذا لم تراعى الحكومات هذا الحق بإتخاذ سياسات تهدر الحق فى البيئة فيكون أمام الأفراد والمجتمع المدنى رفع دعوى دستورية لإلزام الحكومة بالتوقف عن مثل هذه السياسات التي تضر بالبيئة تأسيساً على النصوص الدستورية

(112)- michel Prient le droit de L'entilonnement.200. P.1.3.

التي تؤكد على حماية البيئة وهذا بدوره يؤكد على أنه من أهم الآثار التي تترتب على قبول الدعاوى الدستورية المتعلقة بالمناخ وحماية البيئة هو الإعتراف الدستورى بالحق فى البيئة وضرورة تطبيقه على أرض الواقع وعدم الإكتفاء بوجود النص فقط[١١٣].

أيضاً يترتب على قبول مثل هذه الدعاوى تعزيز التشريعات الخاصة بحماية البيئة والعمل على إستحداث تشريعات بيئية تتماشى مع التطور المشهود فى تلك الآونة، ويعتبر ذلك من أهم الأدوات التي تضمن التطبيق الفعال لتحقيق التنمية المستدامة من أجل حماية الأجيال الحالية والأجيال القادمة، ومن أمثلة ذلك- والتي يجب إدراجها ضمن التشريعات البيئية- وضع أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إليها كل دولة ضمن تشريعاتها الوطنية الخاصة بالبيئة وحمايتها حتى تعد مرجعاً يمكن الرجوع والإسترشاد به في كل ما يخص موضوعات البيئة ويجب وضع عقوبات صارمة ورادعة على القطاعات الصناعية والشركات التي تقوم بالإضرار بالبيئة عن طريق المخلفات التي تخرج من مصانع تلك القطاعات والشركات وتلوث الهواء والمياه وتقضى على الكائنات الحية، ونشر الوعى وثقافة الإلتزام بالتشريعات البيئية من أجل حماية البيئة وأن التشريعات البيئية لا تقل أهمية عن التشريعات الجنائية مثلاً.

٢- تأكيد فكرة إستقرار الحقوق البيئية للجميع:-

ذكرنا سابقاً أن الدول في العصر الحديث ترمى إلى الإعتراف الدستوري الصريح بفكرة حق الإنسان في أن يعيش في بيئة صحية وآمنة دون أية أضرار بيئية تهدد حياته وذلك عن طريق النص في الدستور على هذا الحق وضرورة تفعيله وتطبيقه حفاظا على حياة الإنسان وحماية للأجيال القادمة، ومن أجل ذلك نص الدستور المصرى الصادر في عام ٢٠١٤ على هذا الحق وأكد ذلك بنصه على أن كل إنسان له الحق في بيئة صحية نظيفة وضرورة قيام حكومة الدولة بالعمل على ذلك والقيام بإتخاذ التدابير اللازمة من أجل التصدى للتغيرات المناخية الضارة التى تلحق الأضرار بالبيئة، وإذا لم تقم حكومة الدولة بمراعاة ذلك فيمكن لجوء الأفراد ومنظمات المجتمع المدنى بالطعن على عدم دستورية القوانين التي تفرضها الحكومات وتسبب الأضرار أو الطعن أمام الدستورية بضرورة سد الفراغ التشريعي في هذه الحالة ومطالبة الحكومة باتخاذ إجراءات قوية وتدابير شديدة لمواجهة مثل هذه الأضرار.

---

(113)-La reconnaissance Constitutionelle du droit à un environnement sain.-(RJE) Revue Juridique de l'entironnement.P.97.

(ISSN: 2537- 0758)

وعلى ذلك يعد من أهم الآثار المترتبة على قبول دعاوى المناخ الدستورية هو التأكيد على فكرة إستقرار الحقوق البيئية لجميع المواطنين وضرورة مراعاتها وأن حق الإنسان فى أن يحيا في بيئة صحية نظيفة و آمنة لا يقل في المرتبة عن الحقوق الأخرى المقررة للإنسان كالحق في الحياة والحق في الغذاء، والأحكام الدستورية التي تؤكد على فكرة إستقرار الحقوق البيئية– فيما يخص الدعاوى الدستورية التي تتعلق بالمناخ وحماية البيئة– تعد مؤشراً هاماً وجيداً في تعزير فكرة الحفاظ على البيئة من الأضرار من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة وخلق بيئة صحية نظيفة ملاءمة للعيش فيها(١١٤).

بناء على ذلك أصبح من المنطقى أن إدراج الحق في البيئة ضمن النصوص الدستورية يعد من أهم الأدوات الفعالة التي تؤكد إستقرار فكرة تلك الحقوق فى الأذهان وضمانة فعالة من أجل قيام كل دولة بحماية البيئة تطبيقاً لنصوص الدستور في هذا الشأن وإن لم تقم الدولة بمراعاة هذا الحق فيتم مقاضاتها دستورياً أمام القضاء الدستوري بهدف تطبيق النصوص في هذا الشأن وعدم إهدارها.

لذا يجب العمل بإستمرار لإستصدار قوانين جديدة خاصة بالبيئة لمواجهة التحديات البيئية التى نواكبها فى هذه الآونة وأيضاً يجب على حكومات الدول وضع خطط وموازنات من أجل تنفيذ المشاريع التي تعمل على حماية البيئة وتجنب الأضرار التي تنتج عن التغيرات المناخية الضارة، ومن هنا أصبحت الدعاوى الدستورية التي تتعلق بالتغيرات المناخية من أهم ضمانات حماية البيئة فهى ترمى إلى مساءلة الحكومات والمؤسسات المسئولة عند الإخفاق في مواجهة التغيرات المناخية أو التسبب في حدوثها أو عدم قيام الحكومات بإتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة ذلك(١١٥).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن قبول مثل هذه الدعاوى يعمل على تحويل الحقوق البيئية للمواطنين من مجرد أقوال فقط إلى واقع مادى يدخل حيز التنفيذ ويعمل

---

(١١٤)– انظر في نفس هذا المعنى:–

John H.minan:-

Development's in Climate Change Litigation in the united states- Kilaw Journal- spelial Supplement- Part one- may 2019-Annual international Conference Re Search 12 may2019. P. 93.

(١١٥)– مقال منشور على موقع:

https://erChites.gov/transcription:Washington's inaugural Adress (Lestvisited June17-2022.

على قيام الحكومات بالتطوير من نفسها فيما يخص إبتكار إجراءات جديدة تعمل على مكافحة ومواجهة التغيرات المناخية الضارة التى تؤثر سلباً على البيئة والعمل على وضع سياسات جديدة ومستحدثة لمواجهة تلك التغيرات وتواكب ما نشهده من تطورات كل يوم بل كل ساعة.

بناء على ذلك نجد أن التأكيد على فكرة إستقرار الحقوق البيئية نتيجة لقبول الدعاوى الدستورية المتعلقة بالتغيرات المناخية هي خطوة هامة من أجل تحقيق العدالة البيئية والإستقرار البيئي وتعكس مدى أهمية وضع ضوابط من أجل معرفة كيفية التعامل مع القضايا المتعلقة بالبيئة ومواجهة التغيرات المناخية التي تحدث وذلك كله من أجل الحق في بيئة صحية نظيفة وسليمة وآمنة حتى تتحق التنمية المستدامة التي تسعى اليها جميع الدول وتسعى إليها بلدنا الغالية مصر في عام ٢٠٣٠[١١٦].

- **الآثار القانونية الهامة المترتبة على قبول الدعاوى الدستورية بشأن المناخ:-**

إن قبول الدعاوى الدستورية المتعلقة بالحفاظ على البيئة والخاصة بالتغيرات المناخية ترتب العديد من الآثار القانونية الهامة والتي تؤكد على ضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها وضرورة إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل مواجهة التغيرات المناخية التي تحدث وتسبب الإضرار بالبيئة، وتلك الآثار تعمل على وضع وإرساء قواعد ومبادئ قانونية هامة من أجل حماية البيئة وحماية الأجيال الحالية والأجيال القادمة، مع العلم أن هذه الآثار عديدة ومتنوعة وقد لا يمكن الوقوف عند حد معين لها بسبب المستجدات والتغيرات التي تحدث في هذه الآونة بسبب تلك التغيرات المناخية، إلا أننا سوف نسرد بعض الآثار القانونية الهامة والتي تؤثر فعلياً في المحافظة على البيئة من التغيرات المناخية وتلك الآثار قد تتمثل في الآتى:-

أ- **إرساء مبدأ سيادة القوانين المتعلقة بالبيئة:-**

إن القوانين البيئية تعد أساساً من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة وأصبح تفعيل هذه القوانين أكثر في هذه الأونة بسبب التغيرات المناخية الضارة التي تحدث للبيئة، وعلى ذلك يعتبر مبدأ سيادة القوانين البيئة من أهم المبادئ الواجب مراعاتها في العصر الحديث لأن سلامة البيئة يتبعها سلامة الإنسان والتلوث الذى يلحق بالبيئة يتبعه

[١١٦]- د. حسين جبار- الأساس الدستورى لحماية البيئة من التلوث، دراسة مقارنة في ضوء المادة ٣٣ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥- كلية القانون- ٢٠١٣ص ٩٧.

(ISSN: 2537- 0758)

الإضرار بالإنسان وجميع الكائنات الحية، ومن هذا المنطلق أصبح من أهم النتائج القانونية التي تترتب على قبول الدعاوى الدستورية المتعلقة بالمناخ هو وضع القوانين التي تتعلق بالبيئة والمحافظة عليها في مرتبة متقدمة مع القوانين حتى تكون ملزمة للجميع وتؤتى ثمارها من أجل مواجهة التغيرات المناخية الضارة وحماية البيئة وحماية الأجيال الحالية والقادمة والوصول إلى التنمية المستدامة.

ويعد من أهم النتائج المترتبة على قبول دعاوى المناخ الدستورية فيما يخص إرساء مبدأ سيادة القوانين البيئية هو الدعم المتكامل من أجل وصول الدولة إلى التنمية المستدامة من أجل تحقيق التوازن بين النمو الإقتصادي للدولة والمحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وتلبية الإحتياجات المطلوبة للأجيال الحالية دون المساس نهائيا بإحتياجات الأجيال القادمة، وأيضاً يترتب على قبول مثل هذه الدعاوى ضرورة المحافظة على البيئة لمصلحة الجميع والإعتراف بأن الوصول إلى بيئة سلمية ونظيفة هو حق جماعي يجب العمل على الوصول إليه[١١٧].

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن قبول دعاوى المناخ الدستورية أمام القضاء الدستوري يترتب عليه إلزام حكومة الدولة بالعمل على التقليل من التدهور الذي يحدث للبيئة عن طريق مواجهة التغيرات المناخية التي تحدث بكافة الطرق والعمل على تعزير الإقتصاد الأخضر وحث جميع القطاعات التى تعمل بالصناعة على إستخدام ما يتناسب مع التنمية المستدامة والتقليل من الإنبعاثات الكربونية الضارة[١١٨]، وسوف نوضح بعد قليل العديد من الأحكام التي صدرت فى هذا الشأن وتوصيات المحاكم الدستورية بشأن الحفاظ على البيئة.

ب- إلزام الدولة بسرعة إصدار تشريعات بيئية صارمة:-

إن من أهم النتائج المترتبة على قبول الدعاوى الدستورية المتعلقة بالمناخ هو وجود إلتزام قانوني يقع على عاتق الدولة بضرورة القيام بإتخاذ إجراءات سريعة وملموسة من

---

[١١٧]- د. أحمد عبد الرازق- التنظيم القانونى لبيع الكاربون وأثره في البيئة- مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية "المؤتمر العلمي الدولى الثالث كلية التربية الأساسية جامعة ميسان، كلية المنارة للعلوم الطبية- ٢٠١٩- ص ١٩٧.

[١١٨]- عبد الكريم صالح- الإطار القانوني لبيع حصص التلوث- مجلة الفكر- جامعة الجزائر- العدد الثاني عشر المجلد السابع- ص ١٣٣.

أجل معالجة القضايا البيئة وسن تشريعات عاجلة من قبل السلطة التشريعية لحماية البيئة من أضرار التغيرات المناخية التي تحدث، فحماية البيئة طبقاً لنص الدستور حق دستوري مكفول للجميع وعلى الحكومة أن تعمل على كفالة هذا الحق لجميع الأفراد من خلال سن تشريعات تحافظ على البيئة وتحميها، حيث ينص الدستور المصرى الصادر في ٢٠١٤ في المادة ٤٦ منه على أنه "لكل شخص الحق فى بيئة صحية سليمة وحمايتها واجب وطنى وتلتزم الدولة بإتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها وعدم الإضرار بها والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الأجيال القادمة ويستفاد من هذا النص أن الدولة ملزمة بالحفاظ على البيئة من أضرار التغيرات المناخية التي تحدث عن طريق سن التشريعات التي تعمل على الحفاظ عليها وحمايتها، وإن تقاعست الدولة في القيام بذلك فإن قبول الدعاوى الدستورية المتعلقة بالمناخ أمام المحكمة الدستورية يجعلها ملزمة ومسئولة بضرورة العمل على وضع تشريعات حادة وصارمة تعمل على حماية البيئة من الأضرار.

هنا يمكن القول بأن إصدار تشريعات بيئية يقع إلتزاماً على عاتق الدولة يجب تفعيله بصورة واضحة ويعتبر الحكم الصادر بقبول الدعوى الدستورية بشأن المناخ هو أداة قوية وهامة تجعل الدولة ملتزمة إلتزاماً واقعياً وصريحا بسرعة إصدار تشريعات بيئية واضحة وقوية، ومن أجل تفعيل هذا الإلتزام يجب أن تكون هناك هيئات رقابة مستقلة تختص بمتابعة البيئة فقط وضمان تنفيذ القوانين البيئة من عدمه[١١٩].

وعلى الدولة تنفيذ الإلتزام الواقع على عاتقها بإستصدار تشريعات صارمة ويشترط أيضاً أن تسرى الدولة في القيام بإصدار تلك التشريعات من أجل حماية الصحة العامة وإنقاذ الأجيال الحالية والقادمة والعمل على تعزيز الثقة بين الحكومة والأفراد في المجتمع، وأن الدولة تعمل على الحفاظ على صحة المواطنين والحفاظ على حقوقهم البيئية، ومن أهم الإلتزامات الواقعة على الدولة بضرورة الإسراع فى استصدار مثل هذه التشريعات هو تجنبها للمساءلة الدولية التي يمكن أن تقع عليها في حال تقاعسها عن تنفيذ حكم المحكمة الدستورية بسرعة إستصدار قوانين بيئية فالدول التي وقعت على

(119)- ((David Pearce:- the Social Cost of Carbon and its Policy implications for environmental Policy Seminat, oxford university.2008 https://www.ucl.ac.uk.

(ISSN: 2537- 0758)

اتفاق باريس لحماية المناخ فى ٢٠١٥- ومن بين هذه الدول مصر- تواجه ضغوطاً دولية صادمة وشديدة في حالة تأخرها فى تنفيذ مثل هذه الإلتزامات.

لذا يمكن القول؛ بأن قبول الدعاوى الدستورية المتعلقة بالمناخ وحماية البيئة يشكل تطور هام وقوى شأن تعزيز الحقوق البيئية والمناخية ويشكل هذا الأمر إلتزاماً هاماً بمواجهة التحديات البيئية من أجل الحفاظ على البيئة والوصول إلى التنمية المستدامة التي يسعى إليها كافة دول العالم فى العصر الحديث ما بعد إتفاق باريس ٢٠١٥ بشأن المناخ، وقبول تلك الدعاوى يعزز إلتزام الدولة بتطبيق مبادئ القوانين البيئية ومن أجل حماية البيئة ومن أجل الحفاظ حقوق الأجيال القادمة ومثل هذه الأحكام التي تصدر من المحاكم الدستورية والإلتزام التي تقع على عاتق الدولة وتصبح ملزمة بتطبيقها يشكل نوعاً من أنواع الضغط على حكومات الدول من أجل الإلتزام بتنفيذ السياسات المناخية التي تحافظ على البيئة.

وفيما يلى بعض الدعاوى الدستورية التي رفعت بشأن المناخ وحماية البيئة وتم قبولها والحكم فيها، والواجبات التي قررت المحكمة إلزام الدولة بتنفيذها بناء على الحكم:-

- **قضية أورجندا ضد الحكومة الهولندية[١٢٠]:-**

urgenda foundation 2015:-

إن قضية أورجندا ضد حكومة هولندا تعد أحد أهم أبرز القضايا الدستورية التي تتعلق بالمناخ والتغيرات المناخية، لأن النتائج التى ترتب عليها اعتبرت نقطة تحول هامة ورئيسية بشأن التقاضي المناخي الدستورى وحماية البيئة من تلك التغيرات المناخية.

أورجندا "urgenda" هي منظمة غير حكومية في هولندا تعمل على الحد من التغيرات المناخية الضارة ومواجهة تلك التغيرات وتعزيز التنمية المستدامة وهي مصرح لها من قبل حكومة هولندا بالعمل في هذا المجال، وثارت أحداث هذه القضية عندما قامت منظمة أورجندا بإتهام الحكومة الهولندية بتقاعسها من حماية المناخ بعدم القيام

(120)- ((Climate Case explained: from the original on 26 January 2020 UrJanda Foundation. V. the state of the Nethet lands a ministry of infrastructure and the entitonement- Judgment oif 24 June2015 https://uit spraken rechtspraak.NL/ in ziend Cument? id = ECLI:NL: RBDH

بإتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لحماية البيئة من التغيرات المناخية التي تحدث، وهو إلتزام يقع على عاتق الحكومة الهولندية طبقاً لنصوص الدستور الهولندي الذي نص: "على حماية البيئة وحق الأفراد في العيش في بيئة صحية ونظيفة وملاءمة وأن إتخاذ التدابير لمواجهة التغيرات المناخية هو إلتزام رئيسي يقع على كاهل الحكومة وعدم إعماله يجعل الحكومة متقاعسة من القيام بأداء إلتزاماتها الوطنية والدولية تجاه الأفراد وإهداء حق هؤلاء في العيش في بيئة صحية خالية من مخاطر وأضرار التغيرات المناخية".

وقد أسس المدعون دعواهم على أساس أن حماية البيئة هو إلتزام رئيسي وهام يقع على عاتق الدولة من أجل حماية الأجيال الحالية والقادمة وتعزيز التنمية المستدامة وأن عدم الإلتزام بذلك يعجل الدولة مسئولة ومن ثم فإن الطعن بعدم دستورية قوانين شكلية لا تحمى البيئة بالصورة الكاملة من التغيرات المناخية يكون نسبة قبول الدعوى محتملة بصورة كبيرة أو الدفع بعدم قيام الحكومة بسد الفراغ التشريعى في مسألة هامة تخص المناح وتغيرات التى تسبب إضراراً بالبيئة.

وبناء على ذلك قضت المحكمة الدستورية الهولندية في ٢٤/ يونيو ٢٠١٥، بأنه يجب على حكومة هولندا العمل على خفض إنبعاثات غازات الإحتباس الحرارى بنسبة ٢٥% وأكدت المحكمة على أن تقاعس الحكومة عن أداء دورها بحماية البيئة هو بمثابة إنتهاك لحقوق المواطنين وهذه الأمور يجب سد الفراغ التشريعي المتعلق بها من أجل مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية وهو واجب دستورى واضح وصريح على الدولة تفعيله لحماية المواطنين وتعزيز التنمية المستدامة.

وقد ترتب على هذا الحكم إلزام الدولة وحكومة هولندا بضرورة العمل على إتخاذ وإتباع سياسات مناخية صارمة وحادة للتقليل من الأضرار التي تلحق بالبيئة وحماية للأجيال القادمة وحقهم في العيش في بيئة صحية نظيفة، وهذا يعد من أهم النتائج القانونية التي تترتب على قبول الدعاوى الدستورية بشأن التغيرات المناخية وحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

(ISSN: 2537- 0758)

- **الحكم الصادر من المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية في ٢٠٢١ بشأن عدم دستورية الإغفال التشريعي بشأن قانون المناخ[١٢١]:-**

وهذه القضية تعرف باسم Neubauer ضد الحكومة الألمانية بشأن حماية المناخ من أضرار التغيرات المناخية والأخطار الشديدة الناتجة عن الإنبعاثات الكربونية الضارة.

وتدور أحداث هذه القضية؛ في قيام مجموعة من الشباب الألمان برفع دعوى قضائية يدعون فيها أن القانون الصادر بحماية المناخ في عام ٢٠١٩ لا يعد كافياً لمواجهة التغيرات المناخية الضارة ولا تحقيق الأهداف المتفق عليها في إتفاق باريس ٢٠١٥ بشأن حماية المناخ والبيئة من الأضرار وتعزيز سبل الوصول إلى التنمية المستدامة؛ وأسس المدعون دعواهم على أساس أن التشريع المناخى الحالى- قانون تغير المناخ الفيدرالى الألماني ٢٠١٩- قد انتهك حقوق الأفراد الأساسية المنصوص عليها في الدستور الألماني فهو ينتهك حق الأفراد فى مستقبل يتوافق مع كرامة الإنسان وحق الإنسان فى العيش في بيئة نظيفة، وأن النصوص الخاصة بقانون المناخ الصادر في ٢٠١٩ يعتبر غير دستوري ويجب الحكم بعدم دستوريته، والسبب فى ذلك أنهم أن يروا أن نصوص هذا القانون لا تتوافق مع حقوقهم الأساسية التي كفلها الدستور لأن هذا القانون يفتقر إلى خطة محدودة من إنبعاثات غازات الإحتباس الحرارى وبالتالي يقع عبء مكافحة التغيرات المناخية على عاتق الأجيال القادمة وهو أمر يتعارض مع نصوص الدستور الألماني التي تؤكد على حق الأجيال القادمة في العيش في بيئة نظيفة وعدم تحميل الأضرار المناخية التي تحدث حالياً وتؤثر على الأجيال القادمة، ودفعوا في المذكرة التي قاموا بتقديمها للمحكمة بما سبق قوله إضافة إلى ذلك دفعهم بأن هذا القانون ينتهك حقوق الأجيال القادمة لأنه ليست فيه أية خطة تخص خفض الانبعاثات الكربونية فيما بعد عام ٢٠٣٠.

---

[١٢١]- منشور على موقع:
https:// www.esch-Net.org/at/CaSelaw/2023/7/149321.
الشكبة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية- تاريخ نشر الحكم ٢٠٢١/٣/٢٤
- انظر أيضاً:
د. وليد الشناوى- دور الحقوق الأساسية في دعاوى حماية المناخ، دراسة تحليلية لقضاء المحكمة الدستورية الفيرالية الألمانية- الصادر في ٢٠٢١/٣/٢٤- بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثاني والعشرون الجوانب القانونية والاقتصادية للتغيرات المناخية.

وبناء على هذه الأسباب السابقة اعترفت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية بأن حماية المناخ من تلك الأضرار يعد حقاً أساسياً من حقوق الإنسان واجب إعماله وتطبيقه وتلتزم الدولة طبقاً لنصوص الدستور بتوفير الحماية للمواطنين ضد مخاطر التغيرات المناخية وأن إغفال هذه الحقوق يعد إنتهاكاً صريحاً وواضحاً لنصوص الدستور الأساسي الألماني.

وبناء على ذلك أعلنت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية أن قانون المناخ الألماني الصادر في عام ٢٠١٩ غير دستوري جزئياً لأنه لا يقوم بحماية الحقوق الأساسية بصورة كافية ولا يحمى الأجيال القادمة من التعديات المستقبلية لحقوقهم، ومن هنا قررت المحكمة بضرورة قيام الحكومة بتعديل قانون تغير المناخ الألمانى الصادر فى عام ٢٠١٩ بحلول عام ٢٠٢٢ وكما أمرت المحكمة بضرورة تشديد أحكام قانون المناخ من أجل تعزيز مسارات التخفيف المستقبلية وذلك للحد من إنبعاثات غازات الإحتباس الحرارى بنسبة ٢% أو ٥.١%[١٢٢].

وعلى إثر ذلك؛ قضت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية بعدم دستورية هذا الإغفال التشريعي بشأن قانون المناخ و إلزام الحكومة بضرورة تعديله من أجل خفض الإنبعاثات الكربونية التي تضر بالبيئة وبحقوق الأجيال القادمة، وتم بالفعل تعديل قانون حماية المناخ الألماني وزيادة نسبة خفض الإنبعاثات الكربونية بنسبة تصل إلى ٦٥% بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بما كان في عام ١٩٩٠.

وهذا الحكم الصادر من المحكمة الدستورية الفيدرالية والنتائج المترتبة عليه يعد نقطة تحول في مجال حماية المناخ وإلزام الدولة بمكافحة التغيرات المناخية، وهو يعد من قبل الأحكام التي يتم الإسترشاد بها من جانب بعض الدول في مسألة قبول دعاوى المناخ الدستورية من عدمه، وهذا الحكم السابق يعمل على تعزيز حقوق الأجيال القادمة والعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

(122)- (https://www.blerf Ide lers 20210324.html accessed 23 merch 2022.

(ISSN: 2537- 0758)

- **قضية "Leghari" ضد حكومة البنجاب الباكستانية في عام ٢٠١٥**[١٢٣]:-

تعد هذه القضية من أهم القضايا التي رفعت أمام القضاء الدستورى في باكستان وتتعلق بالمناخ وتم رفع هذه القضية من مواطن باكستاني يعمل مزارعاً ويدعى (ع.ل) وقام برفع هذه الدعوى ضد حكومة البنجاب الباكستانية من أجل مسئولية الدولة عن تقاعسها فى مواجهة آثار التغيرات المناخية وإنتهاكها لنصوص الدستور الذى يقرر حق المواطنين في بيئة آمنة ومثل هذه التغيرات المناخية تؤثر على البيئة وتضر بها.

وتتمثل أحداث هذه القضية فى قيام شخص يدعى عاصم ليغاري وهو طالب بالحقوق في منطقة البنجاب بباكستان برفع دعوى أمام المحكمة العليا الباكستانية مطالباً المحكمة بالإعتراف بأن الدولة مسئولة عن إخفاقها في مواجهة التغيرات المناخية وعدم قيامها بإتخاذ التدابير اللازمة لذلك مما شكل خطراً هدد محاصيله الزراعية التي قام بزرعها بسبب قلة المياه والعواصف الترابية التي حدثت بسبب التغيرات المناخية الضارة التى لم تقم الدولة بإتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها، وأسس دعواه على أن نصوص الدستور أقرت حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة ويجب على الدولة حماية حقوق الأفراد وأن حقوقه الأساسية– ومنها حقه في العيش في بيئة نظيفة– تم إنتهاكها من قبل الحكومة بسبب تقاعسها و عدم إهتمامها بتطبيق السياسة المناخية العادلة.

وإزاء كل ذلك؛ اعتبرت المحكمة أن فشل الدولة في القيام بتنفيذ السياسات المناخية العادلة ومواجهة الأضرار البيئية يعد من أشكال انتهاك الحقوق الأساسية للمواطن طبقاً لنصوص لمواد ٩، ١٤ من الدستور الباكستاني وأن الدولة ملزمة– طبقاً لنصوص الدستور– بإتخاذ التدابير اللازمة لحماية المواطنين من التغيرات المناخية التي تهدد البيئة وتضر بالمواطنين.

وبناء على قبول الدعوى والحكم فيها قررت المحكمة سد الفراغ التشريعي بشأن التغيرات المناخية والتدابير الواجب إتخاذها لذا قررت المحكمة إلزام حكومة البنجاب بتشكيل وإنشاء لجنة تسمى لجنة التغيرات المناخية ويجب أن تضم وزراء ومسئولين

---

(123)- ((David- the Developing Role of Domestic Courts in state Climate Responsibilities- Limiting Dangerous Climate Change: the Critical Role of Citizen Suits and Domestic Coutts, Despite the Paris Agreement- P.16- 30/4/2021.

منشور على الموقع.

https://Climate Case Chart.Com/NoN- US- Case/ashgars Leghaki- v- Federation- of- Pekistan.

وممثلين من المجتمع المدنى من أجل مواجهة التغيرات المناخية وحتى يتم تنفيذ السياسات البيئية، وكان من أهم آثار هذا الحكم- بعد تشكيل تلك اللجنة- زيادة الوعي البيئي والقانونى لدى المواطنين وأن التغيرات المناخية يمكن مواجهتها عن طريق اللجوء إلى التقاضي الدستوري للحد من الأضرار الناتجة عن مثل هذه التغيرات وتؤدى إلى الإضرار بالبيئة وكانت هذه القضية تعد من أوائل القضايا في باكستان التي يمكن من خلالها مقاضاة الحكومة بسبب تقاعسها عند القيام بإتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التغيرات المناخية وللحد من الآثار الضارة المترتبة على مثل هذه التغيرات.

ومما سبق ذكره يتبين لنا أن الدعاوى الدستورية التي تقبل بشأن التغيرات المناخية تعد أداة قوية وهامة من أجل الوصول إلى السياسات البيئية العادلة وتحقيق العدالة المناخية وتعزيز حماية البيئة والوصول إلى التنمية المستدامة التي تسعى إليها جميع الدول، لذا فإن قبول مثل هذه الدعاوى يشكل خطوة هامة وناجحة من أجل تحقيق العدالة المناخية وصولاً إلى التنمية المستدامة المتبغاة من دول العالم.

ثانيا: النسبة للآثار المترتبة على رفض الدعاوى الدستورية بشأن المناخ وحماية البيئة:-

على الرغم من أنه لا يهمنا في هذا المقام إلا ذكر الآثار القانونية بشأن قبول دعاوى المناخ الدستورية- وقد تم ذكرها سابقاً- إلا أنه من الواجب علينا ذكر بعض الآثار القانونية التي تترتب على رفض دعاوي المناخ الدستورية وتوضيح الآثار السلبية المترتبة على ذلك حيث يترتب على رفض مثل هذه الدعاوى بعض الآثار التي تؤثر سلباً على النظام القانونى لحماية البيئة داخل الدولة ومن هذه الآثار:

أ- الإبقاء على الوضع القانوني القائم:-

إن رفض الدعاوى الدستورية المرفوعة بشأن مواجهة التغيرات المناخية والمحافظة على البيئة يؤدى إلى إستمرار الوضع القانوني القائم حتى ولو كان هذا الوضع لا يلاءم ما يحدث حاليا ويؤدى إلى الإبقاء على القوانين الغير ملاءمة للوضع الحالي فإذا كانت الدعوى الهدف منها إلغاء قانون ما أو سد فراغ تشريعي معين بشأن المناخ فإن رفض الدعوى يؤدى إلى الإبقاء على القانون الحالى أو عدم ملء الفراغ التشريعي القائم وهو ما يؤثر سلباً على البيئة والمحافظة عليها(١٢٤).

(١٢٤)- د. عمر محمد السيد- تقويم السياسات البيئية وأدواتها في الحفاظ على التوازن البيئي، دراسة حالة على مصر- رسالة دكتوراه- كلية الحقوق ج المنصورة ٢٠١١- ص ٣١٢.

(ISSN: 2537- 0758)

ب- عدم تطوير التشريعات الخاصة بالبيئة:-

من النتائج المترتبة على رفض الدعاوى الدستورية المتعلقة بمواجهة التغيرات المناخية وحماية البيئة هو عدم تطوير التشريعات البيئية وهذا يؤثر بشكل مباشر على قدرة الدولة على مواجهة التغيرات المناخية التي تسبب الإضرار بالبيئة، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى عدم الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إليها جميع الدول ويؤدى إلى إهدار حقوق الأجيال القادمة والأجيال الحالية، ومن شأنه تفاقم المشكلات البيئية والإجتماعية والصحية للأفراد والوقوف عند حد معين لا يؤهل إلى الوصول إلى التنمية المستدامة.

ج- خلق سوابق قضائية تؤثر على القضايا المستقبلية:-

يعد من أهم الآثار القانونية التي تترتب على رفض الدعاوى الدستورية بشأن التغيرات المناخية وحماية المناخ هو أن الحكم برفض الدعوى يشكل سابقة قانونية تؤثر سلبا على القضايا المستقبلية، بمعنى أن أية قضايا ترفع مستقبلاً بأن هذا الموضوع يتم رفضها ما لم يستجد منه أحداث جديدة وهذا من شأنه الإضرار بالأفراد وبالأجيال الحالية والأجيال القادمة، فقد تكون الدعوى قد رفعت وتم رفضها فى وقت لم تكن في مثل هذه التغيرات المناخية تؤثر بصورة سلبية شديدة وإنما بعد مضى فترة من الزمن أصبحت هذه التغيرات المناخية تشكل تهديداً واضحاً وصريحاً لحياة المواطنين إلا أن كل الأسباب التي تم رفع الدعوى بناء عليها لم تتغير فيتم رفض الدعوى تأسيساً على أن هناك سابقة قانونية تم الحكم فيها من قبل برفض الدعوى وأن الدعوى الجديدة لم يستجد فيها أحداث ولا دفوع تغير من هذا الإتجاه[١٢٥].

وهناك العديد من الآثار السلبية المترتبة على رفض دعاوى المناخ الدستورية وحماية البيئة- لكننا ذكر بإيجاز البعض منها- لكن ما يهمنا في هذا المقام هو الآثار القانونية المترتبة على قبول مثل هذه الدعاوى وقد تم ذكرها سابقاً...

---

[١٢٥]- انظر في نفس هذا المعنى- دار رجب محمود طاجن- الإطار الدستوري للحق في البيئة- دار النهضة العربية- ٢٠٠٨- ص ٤٩.

الخاتمة

إن تغير المناخ أصبح قضية واقعية تشكل أزمة كبيرة لدي جميع الدول لأنها تهدد بقاء الإنسان والكائنات الحية جميعاً ولها عواقب وخيمة تعرقل الوصول إلى التنمية المستدامة التي تسعى اليها جميع الدول، وهذه التغيرات المناخية تؤثر على البيئة بصورة واضحة وملموسة وتؤثر على الإنسان، فكان من الضروري مواجهتها بكافة الطرق الممكنة سواء على الصعيد الدولى أو المحلى، فتارة تم اللجوء إلى عقد الندوات والمؤتمرات التوعوية للحد من التغيرات المناخية وتارة أخري تم اللجوء إلى إبرام العديد من المعاهدات الدولية في هذا الشأن إلزام الدول بها للحد من أضرار التغيرات المناخية، إلا أن تلك الطرق التي تم إتباعها لم تكن كافية ولم تحقق الأهداف المطلوبة، فكان اللجوء إلى التقاضي المناخي هو أمثل طريق لمواجهة تلك التغيرات المناخية وذلك عند طريق اللجوء إلى ساحات المحاكم من أجل مقاضاة الدول أو الأفراد أو المؤسسات المتسببين فى إزدياد تلك التغيرات التي تحدث أضراراً بالغة بالبيئة، فأصبح التقاضى المناخي- وهو مصطلح حديث إلى حد ما- له دوراً هاماً وأساسياً فى مواجهة هذه المشكلة والحد منها، وقد ناقشنا في بحثنا هذا التقاضى الإدارى والدستورى بشأن التغيرات المناخية وهما يعتبران أدوات فعالية من أجل تعزيز العدالة المناخية وحماية الحقوق الأساسية للأفراد والحق فى العيش في بيئة صحية ونظيفة وذلك كله من خلال اللجوء إلى محاكم القضاء الإداري أو القضاء الدستوري من أجل مساءلة حكومات الدول والمؤسسات عن تقاعسها عن مواجهة تلك التغيرات المناخية التي تسبب الإضرار بالبيئة من أجل حماية الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

من هنا كان التقاضي الإداري والدستوري بشأن التغيرات المناخية أداة هامة ووسيلة فعالة من أجل ضمان إلتزام الدول بحماية البيئة والإلتزام بالإتفاقيات الدولية وتعزيز المساءلة لحكومات الدول، وفي هذا البحث ناقشنا التقاضي الإداري والدستوري بشأن المناخ والشروط الواجب توافرها في هذين النوعين من التقاضي وبعض الإشكاليات المثارة عند رفع مثل هذه الدعاوي، هذا كله من أجل إظهار الدور الأهم والفعال لهذا

(ISSN: 2537- 0758)

النوع من التقاضي في مواجهة التغيرات المناخية الضارة من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة التي تسعى اليها الدول.

وقد خلصنا من هذا البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات:-

- **النتائج**:-

- أصبح موضوع اللجوء إلى التقاضي المناخي أمراً لا بديل عنه فى ظل زيادة التغيرات المناخية في هذه الآونة، حتى وان لم يظهر أو ينتشر إلى الآن هذا الموضوع في العديد من الدول إلا أنه بمرور الوقت سوف يصبح التقاضي المناخي مثله مثل التقاضي العادى فى الدعاوى الأخرى المتعارف عليها.
- إنضمام الدول للمعاهدات المتعلقة بالحفاظ على البيئة بات يلعب دوراً هاماً وبارزاً فى مواجهة تلك التغيرات المناخية التي تشهدها الدول.
- القاضي الإدارى والقاضى الدستورى أصبحا لهما دوراً كبيراً في الحد من ظاهرة التغيرات المناخية عن طريق إزالة العقبات التي تعرقل سير مثل هذه الدعاوى في ساحات المحاكم بما يتوافق مع أحكام القانون والدستور.
- أصحبت السوابق القضائية في هذا الموضوع– التقاضي بشأن المناخ– من أهم الأسس التي يتم الإعتماد عليها من أجل تعزيز العدالة المناخية ومواجهة التغيرات المناخية.

- **التوصيات**:-

- يجب على كل دولة تحديث القوانين التى تتعلق بالبيئة حتى تتوافق مع الحقبة الزمنية الحالية وتتماشى مع المعايير الدولية المحددة في سبيل مواجهة التغيرات المناخية، ويجب على المشرع المصرى وضع تشريع كامنل وواضح يتعلق بالبيئة وسبل المحافظة عليها وأن يتم إدراج المناخ صراحة ضمن الحقوق الدستورية الواجب حمايتها والحفاظ عليها.
- ضرورة العمل على إنشاء محاكم متخصصة بشئون البيئة وتوفير قضاء متخصص في القضايا المتعلقة بالمناخ وإنشاء مراكز متخصصة لتدريب القضاة على القضايا المناخية والمتعلقة بالبيئة والعدالة المناخية، وان لم يكن هذا ممكناً في جميع الدول

أو بعضها فمن الممكن إنشاء لجان متخصصة في الشأن البيئي ويكون من ضمن أعضاء تلك اللجان قانونين.

- رفع الوعى القانونى لدى المواطنين داخل كل دولة وضرورة العمل على تثقيف المواطنين ومعرفتهم بأهمية المناخ والمحافظة عليه، وبأهمية التقاضى المناخي فى القضايا المتعلقة بالتغيرات المناخية والمحافظة على البيئة.
- إنشاء هيئة أو لجنة تعمل على رصد كل ما يضر بالبيئة وتحديد التغيرات المناخية التي تحدث كل ٦ أشهر على الأقل تمهيداً لوضع الحلول لها مع ضرورة متابعة أداء حكومة الدولة في مدى الإلتزام بمواجهة تلك التغيرات المناخية الضارة من عدمة.
- ضرورة العمل علي وضع السوابق القضائية التي حدثت في كل دول العالم في مجلد واحد حتي يتم الرجوع إليه والإستهداء به– حيث أن التقاضي بشأن المناخ موضوع حديث في بعض دول العالم ولم تشهد ساحات المحاكم مثل هذه القضايا كما هو الحال في مصر– من أجل تعزيز الجهود العالمية في مواجهة التغيرات المناخية.

(ISSN: 2537- 0758)

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:-

- د. إبراهيم محمد عبد اللاه- التقاضى المناخي كأداة لمساءلة حكومات الدول، دراسة للتقاضي المناخي المرتكز على حقوق الإنسان في دساتير الدول والمواثيق الدولية- مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية- كلية الحقوق ج مدينة السادات- العدد الثالث- ٢٠٢٣.
- د. أحمد شاكر- الحماية القانونية لطبقة الغلاف الجوى "الأوزون" بدون دار نشر- ٢٠١٢.
- د. أحمد عبد الرازق- التنظيم القانوني لبيع الكاربون وأثره في البيئة- مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية- المؤتمر العلمي الدولي الثالث- كلية المنارة للعلوم الطبية- ٢٠١٩.
- د. إنجي عبد الغنى مصطفى- قضية التغيرات المناخية- مجلة كلية السياسة والأقتصاد- العدد الثالث- يوليو ٢٠١٩.
- د. أنس جعفر- القضاء الإدارى- دار النهضة العربية ٢٠١٥.
- د. انور الدين هنداوى- الحماية الجنائية للبيئة- دار النهضة العربية- ٢٠٠٤.
- د. حسين جبال- الأساس الدستورى لحماية البيئة من التلوث- كلية القانون بالعراق- ٢٠١٣.
- د. حلمى محمود- القضاء الإدارى- دار الثقافة للطباعة والنشر- ١٩٨٥.
- د. خالد السيد حسن- التغيرات المناخية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة طبعة أولى ٢٠٢١.
- د. خالد سرى صيام- حق التقاضى لتأمين الحقوق الإقتصادية للفقراء- مجلة الأهرام الإقتصادى- العدد١٢٦ السنة ٢٠٠٧.
- د. داوود الباز- الأساس الدستورى لحماية البيئة من التلوث في الكويت بدون دار نشر- ٢٠٠٣.
- د. رجب محمود طاجن- الإطار الدستورى للحق في البيئة- دار النهضة العربية- ٢٠٠٨.
- د. سحر مصطفى حافظ- دراسة التشريعات البيئية في الدول العربية ومدى إلتزامها بمتطلبات الإتفاقيات الدولية البيئية والمفاهيم الحديثة- مجلة جامعة الدول العربية- ٢٠٠٨.
- د. سعيد عبد السلام- مشكلة التعويض عن أضرار البيئة الحكومية- دار النهضة العربية- ٢٠٠٣.
- د. سليم حتاملة- شرط المصلحة فى قضاء محكمة العدل الأردنية- مجلة جرش للبحوث والدراسات القانونية- الأردن- ٢٠٠٨.
- د. سمير تناغو- أحكام الالتزام والإثبات- مكتبة الوفاء بالإسكندرية ٢٠٠٩.

- د. سهير إبراهيم– الآليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة– منشورات الحلبي الحقوقية– ٢٠١٤.
- د. صابر عمان– تأثير التغيرات المناخية على مصر وآليات المواجهة– مركز الأهرام للدراسات العالمية والاستراتيجية– ٢٠٢٢.
- د. صلاح الدين فوزي– الدعوى الدستورية– دار النهضة العربية– ١٩٩٣.
- د. عبد الكريم صالح– الإطار القانونى لبيع حصص التلوث– مجلة الفكر جامعة الجزائر– المجلد السابع. بدون سنة نشر.
- د. عمار خليل– مسئولية الدولة عن أضرار التلوث البيئي– بدون دار نشر– ٢٠٠٧.
- د. عمر ومحمد السيد– تقويم السياسات البيئية وأدواتها في الحفاظ على التوازن البيئي "دراسة حالة على مصر"– دار النهضة العربية ٢٠١٢.
- د. عمروطه بدوي– تعويض ضحايا التغير المناخي– المؤتمر الدولي السنوي الثاني والعشرون والجوانب القانونية والانتقادية للتغيرات المناخية– مارس ٢٠٢٣.
- د. محمد ابراهيم عوضين– الحماية الدستورية الحقوق الأجيال القادمة– رسالة دكتوراه– ج المنصورة كلية الحقوق– ٢٠٢٢.
- د. محمد سلامة مشعل– دعاوى المناخ والإشكاليات المرتبطة بها أمام القاضي الإداري– محلية كلية الحقوق ج الزقازيق– الجزء الثاني– العدد ٣٦ لسنة ٢٠٢١.
- د. محمد صلاح عبد البديع– قضاء الدستورية في مصر "المحكمة الدستورية العليا والإجراءات الدعوى أمامها– دار الفكر العربي– ١٩٩٤.
- د. محمد عادل عسكر– القانون الدولى للبيئة " تغير المناخ التحديات والمواجهة، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للمناخ وبروتوكول كيوتو–دار الجامعة الجديدة– ٢٠١٣.
- د. محمد عبد الطيف– إجراءات القضاء الدستورى– دار الجامعة الجديدة– ١٩٨٩.
- د. محمد عبد اللطيف– دعاوى المناخ– دار النهضة العربية– ٢٠٢٢–
- د. منصور محمد أحمد– الرقابة اللاحقة علي دستورية القوانين في فرنسا دار النهضة العربية– ٢٠١٢
- د. نبيلة عبد الحليم كامل– نحو قانون موحد للبيئة– دار النهضة العربية ١٩٩٦.
- د. ندى عاشور عبد الظاهر– التغيرات المناخية وأثرها على مصر– مجلة ج أسيوط للدراسات البيئية– العدد ٤١ لسنة ٢٠١٥.
- د. نورا عيسى عبد السلام– التصدي الدستوري والتشريعي لآثار ظاهرة التغير المناخي وحماية الأشخاص النازحين بسبب المناخ– مجلة العلوم القانونية والاقتصادية– كلية الحقوق ج عين شمس– ٢٠٢٣.

(ISSN: 2537- 0758)

ثانيا: المراجع الأجنبية:

١. المراجع الإنجليزية:-

- Jacqueline Peel, Hari M. Osofsky, "Climate Change Litigation," Annual Review of Law and Social Science 2020.
- Climate Science Special Report: Fourth National Climate Assessment, Detection and Attribution of Climate Change, GlobalChange.gov, U.S. 2017.
- Burger, M., Gundlach, J., "The Status of Climate Change Litigation: A Global Review," Sabin Center for Climate Change Law, 2017.
- Robert Heeder, "Climate Change and Responsibility to Future Generations: Reflections on the Normative Questions," 2014.
- Yo Landi-Meyer, "The Final Frontier for Climate Litigation in America," 2020.
- Razzaque, J., "Environmental Rights and Climate Change: A Legal Perspective," Journal of Environmental Law, 2019.
- Peel, J., Osofsky, H.M., "Climate Change Litigation and the Regulation of Cleaner Energy," Cambridge University Press, 2018.
- Monika Hinteregger, "Civil Liability and the Challenges of Climate Change: A Functional Analysis," Journal of European Tort Law, 2017.
- James Masnov, "Judicial Review as an Instrument of Natural Rights Theory: An Intellectual History," 2020.
- Lennart Wegener, "Can the Paris Agreement Help Climate Change Litigation and Vice Versa?" 2020.
- V. Raphael, "The Legitimate Protection for the Environment," 2014.
- John Mainan, "Developments in Climate Change Litigation in the United States," 2019.
- David Pearce, "The Social Cost of Carbon and its Policy Implications for Environmental Policy Seminar," Oxford University, 2008.
- Global Climate Litigation Report- 2020 Status Review, United Nations Environment Programme, Sabin Center for Climate Change Law, Columbia Law School.

المراجع الفرنسية:-

- Christel Cournil: Les droits fondamentaux au service de l'émergence d'un contentieux climatique contre l'État: quel droit pour les changements climatiques ? 2018.
- Nadine Poulet, et Gibot Leclerc, "Droit administratif", Bréal Edition, 2007.
- Van Lang, "Dossier spécial: Le juge administratif face au changement climatique," 2017.
- Nadine Poulet, "Droit administratif", Bréal Edition, Paris, 2008.
- Michel Prieur, "Droit de l'environnement", Dalloz, 2ème édition, Paris, 2003..

- Ana-Maria, "L'entreprise à l'épreuve du changement, obligations et responsabilités," Compte-rendu de thèse, thèse soutenue, 2020.
- C. Huglo, "Le contentieux climatique: une révolution judiciaire mondiale," Bruxelles, Bruylant, 2018.
- Michel Prieur, "Le Droit de l'environnement," 2008.

ثالثا: مقالات وأحكام قضائية منشورة على الانترنت:

- The Causes of Climate Change:- www.climate.nasa.gov. Retrieved 7-8-2020.
- www.org/ar/Chronicle/article/2003g ReChard Felly: " الظروف الحالية والتغيرات المستقبلية في علم المناخ– علم دراسة المحيطات" ٢٠٠٩
- https://www.cop28.com/ar/ United Nation.
- https://www.bbc.com/arabic/middleeast-63089960. بعنوان "مؤشر المناخ، قمة شرم الشيخ ٢٠٢٢"
- https://www.arabic/science and tech/2015/6/50624-Netherlands-green-house-Ja se s.
- https://www.maan-ctr.org/magazine/article/4210/ مقال منشور بمجلة آفاق للبيئة والتنمية– بتاريخ ١–٥–٢٠٢٤
- https://greenarabic.net/news/517.
- https://www.bverfg.de/ers-20210324-bvr285618.html. Accessed 23 March 2022.
- United States Court of Appeals for the Ninth Circuit, *Juliana v. United States*, 947 F.2d 3d-1159-Jan 17-2020.
- www.info.org/external/arabic/Pubs/Ft/Fand/2021/09/index.htm. مقال منشور بعنوان "قضية المناخ" بمجلة صندوق النقد الدولي– العدد الرابع– سبتمبر ٢٠٢١
- www.who.int/news-room/fact-sheets/details/climate-change-and-health. مقال منشور بعنوان "المناخ والصحة العامة" بتاريخ ١–٢–٢٠١٨
- https://www.project-syndicate.org. Robert H Du GGER. مقال بعنوان "قضية تغير المناخ أمام المحاكم" ٦– نوفمبر–٢٠١٨
- https://www.researchgate.net/publication-review-331499727-Climate-Change-Litigation-review-of-research-on-Courts-and-litigation-in-Climate
- https://climatecasechart.com/NON-US-Case/environnement-Jeunesse-V-Canadian-government
- https://www.climatechangenews.com. Paris Administrative Court of 3 Feb 2021.

(ISSN: 2537- 0758)

- https://rulers.org/rullez,htm#Colombial-Com حكم المحكمة الدستورية الكولومبية- منشور تاريخ ٥-٤-٢٠١٨.
- www.ohchr.org/EN/News/Events,Pajes,News,asPX-2019 الحكم الصادر من المحكمة العليا الهولندية بشأن التغيرات المناخية
- the River Atrato Case- T-622/16-10-2016 Constitutional Court of Colombia 2016, translation Dignity Rights ProJelt, Delaware, Law School, USA. "قضية نهر أتراتو الكولومبي- منشور في ٢٠١٦".
- www.climatechangenews.com-translate,JooJ/2020/07/brazilian-Court-Worlds-First-to-reCognise-Paris-agreement-as-human-rights-treaty. منشور بتاريخ ٧-٧-٢٠٢٢.
- www.climatechangenews.com Published 30-6-2021, the Shell Court Case must be governments-to-end-Fossil fuel support?.
- https://www.sccourt.gov.eg/SCC/?CCPORTALIQC مقال منشور على موقع المحكمة الدستورية العليا.
- https://www.bverfg.de/ers-2210324-html. Accessed 23 march 2022.
- **https://www.escr-net.org/ar/Case/Law/2023.** حكم صادر من المحكمة الدستورية الإتحادية الألمانية في ٢٤-٣-٢٠٢١

رابعا: المنظمات والهيئات المعنية بالمناخ ومواجهة التغيرات المناخية والاتفاقيات الدولية لمواجهة التغيرات المناخية:

- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية تتبع الأمم المتحدة ÷ IPCC
- إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ١٩٩٢.
- معهد سكوت للبحوث القطبية بجامعة كامبريدج.
- المعهد الملكي للأرصاد الجوية- بلجيكا.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين المنشئة في عام ١٩٥٠.
- مركز الأهرام المصرى للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- معهد الفريد فاجنر للبحوث القطبية والبحرية بألمانيا.
- بروتوكول مونتريال ١٩٨٧ لحماية طبقة الأوزون.
- اتفاق باريس لمواجهة التغير المناخي العالمي عام ٢٠١٥.
- مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ ٢٠٢٢ بمدينة شرم الشيخ المصرية.
- مؤتمر الإمارات بشأن المناخ "Cop.28" نوفمبر ٢٠٢٣.
- Green Climate Fund صندوق المناخ الأخضر- كوريا الجنوبية عام ٢٠١٥.